الوساطة العُمَريّة
بين
ابنِ مالك ومُدلِسّيه

تأليف
أبي سهيل
عمر بن عبد الله العُمَري

الطبعة الأولى ١٤٤١هـ

ⓒ **عمر عبد الله العمري ، ١٤٤١هـ**

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العمري ، عمر عبدالله
الوساطة العُمَرية بين ابنِ مالك ومُدلِسيه. / عمر عبدالله العمري
- ط١. .- عنيزة ، ١٤٤١هـ

١٥٤ ص ؛ ..سم

ردمك: ٥-٢٩٥٩-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- الشعر - نقد أ.العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٤١/٤١٩٨

رقم الإيداع: ١٤٤١/٤١٩٨
ردمك: ٥-٢٩٥٩-٠٣-٦٠٣-٩٧٨

اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وإِسْرَافِيلَ،

فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ،

أَنْتَ تَحْكُمُ بيْنَ عِبَادِكَ فِيما كَانُوا فيه يَخْتَلِفُونَ،

اهْدِنِي لما اخْتُلِفَ فيه مِنَ الحَقّ بإذْنِكَ،

إنَّكَ تَهْدِي مَن تَشَاءُ إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ



الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله العليم الحكيم، الحمد لله عالمِ غيب السموات والأرض عالم ذات الصدور، اللهم صلِ وسلم على سيدي عبدك ورسولك محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين .

ربي إنك تعلم ماحاك في صدر عبدك أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي عليه رحمتك ورضوانك، تعلم ما حاك في صدره من أمر هذه الأبيات وإني أحسب أنّ له صلاحًا وتقوى تحجُزانه عن التدليس على العباد، فألهمني اللهم رشدي وأعذني من شر نفسي، وأعذني من أن أرفعَه فوق ما يطهِّره من نقصه البشري، أو أرميَه بما هو منه بريء.

أما بعد ففي يوم الأثنين ٢٥/ رجب/ ١٤٤٠هـ، زرت معرِض الكتاب المقام بالجامعة الإسلامية بطيبة الطيبة، وفي تجوالي بين العارضِين وقعت عيناي على كتاب بعنوان « تدليس ابن مالك في شواهد النحو عرضٌ واحتجاج « مؤلفه / فيصل بن علي المنصور، فأخذت الكتاب بعد ان نقدت بائعه الثمن، وأظن المنقود عشرين ريالا، توجهتُ إلى غرفتي في فندق « نزل الشاكرين « بجوار البيت الشريف، وبادرت بقراءته، فو ضعت

على ورقتيه الأولى والثانية تعليقاتٍ من خواطر تلك القراءة.

بعد أن عدت إلى مدينتي عنيزة وضعته في مكتبتي ضيفًا غيرَ مرحَبٍ به، ثم انصرفت عنه ـــ من غير قصد ـــ إلى أعمالٍ أخرى، وظننت أني قضيت نهمتي منه بتلك التعليقات، سافرت إلى الرياض فوضعته ضمن حقيبة سفري فخلوت به يوم الخميس ١٤٤٠/١١/٢٢هـ في شقق دار هاشم في الرياض، وفي هذا الخلوة ظهرتْ الجلوة وبدا لي أنّ الأمر لا تغني عنه تعليقاتي السابقة، فكانت الانطلاقة لما بين يديك، أسأل ربي أن يمدني بتوفيقه وتسديده وأن يحلّيَني بخصلتين يحبهما» الحلم والأناة « ،وأن يؤتني حجته، {وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ}الأنعام ٨٣، وأن يؤتيني مما آتى منه عبده داود { وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ } ٢٠ص، وأعوذ به من رأيٍ يستخفني إليه عُجْبٌ أو هوى.

وحين بدأتً القراءة ظهر لي أنّ التحقق يوجب قراءة الكتاب الذي أصدره الأستاذ الدكتور/ نعيم سلمان البدري ٢٠١٠م، بعنوان « صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي « فهو الذي حرّك ساكن المؤلف و هيّجه وأغراه بكتابة كتابه هذا، حرصت على اقتناء

كتاب البدري، فعزّ اقتناؤه مبدأ الأمر، ولكني رأيت ألا سبيل لإعفاء نفسي من الحصول عليه وقراءته، فإما الحصول أو التوقف عن المضي بكتابي هذا، وهنا تفيد الإشارة بأنّ الحجب الإلكتروني للكتاب يُفضي إلى قلة الانتفاع به، فمضيت في سبيلي حتى حصلت منه على نسخة.

والمؤلف [المنصور] تظهر عليه فخامة الأسلوب التي تغريك بالقراءة وتأخذك بالمتابعة، وقدرته على استحضار سابق لتأييد حاضر، والتضمين السمح لمعاني بعض الآيات، والحاسة النقدية الفارزة بين نظم العلماء وشعر الشعراء، وهذه صفات كمال لاحت لي من خلال التأني بقراءة الكتاب .

كتب ثلاث ورقات يجيب فيها على سؤالٍ ورد عليه: « لـِمَ سميتَ كتابك (تدليس ابن مالك في شواهد النحو ؟ وهلاّ عدلت عنه إلى اسمٍ آخر؟) ثم ذهب يحاجّ لعنوانه، وما أراه أنّ العنوانً معبرٌ بحق عن مراد المؤلف وعن الفكرة التي أراد الحديث عنها، وعن النتيجة التي وصل إليها، اختلفتُ معه أو اتفقت مع ما جرى به قلمه؛ وما يغني لو كان العنوان مائعًا أورخوا وجرى في الكتاب من النكارة ما جرى؟ وما أراه من خطأٍ في عنوانه ليس في قوله: [تدليس] وإنما

في قوله : [شواهد النحو] ثم يخص كتابه بالشواهد الشعرية فقط، ولا شك أنه يعني شواهد الشعر، ولهذا أرى أنّ البدري أدقُ في اختيار العنوان حين قال : [صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي]

وما أراه أنّ من القصور في اختيار العنوان ألا يكون معبرًا عن مضمون الكتاب، إلا أن يكون الكتاب ذا بحوثٍ مختلفة فإنّ اختيار العنوان يخضع لمعايير منها أن يكون العنوان على أول هذه البحوث، أو يكون باسم أثمنها عند الباحث ونحو هذا ؛ و بالتجربة فإنّ العنوان قد لا يستقر بذهن المؤلف إلا بعد أن يمضيَ في بحثه، وأن يمر عليه أكثرُ من عنوان حتى يرى رأيه في أيها يكون أولى وأقرب تمثيلاً لما يريد؛ فإنّ قادحة الذهن الأولى قادحةٌ للفكرة، ثم بعد أن يجري القلم تأتي خيارات العنوان.

القول بجمال أسلوب المنصور أقول به، وقال به أكثر من قارئ لكتابه، وهو مما وُهِبه الرجل زاده الله من فضله، حتى الدكتور السُّلَمي مع تباين ما بين الرجلين من نظرة علمية قال بذلك حين قال برده: [فجاء عمله كبناءٍ زاهٍ منظره واهٍ أساسه] وهذه الجملة وإن قيلت في سياق المخالفة إلا أنها تنبئُ عن نظرة جمال لأسلوب المنصور.

وهنا أقول ما على المؤلف لو اتجه إلى الدراسات الأدبية المحضة، فإنه إن أخذ بهذا فسنجد منه خدمةً للتراث، وعونًا لمن أراد الدربة على التحليل، أذكرها إنصافًا وإن اختلفت معه فيما ذهب إليه من اتهام ابن مالك بالتدليس، وفي الجسارة على العلماء التي أحجم عنها من لهم في العلم قدمُ صدق.

وهذا الكتاب الذي بين يديك أثاره كتاب المنصور، ولكني لم أجعل مدار بحثي منصّبًا عليه وحده، فقد نظرت في كتاب صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي للأستاذ الدكتور نعيم سلمان البدري، وكتاب « تغيير النحويين للشواهد « للدكتور علي فاخر، وكتاب» النحاة وصناعة الشاهد الشعري « للدكتور الياقوت محمد حسن قسم السيد، وأبحاث معاصرة ومقالات حول الموضوع، ودعاني مسار البحث ومقتضيات الوساطة إلى معرفة ما قيل في علم ابن مالك من تثريب لدى بعض المتقدمين، فجعلت فصلا بعنوان : وقفة مع شيءٍ من المآخذ والاستدراكات على ابن مالك.

وما بين يديّ من الكتاب هو الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م وقال المؤلف مفتتحًا مقدمته معرفًا بكتابه : « فهذا الكتاب في إثبات أنَّ ابن مالك الطائي الجيّاني

الأندلسي صاحب الألفية المشهورة في النحو المتوفى عام ٦٧٢ من الهجرة وضع نحوًا من سبع مئة بيت من الشعر ... «

هذه الإطالة بالتعريف بابن مالك وأنّه وضع و بنَفَسٍ ثائر ليرفع التوهم عن القارئ ويؤكد له من يعني بالمدلس، وهو إحماء للميسم، وقال الجهني ص١ في كتابه : « تدليس ابن مالك في الميزان « : (... وهذا خلاف المنهج العلمي، فالنتائج لا تعطى للقارئ، من أول وهلة) .

و كتب على جلدة الكتاب من الخلف : (هذا الكتاب يتناول قضية الأبيات التي تفرد بها ابن مالك وهي نحوٌ من ٧٠٠ بيت، وذلك بجمعها ودراسة أسلوبها، والخلوص إلى أنّ واضعها هو ابن مالك قطعًا على سبيل التدليس)؛ ومن الجاري في عرف التأليف أنّ المؤلف يضع على هذه الجلدة عصارة ما وصل إليه، وأكثرَ الحقائق إغراءً للقارئ فهذا يؤكد أنّ المسألة استقرت على قعر في نفس المؤلف

كان مبدأ التسمية لهذا الكتاب هو « رفع التدليس عن شواهد ابن مالك الشعرية، ثم سميته رفع التدليس عن أبيات ابن مالك، ثم وقع الاختيار على [الوساطة العُمَريّـة بين ابن مالك ومدلسيه] ؛ لأني رأيت أنه

يمثل الحكم بحسب ما علمت من الأدلة في مسألة تدليس ابن مالك، كما أنّ البحث سيؤول إلى ما رآه العلماء من مآخذ على علم ابن مالك وإلى ما أراه أنا من فضلٍ علمي للمنصور والبدري، وحقيقة الحق موكولةٌ إلى علام الغيوب، واخترتُ هذا الاسم أيضا اقتداءً بقول ابن مالك رحمه الله في منظومته الدالية، التي سماها المالكية .

وسميتها بالمالكية قاصدًا إنالةَ أسلافي دعاءً مجددا

وأنا سميتها العُمَريّـة لأُجدد الدعاء لأسلافي وحاضِريّ ولواحقي.

إذا كانت غاية المنصور من التأكيد على الوضع هي صيانة جانب النحو، ففي المقابل فإنّ من صيانة جانب النحو أن ندفع عن ابن مالكة مَعرّة الوضع والتدليس.

وحين أقرأ الحدةً الحادة التي يغُضُ بها أبو حيان من قدر ابن مالك ـــ رحمهما الله ـــ فإني أقول لولا دينٌ يمنع أبا حيان وثقةٌ بابن مالك لاخترع القول بالتدليس.

من المعلوم يقينا المقطوع به مشاهدةً أنّ أي عمل خالطه كذب أو سوءُ نية أو مُحِضَ للدنيا، فإنّ الله يحبط بركته وهذا نقيض ماعليه ما بين أيدينا من علم ابن مالك رحمه الله، فلم نرَ جيلاً إلا نفر منهم

طائفةٌ يتعلمون ويعلِّمون ما خلّفه من علم، والنافرون للعلم الذي خلّفه هم من خيار كل قرن من أهل العلم.

وهناك كتب وضعها مؤلفوها، وهي في علومٍ يحتاجها الناس ويتدارسونها لكنها بقيت حبيسةً لم يُنتفع بها، وهناك طالب علمٍ أعرفه بعينه ألّف فيما يحتاجه الناس، ووُضع هذا الكتاب في متناول الكثير وبين أيديهم، إلا أني لم أر واردًا عليه ولا صادرًا منه بما يناسب منزلة مافيه من علم، أقول هذا تأييدًا لجعل البركة والقبول مما يؤيد رفع التدليس عن ابن مالك، ولكني لا أقصر نفي التدليس عليها.

وأمّا وصفه بالديانة والورع فكثير، ولكني عدلت عن نقله لاستفاضة العلم به، ولأنّ المنصور ــــ وإن لم أتفق معه ــــ قلل من شأن هذا الخُلُق من أن يكون حاجزًا لصاحبه عما يشين، قال في ص ٨٥ : (ولا يكبرَنّ عليك ذلك مع ما ذكر بعض المؤرخين من ديانته، وصيانته) وسيأتي تعليقي على هذه المقولة.

وشاهد بركة علمه وأنّ الله وضع لهذا العلم القبول لا منازعة فيها ،ونزول هذه البركة العظيمة لا توهب لعملٍ سخطه الله، وإذاكان المنصور استدلّ على التدليس على أنه ينسب الأبيات لنفسه، فقال ص ٣٣ : (ونسب بعضها إلى الطائي يريد بذلك نفسه، لأنه طائي

النسب كما هو معلوم) فهذا مما يستأنس به أنه غيرُ مدلس إذ كان بوسعه أن ينسبها إلى فلان الذي يحتج بشعره، وسيقبلها الناس تعويلاً على أمانته كما قبلوها من غير نسبة ؛ فأمر التدليس وإن قويت حجته بنظر الباحث يستعصي على النفس قبوله أو الأخذ به .

والمنصور لا يُلحظ عليه شهوةُ التنقص لا بن مالك أو الفرح بزلته، بل قال بالنص : (معاذ الله أن يكون غرضي الطعن في ابن مالك، أو الغضّ من قدره، فهو بلا شك عالم جليل، وركن باذخ من أركان النحو. وقلّ رجلٌ تعلم النحوَ بعده إلا وله في عنقه منّةٌ، غير أن الحق أكبر من الجميع) وكما أننا نحفظ لابن مالك صلاح نيته، فإننا نفعل مثل هذا مع المنصور، خاصةً أنه أفصح عن هذا حين قال ص١٨ : (... فقد علم الله تعالى، وهو عالم خفياتِ كلِ مُكتَتَم أني ما كتبت ذلك إلا تأثمًا من وقوع هذه الأَبيات إلى النحو مع ما يصيبه من أثرها ومن اغترار الناس بها، وإذعانهم لها) فالأخذ بصلاح نيته أمرٌ محمود وهو من الإنصاف له، مع الإشارة إلى أنّ سلامة النية ليست دليلاً على صحة العمل، ولا نعامله كمعاملته لابن مالك .

وقال أيضا في نقضه لتبرئة السُّلمي ص ٤٢ : [هذا مع أنّ وصف ابن مالك بالتدليس هو في الحقيقة

من إحسان الظن به] فهو أخطأ حين أقنع نفسه بأنه يدافع عن ابن مالك وعن النحو، وأذاقه الأنكى حين ذهب مدلسًا له.

لا أتهم نيته و لكنْ هناك خاطرٌ يأتي عفوًا والغالب في مثل هذا أن يكون أصدق، وهو عدم القبول في تحببه لا بن مالك إذ هنا شائبةٌ منعت القبول، عكّرتْ الماء ولم تؤمِّن البديل.

و تركُ تدوين عيوب العلماء يُخصّ به عالمٌ ثقلت موازينه فيكرمه الله بهذا، أما من خفت موازينه وخُشي شره وكثر منه الزلل ولازمه حياته فلا ؛ والعالم قد يكون ذا فنونٍ متعددة وهو في فنٍ أحظى من آخر فهنا من الممكن أن يقال فيه على سبيل الموازنة بين فنونه إنه في الفن الفلاني حجة .

ومن الاستطراد الذي أراه مفيدًا أنني كنت في مجلس الشيخ المحقق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـــ رحمه الله ـــ يوم الأربعاء غرة شهرذي الحجة ١٤٣٣هـ.فقال إنني كنت في زيارة للشيخ حامد الأنصاري في بيته في المدينة المنورة يقول وأظن هذا ١٤٠٥أو١٤٠٦هـ..ولما دخلت البيت وأنا في طريقي لمجلس الدرس سمعت سائلاً يسأل عن كتاب [العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور] لعمر بن دحية

الكلبي هل هو موجود؟ فقال له الشيخ الأنصاري هو غيرموجود فرد السائل لكن ابن عثيمين يقول إنه موجود فرد الأنصاري دعك من ابن عثيمين في الحديث واسأله في النحو فإن أفتاك فلا تسأل غيره. يقول الدكتور عبدالرحمن : ماكاد الشيخ ينهي كلامه حتى كنت قد وصلت إلى الحلقة فسلمت على الشيخ ففرح و بالغ في الترحيب بي، ثم دار كلام بيننا عن الكتاب فسألني فقلت له إنه موجود، وأشاد كثيرًا بعلم الشيخ الأنّصاري في الحديث رحمهما اللّه .

وأما الأستاذ الدكتور نعيم سلمان البدري فلو أنّه ذهب إلى أنّ ابن مالك تفرد بهذه القواعد نباهةً وفيضًا بدلاً من أنه اخترعها وبناها على أبيات مكذوبة، ثم قام بدراستها دراسة علمية ــــ وهو أهلٌ لها ــــ لأضاف للعلم وأهله ولنفسه فوائد وفرائد، وسيرى أنّ هذا بالنسبة لا بن مالك دليل كمال لا دليل نقص .

خلا كتابي من فصل يخص سيرة ابن مالك رحمه اللّه لأني رأيت أن تفصيل سيرته من المستفيض في الكتب، وأن الوصول إليها سهلٌ ميسور.

حين وضعت سنَ القلم على جلدة كتاب المنصور يوم الأثنين ٢٥/ رجب/ ١٤٤٠هـ، لم يكن من تقديري إلا تعليقٌ على تلك الجلدة أعبِّر فيه عن خاطرةٍ خطرت،

فانفسح الخاطر قليلا لكتابة مقالة أبيِّن فيها رأيي، لهذا ضربت للنهاية موعدًا قريبًا لما قدرته، ولكني رأيت أنّ الباب يتسع، وأنّ زمن الانتهاء يمتد ولا سبيل لتقديره حتى كانت النهاية يوم الأثنين /٢٦/ ربيع الآخر/١٤٤١هـ.

ورأيت الكتب التي اطلعت عليها في هذا الشأن تختلف عناوينها باختلاف نظرة المؤلف للأبيات فهي التي تحدد اختياره للعنوان، فالأستاذ المنصور جعل عنوانه « تدليس ابن مالك في شواهد النحو عرضٌ واحتجاج « والدكتور البدري قال « صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي « والدكتور طارق زيادات جعل عنوان كتابه [الشاهد الشعري النحوي غير الملائم في كتاب الإنصاف]، وله بحث بعنوان : « فساد الشاهد الشعري «، والدكتور علي محمد فاخر عنوان كتابه : « تغيير النحويين للشواهد الشعرية «والدكتور الياقوت محمد حسن قال : النحاة وصناعة الشاهد الشعري، وباستعراض هذه العناوين نجد أنّ المنصور أعرضُ في دعواه من البقية.

فالأمر في هذا الشأن يجري بين الكذب أو الوضع أو التدليس أو التغيير أو الصناعة، فالكذب أو الوضع أو التدليس مبناها ومردها واحد، وهو انتحال البيت

وإنشاؤه لتسويغ قاعدة، وأما التغيير أو الصناعة فيقصد بهما أنّ أصل البيت موجود لكن القاعدة التي ذهب إليها المغيِّر أو الصانع أعوزته إلى شاهد فلما لم يجد غيّر كلمةً في البيت ليتوافق مع مذهبه، وكلها مشين.

ومن مكملات الوساطة أن أذكر ما استطعت ما أراه من شواهد على علم المنصور والبدري ؛ لأنه حقٌ لهما، وكذلك هو من الإنصاف ليكون قارئُ هذه الوساطة على علم به، ولا يذهب وهمه إلى تجهيلهما، وليعلم أنّ المخالفة بالرأي ليس من لوازمها بغضُ المخالف، أوالصد أو التصديد عن فضله، وما جرى فيها من قوةٍ على رأي للمخالف فيُحصَر في حيِّزه فقد أَجاءَ إليه مقتضى السياق ودعا إليه الموقف، فمتى لقيت مثل هذا فاضطره إلى أضيق الطريق، ولعله من باب قوله تعالى : {قَالَ يَبْنَؤُمّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي }طه ٩٤ فحدةُ موسى على هارون عليهما السلام ليست بغضـًا له وإنما هي غيرةٌ على الحق.

ولا أنسى الإشارة إلى أني استفدت من أدبيات المنصور وبيانه ومن علم البدري وجَلَده؛ لهذا وضعت مبحثين بعنوان « ما بعد القراءة « وضعت أحدهما بعد قراءتي كتاب المنصور والآخر بعد قراءتي كتاب البدري.

وقلت مدلسِّيه بالجمع وإن كان الحديث جرى عن مدلسَين اثنين مُعوِّلاً على أنّ أقلّ الجمع اثنان ولأني رأيت لفظ الجمع أخفّ من التثنية.

وقد استتم البحث على مقدمةٍ وخمسةِ فصول ،الفصل الأول حديث عن الصناعة في الشاهد الشعري النحوي، الفصل الثاني قراءة كتاب» تدليس ابن مالك في شواهد النحو، وفيه مبحث بعنوان : ما قبل القراءة فيه توصيف للمؤلف من خلال فقرات من كتابه، الفصل الثالث : قراءة لبحث (نقضُ براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية) لفيصل المنصور، ويليه مبحثٌ بعنوان: [ما بعد قراءة كتاب المنصور] بينت فيه طرفًا من نشاطه العلمي، الفصل الرابع [قراءة كتاب صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي] للأستاذ الدكتور نعيم البدري، ويليه مبحثٌ بعنوان : [ما بعد قراءة كتاب « البدري] رأيت فيه أن استشهد بشيءٍ من بحوثه العلمية، الفصل الخامس وقفة مع شيئٍ من مآخذ العلماء واستدراكاتهم على ابن مالك، مع أنّ قراءتها بعناية ستجمع بين المأخذ عليه، والتزكية له لأنّ التزكية مبثوثةٌ في ثنايا المآخذ، ثم الخاتمة فختم الخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

رأيت من المؤلفين من يضع الهوامش أسفل الصفحة ومنهم من يجمع هوامش كل فصل بعد الفراغ منه، ومنهم من يجعلها جميعًا آخر الكتاب، ولكني استجزتُ أن تكون الإحالة إلى مصدر الاقتباس بعد النص المقتبس مباشرة تخفيفًا على الكاتب والقارئ، كما أنّ هذا عُرفٌ جرى به الأسلاف، فأخليت الكتاب من الهوامش.

ولمقتضيات التنظيم قسّمت الكتابَ فصولاً، وكان من الجائز أن يكون على نمطِ الكتبِ المرسَلة أي التي من غيرِ فصول فيكون الكتاب قطعةً واحدة، لهذا فلا ينبغي أن تقرأ ما رددتُ به على المنصور مُنبتًا عما رددتُ به على البدري، ولا ما رددتُ به على البدري منبتًا عما رددتُ به على المنصور؛ فكلا الرجلين طاعنٌ في ابن مالك، فما قلته عن أيٍ منهما جائزٌ ــــ إن وُجد مسوغه ــــ أن يُجرى عليهما معاً وهذا التنويه سأعيده قبل الفصل الثاني وقبل الفصل الرابع.

من منهجي أن أدون ما يخطر من خواطر أثناء التأليف أرى أنها مفيدة وإن كانت بعيدةً عن موضوع الكتاب، إلا أنها منه بسبيل، ثم أنقلها للقارئ لعلها تجد منتفعًا.

فإذا راجعت كتابك ثم بلغت في مراجعتك أن تبدل كلمةً بكلمة لتجميل الأسلوب فحسب من غير تغييرٍ للفكرة، وأنك لا تنقض رأيا أبرمته أو دليلاً أخذتَ به، فقف هنا عن المراجعة فأنت إن واصلت فإن غــــزْلَك يوشك أن يكون أنكاثا.

إذا كنت تعالج رأي كاتب جرى القول فيه بين مخالفٍ وموافق؛ فإنّ مما يعينك على القول برأيك ألاّ تبدأ بقراءة ما كُتِب عن رأي ذلك الكاتب، بل اقرأ أنت للكاتب مباشرة، ثم دوِّن ما ترى، وبعد أن تكتمل آراؤك اقرأ لمن كتبوا في تلك المسألة، ووازن بين ما قالوا وبين ما ذهبتَ إليه، ثم عد إلى التنقيح، فما كان أقرب إلى الصواب فخذ به ؛ فإنّ خُلوَ الذهن من قول سابق اصفى وأقدر، و لا يستقيم رأيك إلا بالاطلاع على رأي من سبقك، فإن رأيت أنك أتيت بجديد وإلا فقف .

إذا دب إليك الكسل وأنت تكتب، فنحِّ قلمك ثم اقرأ ما كتبت؛ فرؤية الثمر تُجري الدم في العروق.

هممت ان أدع الكتابة في هذا الأمر، واكتفي بالعلم به والاحتفاظ برأيٍ أعده في نفسي، وهذا حين رأيت ماكتب من ردود وتعقيبات، لكن قلمي لم يطاوعني، وأخذ يدب دبًيا خفيفا، حتى إذا رأيتُ من المصادر والمراجع ما فتح لي مغلقـًا عاودني نشاطي،

ومما جعلني أثـّاقل في الكتابة أني رأيت أنّ هذه الفكرة جعلتني أدخل في تبرئة رجل لا أنازع في توثيقه فقد صحبته أكثر من خمسين عاما، وذلك أيام الطلب في المعهد العلمي حين كان المقرر في النحو هو شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، وبقيتْ صحبتي معه في الجامعة، حين درسنا ضياء السالك، وبقيتُ مع النحو معلما، وباحثا.

إذا كنت تدارس مسألةً من مسائل العلم فرأيت انها لا يخلو منها صحوُك ولا نومك، و أنها تلازمك في جيئتك وذهابك وخلوتك، وأنت بعيدٌ عن قلمك فاعلم أنّ هذا من خصائص الاحتفاء و أنك ستصل في أمرك إلى المبتغى أو قريبٍ منه بإذن الله .

في أثناء تأليفك قد تجد في قلمك تثاقلاً وفي ذهنك استعصاءً وفي فهمك قصورًا، ومما لا أحصيه كثرةً ما ذكره كثيرٌ من العلماء ـــ عليهم رحمة الله ـــ في مقدمة مؤلفاتهم بتدوين ما اعترضهم في أثناء تأليفاتهم لكتبهم من ضعف وتمنع للقلم، فمنهم من يقول إنني حين تأليفي كثر علي ورود خاطرٍ يزيّن لي حظ الدنيا من هذا الكتاب حتى أخذني الشك في صدق نيتي وإخلاصي فكدت أدع ما أنا فيه من العمل، ومنهم من قال إنّ خاطرًا يلحُّ عليه : أن دعْ ما

هممت به وليسعك ما وسعهم، ومنهم من ذكر أنّ طلب العيش للزوج والولد شتت فكره حتى شاء الله له التوسعة.، ورأيت أنّ منهم ممن كان في مثل هذه الحال يقفون عن الكتابة في شأنهم هذا حتى يعاودهم النشاط ويسلسَ لهم المأخذ ؛ فهم يرون أنّ في الكنانة مافيها ولكنّ استعصاء الذهن حال بينهم وبين ما يشتهون، وفي الأخذ بمنهجهم منفعةٌ صدّقتها التجرِبة، ومن الخطأ بمكان أن تستمر في الكتابة وأنت على مثل هذه الحال ؛ فالفكر كالضرع و مطاولة احتلابه تحيل الحليب دمًا.

رأيت أن مما يعين على معاودة النشاط واستدرار الأفكار للكتابة أن تتشاغل بجانبٍ آخر من جوانب العلم بعيدٍ موضوعُه عما أنت فيه، والغَيبةُ آنسُ للعودة، ولعلك بالغٌ بعد العودة : [العلمُ بالأشياء لذةٌ لا توازيها لذة] كما روي عن الشاطبي رحمه الله، ولكن يحسن التنبه إلى أنّ الوقوف يجب أن يكون مفتاحًا للعودة بحيث تكون تنحيةُ القلم عند ما يصلح أن يكون مستهَلاً للبداية، حتى لا يحس الذهن بالغربة أويحتاج للكد عند إرادة الكتابة .

قد ترجع إلى كتاب فلا تجد فيه جديدًا كما كنت تأمل، ولكن من الممكن أن تستفيد من منهج المعالجة والاستقراء لدى المؤلف، أو تجده يذكرك بمصدر لا

تعلم به، وحتى عدم وجودك لجديدٍ أمَلّتــَـه أعده فائدة لأنك خبرتَ الكتاب .

وأمرٌ أحببت الإفضاء به إليك، ذاك أني لم أجد في تأليفاتي السابقة أنّ الدليل الواحد يتوارد علي في أكثر من موضع إلا فيما بين يديك من كتاب، وهو واردٌ يأتي قلمي عفوًا من غير استجلاب، فإن كان حقـًا فأمرٌ هُديتُ إليه وإن كانت الأخرى فلي حظي من نقص البشر.

من مواطن التشويش المحببة إلى النفس أن يولد في الذهن في ساعةٍ واحدة أكثرُ من خاطرة، فتزدحم وتتدافع، كلها يريد أن يستأثر بقلمك، وقد يُنسِي بعضها بعضا إن لم تتعجل قيدها.

ومن آنس لحظات البحث العلمي أن تتمنع منك حقيقةٌ ما تمنعَ وامق، فلا هي أسلمت قيادها ولا هي أيأستك منها، لكنها تتبدى في ذهنك مومضةً إيماضـًا حتى إذا أحستْ بتتابع أنفاسك لمطاردتك لها وأنها منك بمنزلة وأشفقتْ على مدامع قلمك أسلمتْ نفسها باسمةً طيِّـعة، عندها تجد أنك تتنفس الصعداء فتسترخي قريرَ العين ويطبق قلمك جفنه على سنه.

لا تحجم عن القراءة لمن خالفك فيما ترى؛ فقد تهديك إلى أنّ رأيه هو الصواب، وقد تفتح لك

من منافذ الرأي والقول مالم يخطر على بالك، وقد تعرِّفك الضعف أو القوة في عرض الحجة، الحجة القوية قد تضعف بسبب طريقة عرضها والعكس صحيح.

وهذه وساطةٌ أدفعها إلى القارئ ولا أزعم أني أحطتُ بكل ما يرفع المعرة عن ابن مالك وعلمه رحمه الله، وهي غايةٌ سعيت لها، فإن أكن بلغت فبفضل الله، وإن يكن القلم قصّر فهذا من جبلة البشر المفطورين على النقص.

وهي جهد عبدٍ كُتب عليه حظه من النقص كما يكتب على سائر ولد آدم، أسأل اللهَ المتفردَ بالقوةِ والكمال أن يكتبَ لي فيها أجرَ المجتهد المصيب، وأن تكون لي شاهدَ خيرٍ يوم تأتي كلُّ نفس معها سائقٌ وشهيد، كما أسأل الله ألا يؤاخذني بنسياني وخطأي، وأن يتوب علينا جميعا.

أبو سهيل

عمر بن عبد الله العُمري

عنيزة

ضحى الأثنين ٢٦/ ربيع الآخر/ ١٤٤١هـ

في بيتي بحي الأشرفية

(وما احدٌ حاول تصنيفَ كتابٍ إلا وقد خصه بوصفٍ يغلب على ظنه أنه لم يُسبق إليه، وإنه لظنٌ يخطئ، ولا يكاد يصيب، ومع هذا فإنّ دواعيَ التأليف لا تنقطع، والهمم فيه دائما لا تمتنع)

قاله مجد الدين ابن الأثير

ــــ رحمه الله ــــ

في مقدمة كتابه المرصّع .



الفصل الأول
حديث عن الصناعة
في الشاهد الشعري النحوي



قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة : (صنع، الصاد والنون والعين أصلٌ صحيح واحد، وهو عمل الشيء صـُنْعًا . وامرأة صَنَاعٌ ورجل صَنَعٌ، إذا كانا حاذقين فيما يصنعانه، قال :

خرقاء بالخير لا تهدي لوجهته

وهْيَ صناعُ الأذى في الأهل والجار

ومن القضايا التي سعى إليها الكتاب ذكرُ شيءٍ من القول بالصناعة في شواهد النحو الشعرية، مع الإشارة إلى الصناعة في مواد اللغة .

والكلام عن الصناعة في الشاهد الشعري النحوي صاحَبَ البدايات العلمية لتقعيد النحو وتدوين اللغة، ورد في مقدمة كتاب العين للخليل رحمه الله، بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ص٥٣: (... إنّ النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت) في الوساطة للجرجاني في فقرة [احتجاج النحاة] ص١٨: (... ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن ... وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة)

ورد في خزانة الأدب للبغدادي ج ٧ ص ١١٣ تحقيق عبد السلام محمد هارون :

طاروا علاهنّ فطْر علاها

واشدد بمثنى حَقَبٍ حًقْوَاها

وكان القياس : عليهن، وعليها، وحقويها، قال أبو حاتم « فيما كتبه على نوادر أبي زيد « هذه لغة بني الحارث بن كعب، ولغتهم قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا، يقولون : أخذتُ الدرهمان، السلام علاكم انتهى)

:(قال أبو زيد « في نوادره « قال المفضل : أنشدني أبو الغُول لبعض أهل اليمن:

أيّ قلوصٍ راكب تراها

طاروا عليهن فشُلّ عَلاَها

واشدد بمثنى حَقَبٍ حقواها

نــاجــيةً ونــاجيا أبــاها

(قال أبو الحسن الأخفش « في شرح النوادر « قال أبو حاتم : سألت أبا عبيدة عن هذه الأبيات فقال: انقُط عليها هذا من صنعة المفضل انتهى)

قلت : ومادام أن هنا لغةً تـُؤدَى بهذه الصورة فلا يسلّم لأبي عبيدة ــــ رحمه الله ــــ أنها مصنوعة إلا بدليل؛ فهذا من تقادح الأقران؛ فاللغة ثابتة ولا يمنع أن يقول أهلها الشعر بلغتهم وهم بنو الحارث بن كعب.

وقال أبوحيان ــــ رحمه الله ــــ عن الشاهد الخامس

والأربعين من شواهد مقاصد العيني : لعله مصنوع، وقال الدكتور محمود محمد الطناحي ـــ رحمه الله ـــ في مقدمة تحقيقه كتاب أمالي ابن الشجري ص ١٠٤، ١٠٥ ويشير إلى انه في المجلس الخامس والثلاثين: « ويتنبه ابن الشجري لمظنة صنع الشاهد، ويدفعها بإنشاد بيت قبله وبيت بعده.

وورد في كتاب [الشاهد الشعري النحوي غير الملائم في كتاب الإنصاف] للدكتور طارق إبراهيم الزيادات ص ٣٦، ٣٧ : (سمعت اللاحقي يقول سألني سيبويه : هل تحفظ للعرب شاهدًا على إعمال فَعِل ؟ قال فوضعت له هذا البيت من الكامل:

حذرٌ أمورًا لا تضير وآمنٌ

ماليس منجيه من المقدار

وقد دافع ابن مالك عن سيبويه قائلاً: إنّ سيبويه لم يكن ليحتج بشاهدلا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله، وإنما يحمل القدح في البيت على أنه من وضع الحاسدين وتعنت المتنعنتين) وهذا الدفاع هو بحق من الدلائل أنه لم يصنع أو يدلس في الشواهد؟ وهو يعلم خطر الوضع على اللسان.

وحين تحدث محمد عيد في كتابه السابق «الاستشهاد و الاحتجاج في اللغة « عن عصر الاحتجاج قال في ص

١٣٠: (« ما يقوله بمنزلة ما يرويه « أول من استخدم هذا العبارة الزمخشري ت ٥٣٨هـ في تفسير الكشاف عند حديثه عن قوله تعالى في سورة البقرة : {وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ }

قلت : والذي ورد في الكشاف : (... وأظلم : يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر، وأن يكون متعديا منقولاً من ظلم الليل، وتشهد له قراءة بن قطيب: « أُظلِمَ « على ما لم يسم فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس : [من الطويل]

هُمَا أَظْلَمَا حاليّ ثُـمـّتَ أَجليَا
ظَلاَمَيْهما عن وجهٍ أمْرَدَ أشيبِ

وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه) أ هـ، ثم تحدث عيد عن اتقان الرواية والدراية.

ولا يشك شاك بأنّ ابن مالك من علماء العربية، وهو متقن للرواية والدراية، فهو على القول بأنه قائل هذه الأبيات يُذهب به ما ذهبه الزمخشري مع حبيب،، وختم عيد هذه الفقرة بأنّه يرى : (... أنّ الحجة فيما رووه لا فيما رأوه، ولذلك يجب إغلاق هذا الباب

بالمرة) وأنا وإن كنت أميلُ إلى رأي عيد إلا أني التمس التسويغ لابن مالك لمبلغه من العلم إن ثبت أنّ الأبيات له.

وتابع عيد فقال عن البغدادي في خزانة الأدب ص ١٣١ : (... وذكر أن ممن تابعوا الزمخشري فيه « الرضي « في شرح الكافية، وأن ممن أيده « التفتازاني... ويبدو أنّ البغدادي نفسه يميل هو أيضا إلى هذا الرأي ... إن الأساس الذي تحكم في نظر علمائنا هو [التفضيل بالأعصار لا بمادة اللغة والكلام والأشعار ...) وأورد عيد ص١٦٨ : (أورد القفطي عن غلام ثعلب: وكان جماعة يكذبونه في أكثر روايات اللغة) وكتاب الاستشهاد و الاحتجاج في اللغة فصّل فى مسألة القول بالصناعة وأشار إلى قواعد وجزئيات بنيت على تلك الشواهد.

ورد في كتاب المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي رحمه الله، بتحقيق / فؤاد علي منصور، النوع الثامن « معرفة المصنوع « : (وقال محمد بن سَلاّم الجَمحي في أول طبقات الشعراء: (في الشعر مصنوعٌ مُفْتَعل موضوعٌ كثيرٌ لا خيرَ فيه ولا حجةَ في عربيته) ... في نوادر أبي زيد أوس الأنصاري: أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطَرفة:

اضْرِبَ عنك الهمومَ طارقَها

ضَرْبَك بالسّوْط قَوْنَس الفَرَس

وقال ابنُ برِّي أيضاً: هذا البيتُ مصنوعٌ على طَرفة بن العبد.

وأنشد أبو عبيدة في كتاب أيام العرب لهند ابنة النعمان من الوافر:

ألا من مبلغٌ بكرًا رسولا

فقد جد النفير بعنقفير

فليتَ الجيشَ كلّهم فِدَاكم

ونفسي والسرير وذو السرير

فإن تكُ نعمةٌ وظهور قومي

فيا نعم البَشارَة للبَشِير

ثم قال أبو عبيدة: وهي مصنوعةٌ .

والصناعة لم تقف عند الشعر قال السيوطي في المزهر: ذِكْر أمثلة من الألفاظ المصنوعة: قال ابن دريد في الجمهرة قال الخليل: أمّا ضَهِيد وهو الرجل الصُّلب فمصنوع لم يأت في الكلام الفصيح، وفيها: عَفشَج: ثقيلٌ وَخْم زعموا وذكر الخليل أنه مصنوع. وفيها: زعم قوم أن اشتقاق شَراحيل من شرحل وليس بثبت وليس للشرحلة أصل. وفيها: قد جاء في باب فيعلول كلمتان مصنوعتان في هذا الوزن قالوا:

عَيْدَشُون: دويّبة وليس بثبت، وصَيْخَدُون - قالوا: الصّلابة ولا أعرفها.
وفيها: البُدُّ: الصّنَم الذي لا يُعْبَد ولا أصل له في اللغة، وفيها: مادة » بَ شْ بَ شْ » أهملت إلا ما جاء من البَشْبشة وليس له أصل في كلامهم، وفيها: البتش ليس في كلام العرب الصحيح.

ولو ذهبنا إلى إسقاط كل قاعدة بُنيت على بيتٍ قيل فيه إنه مصنوع لاختل البناء النحوي بكامله إذ حتى سيبويه رحمه الله لم يسلم من دعوى الصناعة على أبياته ومن هنا وجب التوثق من القول بالصناعة.

وفي كتاب النحاة وصناعة الشاهد الشعري، للدكتور/ الياقوت محمد حسن قسم السيد ص ٤٣: (وتتمثل هذه الصناعة في عدة أنواع:

١ ـــ نوعٌ صرح به العلماء ونصوا على صناعته .
٢ ـــ نوعٌ طُعن فيه بالصناعة لمناصرة رأيٍ أو تفنيده .
٣ ـــ ونوعٌ منسوب إلى شعراء مشكوك فيٍ وجودهم .
٤ ـــ ونوعٌ آخر جاء في قصائد أو بعضها كانت مصنوعة .

وورد في شرح التسهيل ج٣ ص ٤٣٠، ٤٣١: (وللمبرد إقدامٌ في رد ما لم يَروِ، كقوله في قول العباس بن مرادس :

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ

يفوقان مرداسَ في مجْمَع

الرواية ؛ « يفوقان شيخي »، مع أنّ البيت بذكر مرداس بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري، ولا سند يدنيه من التسوية، فكيف بالترجيح)أهـ

وفي كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة رحمه الله، في باب (العيبُ في الإعراب)، تحقيق أحمد محمد شاكر ج١ ص٩٨، ٩٩ : ١٢١(قال أبو محمد: وقد رأيت سيبويه يذكر بيتاً يحتجٌ به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، على المعنى لا على اللفظ وهو قول الشاعر:

معاويَ إننا بشرٌ فأسجح

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

قال : كأنه أراد : لسنا الجبال ولا الحديدا، فردّ على المعنى قبل دخول الباء، وقد غلط على الشاعر، لأنّ الشعر كلّه مخفوضٌ، قال الشاعر:

فهبها أمةً ذهبت ضَيَاعا

يزيد أميرها وأبو يزيدِ

أكلتم أرْضَنَا وجَرَدْتموها

فهلْ من قائم أومِن حصِيدِ

قلت : والمراد من قوله : فًـرَدُ على المعنى قبل دخول

الباء أنّ المراد أنّ الجبال أصلها النصب خبرًا لليس فردّ على الأصل.

(١٢٢ ٠ ويحتج أيضا بقول الهذلي في كتابه « يعني كتاب سيبويه «

يَبيتُ على معاريَ فاخراتٍ
بهنّ مُـلَوّبٌ كدمِ العياطِ

وليست ها هنا ضرورة فيحتاج الشاعر إلى أن يترك صرف « معارٍ « ولوقال

[يبيت على مَعَارٍ فاخراتٍ] كان الشعر موزنا والإعراب صحيحاً، قالٌ أبو محمد : وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي.

والتغيير في الشاهد شاع كثيرًا عند النحاة قبل ابن مالك ؛ وهذا كتابٌ صدرت طبعته الأولى عام ١٤١٦هـ/١٩٩٧م بعنوان « تغيير النحويين للشواهد» تأليف الأستاذ الدكتور/ علي محمد فاخر، ويلاحظ الفارق الزمني بين ظهور كتاب فاخر وظهور كتاب البدري ٢٠١٠م، وكتاب المنصور ١٤٣٤هـ، وبقراءتي لكتاب المنصور وكتاب البدري وجدت أنّ فاخرًا أتمُ منهما علمًا وأمكن، وأبرٌ منهما قلَمًا واعفّ .

ذكر المؤلف على صفحة العنوان أنه : « كتاب يشتمل على أكثر من مئتي بيت حرفها النحويون للاستشهاد بها « وقال في مفتتح مقدمته : (الحمد

لله رب العالمين، جلّ في علاه نعى على بني إسرائيل تحريفهم الكتب وتغييرهم الكلام حيث قال: {أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}البقرة٧٥، فهو ابتداءً يجلِّي موقفه من عمل النحاة بأنهم يحرفون، ثم قال: (فهذا كتابٌ أعُده جديداً في موضوعه وهو تغيير النحويين لأبيات الشعر حتى يستشهدوا بها على قاعدتهم) وقال عن منهجه ص٣ ،٤ : (... فمسكت بهذا الخيط الرفيع ورجعت به إلى المصادر الأولى... فإذا البيت كما قيل مغيرٌ مبدل، هذا أمر وأما الأمر الآخر فكان أبياتًا أخرى أخذتها لأحققها وأتأكد من صحتها وقائلها لأكتشف بعد ذلك أنها محرفةٌ مؤلفة)

قال في ص ١٣،١٢ : (وأقصد بتغيير النحويين للشواهد تغيير رواية البيت ليكون فيها الشاهد النحوي لقاعدتهم على أن تكون الرواية الصحيحة غير التي استشهدوا بها ... حديثي فيما تعمد النحاة تغييره ليوافق قاعدة أويستشهد به على مسألة)

وقال عن ابن مالك في ص ١٩ في حديثه عن الاستشهاد في الأبيات المجهولة القائل: (وإذا كانت قد بلغت خمسين في كتاب سيبويه فإنها في كتب ابن مالك الذي صال وجال وبرع في الاستشهاد بالشعر،

وفاق غيره حفظًا وإبداعًا أضعاف مضاعفة من ذلك العدد) فالمؤلف يرى أبيات ابن مالك في عداد الأبيات المجهولة القائل، ولم يقل بتدليسه أو كذبه أو وضْعِه كما قال البدري والمنصور، ولم يصفه كذلك بالتغيير كما قال عن غيره من النحاة، وهو حين لم يصف ابن مالك بما يشكك فهو يعرفه عن قربٍ قريب وعاش مع علمه كثيرًا حيث شارك في تحقيق شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، وشارك في تحقيق المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، وتحقيق منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وقال ص ٥: (فمن كُتب النحو التي رجعت إليها ونبهتْ على التغيير ... والمقاصد النحوية للعيني) ولم يذكر أنّ العيني رمى ابن مالك بالتغيير، وأحسب أنّ هذا الكتاب من الأدلة على رفع التدليس أو الكذب عن ابن مالك.

ومبنى الكتاب على الحديث عن التغيير في الشواهد، و غاص على شواهد كثيرة في كثيرٍ من أبواب النحو وأثبت روايات تنقض ما بني على هذا الشواهد من قواعد، وعقد عشرة أبواب من أبواب النحو بين فيها تغيير النحاة للأبيات.

الباب الأول :

باب البناء والإعراب وفيه أربعة فصول.

الباب الثاني :

باب النكرة والمعرفة وفيه ثلاثة فصول

في ص ٢١ حصر وجوه تغيير النحاة للبيت : (وقد تمثل ذلك في خمسة أمور هي :

١ ــــ تأليف بيتٍ للاستشهاد به .

٢ ــــ أو تأليف شطر له .

٣ ــــ أو تغيير قافية البيت من أجل الشاهد.

٤ ــــ أو تغيير كلمات البيت لتوافق الشاهد ،.

٥ ــــ أو تركيب بيت من بيتين لمراعاة ذلك أيضا.

وفي الفصل الثاني تحدث عما رآه من أسباب ودوافع للتغيير، وذكر أنها ستةُ أسباب:

١ ــــ تعضيد الرواية أو مساندة المذهب .

٢ ــــ إباحة أشياء للشاعر .

٣ ــــ موافقة لغات ضعيفة.

٤ ــــ خدمة القاعدة النحوية .

٥ ــــ تغيير البيت من أجل الشاهد .

٦ ــــ جواز المسألة، ثم يذكر أمثلةً على كل سبب.

في ص٣٥ (فإذا قصر الشعر الفصيح عن هدفهم ووقف دون مطلبهم لجأوا إلى تغيير بعض الأبيات لتخدم قاعدتهم وتلبي حاجتهم)

في ص ٤١ ـــــ ٤٣: (والنحويون بفعلهم ذلك قد فتحوا الباب لقيلٍ عليهم ولمزٍ لهم... سنرى ثلاث طوائف ...الطائفة الثانية وهم لغويون ورواة ... فقد اخترت منهم الأصمعي والصاغاني وأبا زيد الأنصاري في واقعةٍ لكل واحد منهم.

فمثلاً يستشهد النحويون على سقوط الفاء من جواب الشرط للضرورة بقول الشاعر وهو حسان أو غيره:

من يفعل الحسنات اللّه يشكرها
والشر بالشر عند اللّه مثلان

فيأتي الأصمعي ويذكر أنّ هذا البيت صنعه النحويون ووضعوه لهذه القاعدة، وأنّ روايته الصحيحة غير ذلك، جاء في النوادر لأبي زيد : أخبرنا أبو العباس المبرد عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم البيت:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره
والشر بالشر عند اللّه مثلان

قال أي المازني : فسألته عن الرواية الأولى فذكر أنّ النحويين صنعوها، ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها، ونقل بعضهم عن المازني أنه قال : نحن عملنا هذا البيت ... من أنّ أبا زيد كان لا يلتفت

إلى روايات النحويين التي تخالف أصلاً مستمرًا وقاعدةً ثابتة)

قلت : وهذا مما أوسعه بعض النحاة لتسويغ المذهب، كان بوسع ابن مالك ـــ وهو القادر على قول الشعر ـــ كان بوسعه أن يأخذ بيتا لشاعرٍ يُحتج بشعره فيُغِّيـر بما يتوافق مع ما ذهب إليه ويبقى القائل الشاعر فلان فيدرجها الناس تحت « وفي البيت روايةً أخرى « كما سنّ هذا بعض من قبله من النحاة، وهولا يخفى عليه كذلك أمر الصناعة والوضع ؛ فقد مر بنا دفاعه عن سيبويه.

قال الدكتور محمود محمد الطناحي رحمه الله في مقدمة تحقيقه كتاب أمالي ابن الشجري ص ١٠٤، ١٠٥ ويشير إلى انه في المجلس الخامس والثلاثين: « ويتنبه ابن الشجري لمظنة صنع الشاهد، ويدفعها بإنشاد بيت قبله وبيت بعده، ليدل على أنّ الشاهد منتزع من قصيدة، فقد استشهد على مجيء اسم « لا « العاملة عمل» ليس « معرفة

فقال: ومربي بيتٌ للنابغة الجعدي فيه مرفوع « لا « معرفة وهو:

وحلّتْ سوادَ القلب لا أنا مبتغٍ
سواها ولا عن حبها متراخياً

وقبله:

دنَتْ فِعلَ ذي حب فلما تبعتها
تولّت وردّتْ حاجتي في فؤاديا

وبعده:

وقد طال عهدي بالشباب وظلِّه
ولا قيت أياما تُشيب النواصيا

وإنما ذكرت هذين البيتين، مستدلاً بهما على نصب القافية، لئلا يتوهم متوهم أنّ البيت فردٌ مصنوع

وإيراد الشاهد وإيراد بيتٍ قبله لدفع مظنة الصناعة منهجٌ يحمد لابن الشجري ويؤخذ على ابن مالك رحمهما اللّه.

ورد في كتاب منهاج البلغاء وسراج الأدباء صنعة أبي الحسن حازم القرطاجي ص ١٤٣، ١٤٤ تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة :) وقد قال الخليل بن أحمد : « الشعراء أمراء الكلام يصرِّفونه أنّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومد المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعِّدون القريب ويُحتج بهم ولا يُحتج عليهم ويصورون الباطل في

صورة الحق والحق في صورة الباطل)

ومن تمام الحديث عن الموضوع أن أشير إلى أنّ هناك رأيًا يدعو إلى إبطال مسمى الضرورة، بسبب كثرتها وبسبب أن من نُسبت إليهم هم ممن يحتج بقولهم، وهو رأي موجود بكتاب[المتبقي في كتاب سيبويه] ويعني بالمتبقي الضرورة، وأرى أنه مذهبٌ له حظٌّ من النظر، واسم الكتاب « المتبقي في كتاب سيبويه، دراسة في ضوء نظرية جان جاك لوسيركل و في كتابه عنف اللغة، تأليف الدكتور/ مجاهد عبد المنعم أحمد سامي الدبوني.

ولمقتضيات التنظيم قسّمت الكتابَ فصولاً، وكان من الجائز أن يكون على نمطِ الكتبِ المرسلة أي التي من غير فصول فيكون الكتاب قطعةً واحدة، لهذا فلا ينبغي أن تقرأ ما رددتُ به على المنصور منبتًا عما رددتُ به على البدري، ولا ما رددتُ به على البدري منبتًا عما رددتُ به على المنصور؛ فكلا الرجلين طاعنٌ في ابن مالك، فما قلته عن أيٍ منهما جائزٌ ـــ إن وُجد مسوغه ـــ أن يُجرى عليهما معا وهذا التنويه سأعيده قبل الفصل الثاني وقبل الفصل الرابع.



الفصل الثاني
قراءة كتاب
تدليس ابن مالك
في شواهد النحو
عرضٌ واحتجاج

تأليف

فيصل بن علي المنصور



رأيته في أكثر من موضع من كتاباته « قلـــِقَ الوضين » وذلك لتباين الحالة الشعورية التي تقدح الخاطر ثم تفرز الحرف، فإن قلتَ إنه شقّ على نفسه فدليلُك مفتتحُ المقدمة: (وهذه قضيةٌ شائكةٌ مخوفةُ الناحية طامسةُ السبيل)، وإن قلتَ إنه مجازف فدليلُك : في ص ٣٦: (ولم أجد العرب الأوائل تستعمل هذا الفعل متعديا بهذا المعنى)، وإن قلت أدركته حداثةُ التأليف، فدليلُك في ص ١٧٧ في الهامش١ :(ولست أثق بما تفرد بنسبته العيني إلا بثبت) وإن قلتَ إنه يؤتى من قـــبَل ضعف الأناة أو يأخذه العُجب فدليلُك في ص ٨٥: (فأما الحكم على هذه الأبيات التي وضعها، فلا مرية من وجوب اطِّراحها جميعًا، كما أرى أن يطّرح أيضا كل ما تفرد به من ما لم يعزه إلى أحد باسمه،<u>حتى وإن لم تتبين فيه سيمى الوضع</u>) وإن قلتَ إنه نقيُ السريرة فدليلُك في رده على الدكتور السُّلَمي ص ٢٦ ــ ٢٧ :(وأيًا ما يكن ذلك فليس من بين هذه الأغراض القصدُ إلى إفساد العلم والعبثِ به) وإن قلت إنه مفطورٌ على شهوة القول والتفاصح، فاذهب إلى ص ٧٧، وإن قلتَ إنه يصطرع في نفسه أمران ورعٌ، وهوى فدليلُك : في ص ٩١ : (والحق أنّ ابن مالك

لم يكن كذّابا ثم يسوقه مساق أبيات الاحتجاج مدلسا له) ثم قال بعدها بسطر يصف صنيع ابن مالك : (... فيرفده ببيتٍ من وضعه)

والمنصور ـــ عفا الله عنه ـــ اطبق دَفتي كتابه على تهمة ابن مالك والجزم بوضعه فكتب على جلدته الأولى : تدليس ابن مالك ... وكتب على جلدته الأخيرة : « والخلوص إلى أنّ واضعها هو ابن مالك قطعًا على سبيل التدليس »

وحين نقرأ كتابه مقرونا بكتاب البدري، فإنّ المنصور أوضح في إبانته، وقد تجد في جمال أسلوبه ما يبُلّ العروق من يبس الاتهام، و البدري أكثر استقصاءً في تحري المسألة، وأوسع دراية وتجرِبة .

وفي كتاب تذكرة النحاة لأبي حيان بتحقيق عفيف عبد الرحمن ص ٣٤٥ : « ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول

« المؤلف هو فيصل بن علي المنصور، ورد التعريف به في هامش بحثه (المساوئ) أبا لهمزة هي أم بالياء المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية العدد الرابع عشر ذي القعدة ١٤٣٨هـ] : محاضر في جامعة أم القرى / كلية اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة والنحو والصرف، ومؤسس ملتقى أهل اللغة على الشبكة.

وجاء الكتاب بأربع وتسعين صفحة من الحجم المتوسط، وحوى مقدمةً وأربعةِ فصول وتلخيصًا وخاتمة، واعتمد على أربعةٍ وثمانين مرجعا. ط١/١٤٣٥هـ ٢٠١٤م، دار الألوكة للنشر في الرياض، وكتبت الدار الناشرة على الصفحة الأولى العبارة التقليدية [الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الألوكة] وكتبتْ في صفحة الفاتحة :(ملاحظة : للأستاذ المؤلف رأي واجتهاد في الرسم الإملائي والضبط والترقيم وقد حافظنا على النصّ كما كتبه دون أي تصرف [الألوكة]

تقولها لترفع التبَـِعة عن الدار . كانت الجملة التقليدية كافية، ولكنّ هذه الملاحظة تعبيرٌ أوضح عن عدم الموافقة.

ومما وجدته من اجتهاداته في الرسم الإملائي:

« من ما، هأولاء، استعصاءًا، عن من، إذٍ، على م، سيّ ما، عن ما» وهي مخالفات لا تؤثر على حقيقة علمية، وهذا ما يُبدي لها مساغا، ويجعلني لا أطيل الوقوف عندها، و بادي الرأي عندي يشير إلى رغبةٍ في التجديد لكنها في غير مظانه.

والكتاب بحثٌ تكميلي للحصول على رسالة الماجستير مقدم إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة هذا حسب ما جاء في بحث « براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية « للدكتور رفيع بن غازي السّلمي.

ستجد في مواقعَ من الكتاب وفي قراءتي لكتاب المنصور خاصة , أنّي أخرّت قراءة صفحةٍ من كتابه عما قبلها, وهذا راجعٌ إلى أنّي قد أقرأ الصفحة أكثر من مرة فأرى ملحظًا في صفحة لاحقة بعد تدويني لملحظٍ في صفحةٍ سابقة.

في ص ٢٣، ٢٤ أقال عشرة ستة عشر عالمًا رحمهم الله : (ولا يكاد الرجل منهم يستبد إلا بالأبيات القليلة وهذه هي النسبة الصحيحة التي يعدها المنطق ويؤيدها الإحصاء، وإذا أنت نظرت في ما تفرد به أهل عصر ابن مالك، ومن قبلهم بقليل... رأيته قليلا نادرًا، ونزرًا معدودًا)

قبـــِل منهم نزرهم ولم يرمهم بالتدليس، فالشبهة عنده هنا نبتت بسبب كثرة ما تفرد به ابن مالك لا بسبب التفرد فحسب، وهنا ألا يسيغ القول بأنّ غاية علم هؤلاء المعتـــَذَر لهم، أو عدم حاجتهم إلى شواهد لجميع مسائلهم التي طرقوها هو ما أوقفهم عند هذ العدد القليل؟، ولصيانة العلم فإنّ الأمر لا يُعزى إلى قلةٍ أوكثرة فالتدليس متى استوثقنا منه فهو مذمومٌ كله، والمنهج السليم أن يستقصيَ ما تفرد به كل واحدٍ من هؤلاء العلماء، ثم يعرضها عرضه لشواهد ابن مالك، حينها يذهب إلى الإعذار أوالتخطئة لهم.

وقال في ص ٨٥: (فأما الحكم على هذه الأبيات التي وضعها، فلا مرية من وجوب اطِّراحها جميعًا، كما أرى أن يطّرح أيضا كل ما تفرد به من ما لم يعزه إلى أحد باسمه، حتى وإن لم تتبين فيه سيمى الوضع)

قلت : هذه غلطةٌ غليظة جرّأها دفقةٌ عاطفية ونشوة متعالم؛ وهذا يقودني إلى أن أسوق موقفًا رواه الشيخ الدكتور محمد عبد الخالق عُضيمة رحمه الله وهو ممن تعلمتُ منه العلم وتعليمَه، قال في كتابه : « المغني في تصريف الأفعال ص ١٢ (... فقد رُوي أن أبا علي الفارسي اجتاز بالموصل، فمر بالجامع وأبوالفتح ابن جني في حلقةٍ يقرئ النحو وهو شاب، فسأله أبو علي عن مسألةٍ في التصريف، فقصّر فيها، فقال له أبو علي : تزببتَ وأنت حِصْرِم، فأقبل على التصريف فلم يكن في شيءٍ من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحدٌ في التصريف أدق كلامًا منه) فلعل المنصور يُقبل على شيءٍ هو خيرٌ له من هذا. وماذا عليه لو اتجه بكُليته إلى الدراسات الأدبية تحليلا وموازنة بين النصوص، فإني أحسبه سيكون إمامًا له لسانُ صدقٍ في الآخرين، والأمر كما ينسب إلى علي رضي الله عنه: (قيمة كل امرئٍ ما يحسنه)

وقوله عن الأبيات التي يرى اطراحها : [أرى أن يطّرح أيضا كل ما تفرد به من ما لم يعزه إلى أحد باسمه،حتى وإن لم تتبين فيه سيمى الوضع] قوله هذا سيهوي به سبعين خريفًا إلى أن يستقر في قعر العَجَلة ؛ فهوحين يشتهي اطِّراح كل ما تفرد به؛ فهذا الاشتهاء

ــــ ولا أقول هذا الرأي ــــ أفضى به إلى الالتقاء مع البدري حين دعا في ختام كتابه : [...أن تحذف شواهده الشعرية المصنوعة ومخترعاته وأكاذيبه] وما أمرهما إلا كما قال طرفة : (تجاوب أظآرٍ على ربُعٍ رد) ولكن يا بعد ما بينهما وبين ما يشتهيان .

في ص ١٧٧، وفي بيانه عن الأبيات غير المقطوع بوضعها ـــــ الأرجاز : ٦٢ /

قد بُرت، أو كربت أن تبورا

لمـــا رأيــت بيــهســـًا مــثبــورا

قال في الهامش١ : (نسب العيني هذين البيتين إلى العجاج « في المقاصد٢/٧٠٨) ولم يذكر لهما سابقًا ولا لاحقًا، وليسا هما في ديوانه الذي رواه الأصمعي، كما اوردهما ابن هشام في « تخليص الشواهد» ص ٣٣٠) ولم ينسبهما، ولست أثق بما تفرد بنسبته العيني إلا بثبت)

عجبٌ لا ينقضي حين يقول : (ولست أثق بما تفرد بنسبته العيني إلا بثبت) وهذه طامةٌ من الطوامّ ألقتها في روعه حداثة السن، والغرور بقلة العلم، وهذا طيشٌ طائش، هل من حياءٍ حاجز؟، وهي كلمةٌ يتورع عنها من دميت أعقابهم في مسالك العلم، وأضناهم حَسَكُ الجادة لمعرفة علم الرجال، ولعل مقبل الدهر

كفيلٌ بترويض قلمه، أليس العيني هو صاحب كتاب (عمدة القاري في شرح صحيح البخاري) ؟ أليس هو صاحب كتاب (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية) ؟ وغيرهما.

رحم الله من قال:

زمـــانٌ تقـــادُ البُزلُ بـابنِ لبـــونها

توقع طلوعَ الشمس من غربِها فجرا

ولا يغني المؤلف أن يعتصم بمقولة : « كلٌ يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هذه الحفرة « فإنّ هذه المقولة جوادٌ شموس لمن لا يحسنون الركوب، واعيذك بالله أن تكون منهم، وإن كنتُ أراك أوشكت .

وللإيضاح فإنّ من مراتب الرواية والتوثيق في الشواهد عند العيني ـــ رحمه الله ـــ في المقاصد مايلي:

المرتبة الأولى كما ذكر عن البيتين الذين ذكرهما المنصور:

قد بُرتَ أو كربت أن تبورا

لمـــا رأيت بيْهســـا مـــثـــبـــورا

وحسب ترتيب العيني هذا هو الشاهد الثامن والخمسون بعد المائتين، فقد قال عن قائل البيت):أقول : قائله هو العجاج بن رؤبة التميمي السعدي.

المرتبة الثانية : أن يفصِّل القول كما فعل في الشاهد الحادي والثلاثين :

أعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين أشبها ضبيانا

قال : (أقول : قيل : إنّ قائله لا يعرف، وهو غير صحيح، وقيل قائله هو رؤبة بن العجاج، وهذا أيضا غيرُ صحيح، والصحيح ما قاله أبو زيد : أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة هلك من أكثر من مائة سنة)

المرتبة الثالثة : قال في الشاهد الخامس والأربعين:

.... تساويُ عَنْزِ غيرَ خَمْسِ دراهِمِ

وهذا البيت أنشده الفراء، ولم يذكر قائله، وقال أبو حيان : لا يعرف قائله، بل لعله مصنوع قلت: قائله رجلٌ من الأعراب، وله حكاية نذكرها الآن إن شاء الله تعالى، ثم ذكر صدر البيت والقصيدة وحكايتها وبحرها .

المرتبة الرابعة : أن يقول لم أقف على اسم قائله.

المرتبة الخامسة : أن يذكر الشاهد، ويذكر بحره ويسكت.

المرتبة السادسة : أن يصدِّر القول بعبارة التمريض : قيل إنّ قائله فلان.

ومن سقطاته على العيني ما ورد في هامش ٢ ص ١٤٦ عن البيت :

أتقول إنك في الحياة مُمَتَع

وقد استبحت دم امرئٍ مستسلم

(قال العيني في المقاصد النحوية ٧٧٧/٤: قد قيل: إن قائله هو الفرزدق « قلت : هذا لا يصح فهذا البيت لا يشبه أسلوبه، وليس في ديوانه، ولا يُعرف قبل ابن مالك فلعل نسبته إليه من أوهامه الكثيرة)

العيني لم يجزم بالنسبة حيث ساقها بلفظ التمريض : [قد قيل] وكان الأصوب من المنصور أن يسوق الكلام بما يفيد عدم الجزم من العيني، لا أن يسوقه مساق الجزم ثم يرميه بالوهم، بل بالأوهام الكثيرة، قلت : ونفيه نسبة البيت للفرزدق يصدق فيها حاسته النقدية، إذ إنّ الفرزدق ــــ رحمه الله ــــ يظهر في شعر نَفَس التعاظم، وليس من أسلوبه النصح.

وأما عن العيني فإنه قال : « قد قيل « وهذا مما يتوافق مع المرتبة السادسة من مراتب التوثيق عنده فهو لم ينسبه، ولو تحقق من نسبته لقال جازمًا كقوله عن بيت العجاج : « أقول : قائله هو العجاج بن رؤبة التميمي السعدي»

ومما أرمي إليه في ذكر هذا التفصيل في مراتب الرواية والتوثيق عند العيني أن أبيّــنّ طرفا من سقطات المنصور عفا الله عنه، فقد قال ما قال عن ابن مالك، ولبّس على القارئ في عدالة الحسن البصري، وثلّث بإسقاط عدالة العيني، فرجل بمنزلة العيني بلغ هذا المبلغ من توثيق الرواية هل يُسقط عدالته من لا يملك آلة الجرح ولم يبلغ درجة التعديل ؟ كما أنّ من المرامي أن ينظر المنصور إلى تحري العلماء حين يقولون.

وقد أفاض الدكتور علي محمد فاخر والدكتور أحمد محمد توفيق السوداني و الدكتور عبد العزيز محمد فاخر وهم محققو كتاب (المقاصد) في بيان سعة علم العيني رحمه الله :، وعقدوا الفصل الثاني بعنوان : « كتاب المقاصد « يحوي علومًا كثيرة « ولم يقتصر كتاب المقاصد على ذكر الشاهد من شراح الألفية وبيان وجه الاستشهاد ... وفي هذا الفصل سنعرض نماذج علمية مختلفة احتوى عليها الكتاب فمنها ماهو في النحو والصرف والعروض، ومنها ما هو في اللغة وتفسير المفردات، وبيان للهجات العرب، ومنها ماهو في البلاغة والنقد، ومنها ما هو في التاريخ والسير والتراجم) ثم تحدثوا عن نماذج من هذه الفنون، اللهم أحسن لمن أنصف واعفُ عمن زلَّ .

ومن البيِّن من منهج الاستدلال عند المؤلف ـــــ وفقه الله ـــــ أنّ المَـنازع التي استقى منها أدلته على التدليس غالبها منازعُ استنباطية ظنية، قائمة على التحليل، وهو منهجٌ متينٌ يُعتد به لو وجدناه في شرح النقائض أو فسر ابن جني أو موازنة الآمدي، أو وساطة الجرجاني، ونحو هذا ،ولا شك أنّ هذا مما يخطر على الذهن و هو الذي زيّن له تقوية الحجة، وإلا فمن أين جزم بأنّ قول ابن مالك : « قال الطائي أو قال رجلٌ من طي « ونحو هذا من أين له اتخاذه دليلا قاطعًا؟ ثم يمضى في كتابه على ما مضى، فالمنهج الصحيح أن يُثبِـت أنّ بن مالك يقصد بهذه الألفاظ نفسه، ثم يجعل قول : الطائي ... نتيجة لا أن يجعله دليلا، ثم يُجري حكمه، أما أن يأخذ بالظن دليلا قطعيا فلا، ولكنه مما تعضد به الرواية لو حققها لنا، وهذا كافٍ لأن يقال :لذا وجب اطِّراح كلِ الأدلة لأن مبناها على الظن، ومع هذا جرت الردود مني ومن غيري مخافة التلبيس، وسيأتي قول الوردي :(فلم ينسب إلا اثني عشر شاهدا أحدها لرجل طائي لم يذكر اسمه) فلم يقل الوردي إن ابن مالك يعني نفسه حين نسب البيت إلى الطائي، وإنما أخذه مأخذ صدق، وأمرٌ آخر أنّ الوردي لم يشك بأنّ البيت لطائي.

نعم لو كان لابن مالك ديوانُ شعرٍ، ثم ذهب المؤلف بدراسة أدبية موازنـَة مبنية على أصولٍ صحيحة إلى أنّ هذه الأبيات صادرة من رجلٍ واحد لكان القبول أحرى، وأنا على ثقةٍ من حاسته النقدية فلو قبلنا أنها مولدة وأنها من أشعار العلماء، فمن أين نقبل أنها لا بن مالك ؟، مادام انه لم يصرح بأنه قائلها، وليس له ديوان مطبوع نعرف من خلاله خصائص شعره ولم ينسبها إليه أحدٌ ممن قاموا على علمه بالدرس أو النقض أو المؤاخذة، ولكنها ظنون وتحليلات من المنصور لا تستند إلى دليل يطمئن إليه القلب ويحصل به ثلَجُ الصدر، ومن المهم أن أشير إلى أنّ نتائج الدراسات الأدبية والمسائل النقدية ليست قطعية، فلم تقل ولن تقالَ بالأدب كلمة أخيرة.

وإليك صورة من صور ما يقطع به دليلاً على الوضع، ذكر الدكتور محمود الطحان في كتابه « تيسير مصطلح الحديث ص ٩٠ (ومن هؤلاء ـــــ يعني الوضاعين ـــــ ميسرة بن عبد ربه، فقد روى ابن حبان في الضعفاء عن ابن مهدي قال : قلت لميسرة بن عبد ربه، من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا، قال : وضعتها أرغِّب الناس)

فلو ثبت مثلُ هذا على ابن مالك عن ثقةٍ لأخذنا به، فلم أر عند المؤلف عزوًا للوضع أو التدليس بروايته عن عَلم من الأعلام الذين عُنوا بتراث ابن مالك وهم من الكثْرة بمكان، وفيهم من أكلته الغيرة منه، بل إنه ـــ عفا الله عنه ـــ عتب على العلماء الذين كانوا يتعجبون من غزارة علم ابن مالك وتعقبهم، ص ١٥ عن الذهبي رحمه الله : (وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة، والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه « يعني ابن مالك « ويتعجبون من أين يأتي بها) ثم تعقب هذا الكلام بقوله (... وهذا الكلام لا ينبغي أن يُفهم منه أنهم كانوا قد شكوا في أمره و ارتابوا منه ... وإنما كانوا يتحيرون فيه، ويتعجبون من أشعاره التي تفرد بها ظنًا منهم أنها قد تأدت إليه من طرق احتجنها دونهم ومصادر لم يحظَوا بالوصول إليها)

وهذا الرأي ـــ أعني احتجانها دونهم ـــ أتى إليه ظنًا منه ؛ فهو لم يذكر هنا ما يؤكد أنهم طلبوا منه مصدرها فتأبّى حبًا للتكثر أو السمعة .

وقلبُ المحاسنِ مثالبَ مَذهبٌ يُذهِبُ ماء الدليل، ويومئ إلى الهوى، وفي هذا الصفحة نفسها : (ولم أجد غير هذا المقالة إلا كلمتين للعيني ... فقد قال معلِّقــًا على بيت من الأبيات التي تفرد بها ابن مالك :

« لم أقف على اسمه والظاهر أنه من كلام المحدَثين »، وقال أيضا معلِّقًا على بيت آخر : « قيل إنّ قائله من المولدين «) ثم تعقب العيني : (وذلك لا يعدو أن يكون شكًا في البيت نفسه بأنه ليس من مّا يُحتجُ به، وليس اتهامًا لا بن مالك بالوضع)

أيريدهم أن يقولوا خلافَ ما علموا عن الرجل، أم شق عليه أنهم لم يبتدعوا جادةً يعبِّدونها له ؟ فهولا يعجبه إلا اتهامهم له، وقد قال في موضعٍ آخر : « ولست أثق بما تفرد بنسبته العيني إلا بثبَت» وسبق الكلام عن هذه المقولة الفجة.

قال في مفتتح المقدمة : (وهذه قضيةٌ شائكةٌ مخوفةُ الناحية طامسةُ السبيل) و تعمّد الصنعة في الأسلوب أغراه بهذا الوصف للقضية، ألا يكفي هذا أن يكون حاجزًا له عن الخوض في هذا القضية، فهو يسير بقضية « طامسة السبيل» فليته أشفق على نفسه أولاً ثم على العلم ثانيا ثم على العلماء ثالثا، وتركها حتى يبلغ من الكبر عتيا، ويبلغ من العلم ذؤابته، ثم يرى سبيله، إمّا إلى الترك أو إلى القول بعد نضج التجربة، ورأيت أن أضع هذه الفقرة هنا وإن كانت متعلقةً بمقدمة الكتاب ؛ لأنها تـُذْكر بعدما عرفنا شيئا من أنّ القضية [شائكةٌ مخوفةُ الناحية طامسةُ السبيل]

الفصل الثاني من كتابه كان بعنوان : (الحكم على ابن مالك) وهذا فيه سوء أدبٍ مع العلماء ؛ وكان مما يناسب أن مذهبه أن يقول : الحكم على أبيات ابن مالك، لكن لا بأس فقد يكون هذا على نية حذف المضاف، وإن كان مسير قلمه لا يؤذن بهذا.

ص ٧٧ (... فإنك لا محالة صائرٌ عند الحكم على ابن مالك، إلى واحد من ثلاثة أقوال) فألزمنا بقبول واحد من ثلاثة أقوال: « الأول أن تقول : إنه لم يضع هذه الأبيات إلا إرادة الاستئناس والتمثيل، ولم يذهب مذهب الاحتجاج، ولا زعم أنها من الشعر الذي يُحتج به،... الثاني أن تلزمه بذلك ذنبًا، وتجلله مثلبةً وعيبًا فتحكم عليه بالكذب وتقول إنه لم يصدق الناس ... والثالث أن تسلك في ذلك مسلك التوسط، والاعتدال فتحكم عليه بالتدليس، وهو عندي الرأي السديد الذي لا يجوز العدول عنه »

وما هذا إلا تفاصحٌ مقيت وشهوةٌ في القول فُطر عليها الرجل ؛ فالثاني والثالث مؤداهما واحد، ففي الثاني « فتحكم عليه بالكذب » وفي الثالث « فتحكم عليه بالتدليس » فأين منك التوسط؟ ؛ وحين استقر هذا الرأي في ذهنه، بدا له أنّ في الأمر تخليطًا فراح يخبط بالتفريق بين الكذب والتدليس، متكلفًا فصل

الخطاب، وهو تفريق قادته إليه الحيرة وفساد النظر والعزم على حكمه هذا، لهذا لم يستطع أن ينجوَ برأي .

ص٧٧ قال : (وفرقٌ ما بين الكذب والتدليس ًأنّ الكذب هو مخالفة الخبر للواقع، والتدليس هو أن يكون للفظ معنيان أحدهما مخالف للواقع، وهو القريب إلى فهم السامع بالقرائن، والآخر موافقٌ للواقع، وهو بعيد عن فهم السامع، فتستعمل هذا اللفظ مع علمك بأنّ السامع لن يفهم إلا المعنى القريب غير المراد، وهو في معنى التورية، والمعاريض، ولكنه في العلم تدليس» قلت : التورية والمعاريض غرضان بلاغيان مقصودان لذاتهما، بخلاف التدليس فهو مذموم على كل حال، وأنا لا اتهم فهمه ولكني لا أبرأ إنصافه، وقوله : « ولكنه في العلم تدليس» ينقض الغاية من التفريق، وقوله : « أنّ الكذب هو مخالفة الخبر للواقع» أليس ابن مالك ـــ حسب فهمه ـــ مخالفًا للواقع؟ فهل مخالفته كذبٌ أم تدليس أم تورية أم تعريض؟! .

ثم علا نَـفَسه في ص ٧٨ : (... فلولا أنه عمّاها عليهم... ولولا أنه استوثق لها بشدة الإبهام والتورية...)

قال الأستاذ الدكتور إبراهيم الشمسان في مقالةٍ ـــ عن كتاب المنصور ـــ منشورةٍ بالجزيرة العدد ١٥١٥٧ : (حاول المؤلف التفرقة بين الكذب والتدليس،

لكنها محاولةٌ غيرُ مقنعة عندي ؛ إذ العبرة بما يؤول إليه الأمر بعدُ، إذ صاحب التدليس عندي أكبر ذنبًا من الكاذب ؛ لأنّ المدلس لم يصدقني القول ثم صرفني عن التحقق من أمره)

وقال الشمسان عن بيوت ابن مالك مؤيدًا مذهب المنصور : (وليس أمر بيوت ابن مالك ... بخافٍ كل الخفاء عن أفذاذ العلماء ... ولكنّ لفضل الرجل ومكانه ما درأ عنه التصريح بالأمر) وهذا مذهب يردّه ما قلته في الفصل الخاص بمآخذ العلماء و استدراكاتهم على ابن مالك، وإبانة الخطأ من مناهج العلماء كما فعل هو مع خطأٍ عن المنصور.

وهذا المقال من الأستاذ الدكتور الشمسان سبقه رأي منشور في جريدة الجزيرة في ١٨ أ ذي القعدة / ١٤٣٣هـ العدد ٣٨٢ بعنوان « مداخلات لغوية شواهد أم أمثلة »، ومما جاء فيه: (أدهشني الدكتور جواد بن محمد بن دخيّل بموضوع مثير عن جملة من بيوت الشعر التي وجدها في كتب ابن مالك بخاصة كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح،... وخشي الدكتور أن يظن ظانٌّ الوضعَ في ابن مالك فدفع عنه هذه الظنة بأن شأنه شأن أبي علي الفارسيّ الذي مثّل لمسألة نحوية بشعر أبي تمام

... والأمر على طرافته يحوك في النفس لأمور: الأول أنّ كثيرًا من كتب العربية لمّا تحقق بعدُ، فلعل هذه البيوت واردة فيها، والأمر الثاني استبعاد غفلة النحويين الخالفين ابن مالك عن الفرق بين التمثيل والاستشهاد، والأمر الثالث أنا نجد الشواهد في كتب القدماء لا يُنصّ على أنها شواهد بل تساق مساق بيوت ابن مالك ... والأمر الرابع أنّ عبارة ابن مالك أقربُ إلى الإشعار بالاستشهاد بالبيت لا التمثيل ... الأمر الخامس أنه يلي هذا البيت بيت آخر صُدّر بعبارة ابن مالك «ومثله» وهذا البيت من شواهد سيبويه ... والأمر السادس أن الكتاب موسوم بأنه (شواهد) وقد نص على هذه التسمية في أول الكتاب، قال «هذا كتاب سمّيته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، فالمتوقع أن يكون محتواه كذلك)

فالأمر الأول عند الدكتور الشمسان يعزز القول برفع الوضع عند ابن مالك، وهناك شواهد لاحقة تؤكد فقْدَ كتبٍ نحوية، ثم يؤكد ما يراه من أنّ الأبيات شواهد لا أمثلة، وسيأتي الكلام عن رأي الدكتور جواد.

في ص ٨٣ نفى الحكم على ابن مالك بالكذب :

(فأما الاحتمال الثاني وهو الحكم عليه بالكذب، فحكمٌ

باطل ؛ وذلك أنّ الكذب هو مخالفة الخبر للواقع كأن يقول : (قال امرؤ القيس كذا) ولم يقله) ولكنه في ص ٨٠ قال:عن الشواهد(نِسبة بعضها على صورةٍ توهم أنّ قائلها قديم الميلاد، و ذلك كقوله :) كقول بعض مدّاح الرسول صلى الله عليه وسلم « ففي ص٨٣ مثّل للكذب بتعمد نسبة الشعر إلى غير قائله، وفي ص٨٠ نسب إلى ابن مالك أنه ينسب الشعر إلى غير قائله؛ وهذا من اضطراب المؤلف في الحكم.

قال في ص ٨٥ (ولا يكبرنّ عليك ذلك مع ما ذكر بعض المؤرخين من ديانته، وصيانته)

أما قوله : بعض المؤرخين فليس الأمر هكذا، وفيه تعميةٌ من المؤلف على من يجهل سيرة ابن مالك، فوصفه بالديانة مستفيضٌ في كتابات من كتب عنه، حتى البدري مع شدته على ابن مالك ذكر في ص ١٠ من كتابه طرفا يشير إلى ديانته .

ثم أقول إنّ هذا لشيءٌ عجاب، فهذا إغراء وتزيين من الباحث بتسوِّر جناب عالم له من الفضل على العلم وأهله ما لا يخفى بل هو من المشيرين إليه ؛ وهذا القول فيه ما يمس ثناءه على ابن مالك بشائبة، ويصدِّق الخاطر الذي قلت بعدم قبول تحببه لا بن مالك، وهو ضربٌ من طلب تكثير التَبع للرأي، أيريد أن نتجافى

عن صالح ذكرهم فنسقط هيبتهم!؟، إذا لم تحجزك ديانة المرء وصيانته فما الذي يحجزك؟، ولو ألقحته التجربة، أو كان حريصا على دفع الضيم عن العلم لساق نماذج من ديانته ثم قام بنقضها وتكذيبها.

ثم إنه أراد أن يخفف من تدليس ابن مالك مستشهدًا بتدليس الحسن البصري رحمه الله، ولكنه وقع في مأثمٍ جديد؛ فالتدليس الذي يرمي به ابن مالك هو أخو الكذب كما قال هو حين أراد أن ينفيَ الكذب عن ابن مالك ص ٨٤ : « ... فهو بريء من هذه التهمة وإن كان متلبسًا بأختها وهي (التدليس) » فهو هنا كمن يقول : إنّ فلانا يتورع عن أكل الربا ولكنه يتغذى على الرشوة، بل انتقل من حفرةٍ إلى حفرة، ولقائلٍ أن يقول هنا : إن المنصور إن كان عالمـًا بالمقصود بتدليس الحسن فقد دلّس علينا، وإلا فهو جاهل بمراد أهل الحديث وكلا الأمرين ذميم؛ فالتدليس الذي قيل به عن الحسن ـــ رحمه الله ـــ يكون بعدم ذكره الإسناد كاملاً، وهذا ما يسميه علماء الحديث الإرسال الخفي، فيقول التابعي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيرسل القول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لم يره، فنلاحظ أنّ من المتعارف عليه في علم الجرح والتعديل ورود مثل

هذا الإرسال الذي يسمونه تدليسا، وهو لا يطعن بثقة الراوي لأنهم يعرفون أنه لم يرَ الرسول صلى الله عليه وسلم، والراوي لم يقل هذا مدعيا مشافهة الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكنهم سموه تدليسا إعظاما لجناب الرواية.

جاء في كتاب : المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للشريف حاتم بن عارف العوني ص٤٥، ٤٦، ٤٧: (... أنّ الإمام أحمد يسمي رواية المعاصر عمن لم يلقه ــــ وهي الإرسال الخفي ــــ تدليسا ... وهنا يسمي يحي بن معين رواية معاوية بن سلام عن يحي بن أبي كثير، وهو لم يسمع منه ــــ كما قال ابن معين ــــ يسميها تدليسا، لكن المقصود هو أنّ يحي بن معين يسمي رواية المعاصر عمن لم يسمع منه تدليسا وهي الإرسال الخفي عند المتأخرين ... ولابن معين قول آخر يقطع كل شك باليقين، على أنه يطلق التدليس على الإرسال الخفي) .

وقال في ص ٤٦٢ : (فإ ذا أردنا التعجل في ترجيح مرتبة الحسن من المدلسين، على ضوء من ذكر مرتبته فلا شك أنّ الراجح، هو: قبول (عنعنة) الحسن البصري مطلقا وعدم التوقف عن الاحتجاج بها طلبًا للسماع) وفي ص ٤٦٥ : (لهذا لا يصح أن يحتج

بمطلق وصف الحسن بالتدليس على أنه مردود العنعنة)
وورد في ص ٤٦٦ وصف إبراهيم النخعي ــــ رحمه الله ــــ بالتدليس لإسقاطه الوسائط بينه وبين عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والتدليس بالمعنى المذكور هو ما ينطبق على سفيان الثوري رحمه الله، وقد قال عنه ابن حجر ــــ رحمه الله ــــ صاحب كتاب» تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» ص ٣٢: (الإمام المشهور والثقة العابد الحافظ الكبير)

في قواطع الأدلة في الأصول ج١ ص ٣٤٦ قال الإمام أبو المظفر منصور السمعاني، نقلاً عن السخاوي في فتح المغيث ج١ص ٢٠٣ : (والوجه الثاني من التدليس: أن يطويَ اسم من يروي عنه إلا أنه إذا كُشف عنه أخبر باسمه وأضاف الحديث إلى ناقله فهذا التدليس لا يسقط الحديث ولا يوجب القدح في الراوي) وقوله : « إلا أنه إذا كُشف عنه أخبر باسمه « أي إذا سُئل عمن روى عنه؛ ثم قال السمعاني : (وقد كان سفيان بن عيينة يدلس فإذا سئل عمن حدثه بالخبر نص على اسمه، وهذا شيءٌ مشهور عنه وهو غير قادح)

قلت : وهذا مما يؤخذ به إعذارًا لابن مالك، فهو يروي البيت ولو سئل عن قائله لنصّ عليه، ولم يذكر المنصور أنهم سألوا ابن مالك فتأبّى .

كان الأولى بالمؤلف ـــ وفقه الله ـــ أن يبين المقصود بتدليس الحسن وسفيان رحمهما الله، حتى لا يسرع الناس إلى إسقاط عدالة علمين من أعلام الأمة، وهو لم يفعل هذا مع أنه أحال في كتابه إلى كتاب / تعريف أهل التقديس / و فيه تفصيلٌ لأنواع التدليس ومراتب المدلسين، وذكر فيه ما يقارب المئتين ممن وصفوا بالتدليس بمعنى إسقاط العنعنة أو نحوٍ من هذا، فهل هذا نسيان أم قصورٌ من الباحث أم تدليس؟ مردُّ الجواب عنده، وماذا لو ذهبنا إلى إسقاط عدالة هؤلاء بإجراء معنى التدليس الذي أراده المؤلف على ابن مالك؟؛ وفي احتفاء ابن حجر بديانة هؤلاء وعبادتهم ما يدفع رأي المنصور برد الاعتبار بالديانة والصيانة عند ابن مالك رحم الله الجميع.

لا يغني الباحث أنّ مراده بالوضع غيرُ مراد أهل الحديث؛ لأنّ الكلام هنا يتعلق بالجرح والتعديل، فلا يلتفت لمحاولته التفريق، فمراد أهل الحديث هو الذي يفيده مسار بحثه ونتائجه فجرى قلمه بما جرى وحيل بينه وبين ما يشتهي، وسيأتي مقصود أهل الحديث بالموضوع.

ويضاف إلى هذا أني أحصيت في كتابه أكثرَ من ثلاثين موضعًا ورد فيها الوضع بهذا الاسم أو

بمشتقاته، ومن أبين هذا ماورد في ص ٢٣ : (... أفليس تفرده بهذه الأبيات من الشعر برهانـًا على أنها موضوعةٌ مختلقة) وقوله في ص ٨٣ ــ ٨٤ : (... ولو كان كذابا كما زعم بعضهم، لكان خليقا أن لا يدع أبياته أغفالا ... وإذن فهو بريءٌ من هذه التهمة، وإن كان متلبسًا بأختها وهي (التدليس) .

ثم تناهى في الإفصاح عن رأيه وذلك بما وضعه على جلدة كتابه من الخلف، حيث قال:(هذا الكتاب يتناول قضية الأبيات التي تفرد بها ابن مالك وهي نحوٌ من ٧٠٠ بيت، وذلك بجمعها ودراسة أسلوبها، والخلوص إلى أنّ واضعها هو ابن مالك قطعًا على سبيل التدليس) ومن المتعارف عليه في عرف التأليف أنّ المؤلف يضع على خلفية كتابه عصارة رأيه، وما يدعو إلى قراءة الكتاب ويغري.

في ص ٨٥ قال محاولاً إسقاط تزكيتهم لا بن مالك (... وعلى أنّ الناس إنما شهدوا له بما رأوا من ظاهره، وبما استشفوا من أحواله ولكنهم لا يدّعون، وليس لهم ذلك أنهم قد أحاطوا علما بسريرته وغيوب أمره، ولا يقطعون عليه بالعصمة) وهذا احتياط من أمرٍ معلوم بالضرورة، ولا مسوغ وهذا التذييل مما أصيب به أسلوب المنصور، فقد مر مثله في غير هذا

الموضع، وهذا غالبه أن يكون ناتجًا عن أثر نفسي هو إحساسٌ بالمطاردة وهنا أقول : لقد استكثرت من حجج ابن مالك عليك، فنحن إذا أجرينا تدليس ابن مالك إجراء ما قيل به عن الحسن وسفيان فإننا نرفع عنه معرته .

قال في ص ٩١ : (والحق أنّ ابن مالك لم يكن كذّابا) ثم قال بعدها بسطر يصف صنيع ابن مالك : (... فيرفده ببيتٍ من وضعه) ما الفرق بين الوضع والكذب ؟!، وهل الوضع إلا شوكةٌ من أشواك الكذب ؟، وهذا قول من ينازعه أمران : ورعٌ ، وهوى أثمرا اضطرابا، فهما يصطرعان في نفسه.

مع هذا فإنه في ص٩١ ـــ ٩٢، ختمه بسؤال أفسده : (... ولو أنك سألته: لمَ احتججت بأبيات أنت واضعها؟ لا استطاع أن يُفلِت من ذلك بأن يقول : إنه ذكرها ابتغاء التمثيل... وإنما الشأن أن تقول : فما بالك دلّستها، ولبّست على الناس أمرها فظنوا هذه الأبيات التي زعمت أنها للتمثيل هو معتمدُك، ودليلك في المسألة) قلت : وهذا تهكمٌ بعالمٍ نظر الأعمى إلى علمه وأسمعت أراؤه من به صممُ، ومسلكه هذا فيه معاودة إلى التجافي عن حفظ المنزلة، فكأنه يتحدث عن صبيٍ يعبث بإ رجوحة ! ألا توغلُ برفقٍ يارجل ؟

ص ٩٣ ـــــ ٩٤ (ليس من السهل أن نحيط بأثر أبيا ت ابن مالك في النحو، ولا أن نقيس مقدار ما أحدثته من ضعضعة لقواعده وتبديل أحكامه) ثم قال عن أثر أبيات ابن مالك في النحو :(والحق أنّ هذا الأثر لا يعدو كونه أثرًا يسيرًا لأن هذا الأبيات وُضعت بعد أن تم تمام النحو، واستوت أركانه، وبعد أن أطال العلماء تقليبه، وفُراره حتى خرج منقحًا مهذبًا، ووافرًا مكمّلاً) قلت : مع استحالة الجمع بين هذين القولين ؛ لأنه في القول الأول يرى صعوبة الإحاطة بأثر الأبيات، وصعوبة قياس « مقدار ما أحدثته من ضعضعة لقواعده وتبديل أحكامه» وهذه الصعوبة لا تكون إلا بتفشي أثر هذه الأبيات التي أدت إلى ضعضعة القواعد وتبديل الأحكام، ولأنه في القول الثاني يرى : « والحق أنّ هذا الأثر لا يعدو كونه أثرًا يسيرًا « قلت والحق أنه لو قطع أطماعه حين وصل إلى هذا الحكم لكان أنقى لقلمه وأتقى لربه .

والضعضعةُ أطلق الحكم بها إطلاقًا ولم يبين مواطنها، ثم يفرز الحق من الباطل، مع أنّ المُلقي الأول المشادبه من قِبَل المنصور أعني الدكتور البدري، قال ص ٢٦ من كتابه [صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك] : [شواهده المصنوعة ومخترعاته في أبواب

النحو والصرف] فهو وصف قواعده بأنها مخترعة، ولم يقل إنه ضعضع، وهذا مع أنّ فيه ما فيه إلا أنه حين الأخذ به يدل على تمكن ابن مالك وقدرته، وفضله على العلم في الإ ضافة.

وهو لم يستطع الفكاك من إلقاء التبعة ص٨٤: « ... وإذن فهو بريء من هذه التهمة وإن كان متلبسًا بأختها وهي (التدليس)! وقد قال عن نعيم البدري صاحب كتاب صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي « « ص٩ (... فرأيته قصّر وأخطأ، وأخلّ كثيرًا ووجدته رمى ابن مالك بالكذب من غير دليلٍ صحيح ولا بينةٍ ظاهرة) فلو كان منصفًا لقال إنّ البدري : كذب على ابن مالك، والصواب كذا فالمنصور إما أن يكون علم موطن الكذب فسكت، أو يكون علم لكنه لا يملك الحجة في الرد، ثم قال عن البدري أيضا ص١٠ (... وإن كان هو أول من شق الطريق، وابتدر الراية، وصدع بهذا الرأي) وهذه من المؤلف صفات كمال فوصْفُ نعيم بهذا فيه تصدير لرأيه وموافقةٌ لما ذهب إليه ؛ قلتً إذن كان البدري أولَ من ألقى .



استعراض الأدلة
قراءة دليل التفرد



ص ٢٢ : (وقد كان المتقدمون يرتابون في الرجل يتفرد بما لا يعرفه الحفاظ الثقات، ويتخذون ذلك سبيلا إلى اتهامه والطعن في روايته...) ثم ذكر أمر المتقدمين في شكهم في هشام الكلبي حتى قالوا عنه : (إنه كان يزرِّف في حديثه، أي يكذب فيه ويتزيّد)، واللحياني، قال عنه أبوعلي الفارسي إنه (كُناسة)، وشكوا في أبي عمَرَ الزاهد، وصاعد الرَّبَعيِّ .

وبعد أن ذكر ردهم رواية الكلبي، واللحياني وأبي عُمر الزاهد، وصاعدٍ الرَّبَعي، ومع أنه يعلم أنّ سبب ردهم رواية الكلبي : « بأنه كان يزرِّف في حديثه أي يكذب ويتزيد « إلا أنه علل هذا أنه بسبب سعة الرواية، والحفظ، وأنه كان عنده ما ليس عند غيره.

فكيف يذهب متأولا معتذرًا للكلبي مع أنهم صرحوا بكذبه وتزيـّده، وحين رأى أنهم يقولون عن ابن مالك :(وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة، والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه « يعني ابن مالك « ويتعجبون من أين يأتي بها) فكيف يذهب بثنائهم على ابن مالك هذا المذهب حيث قال: (... وهذا الكلام لا ينبغي أن يُفهم منه أنهم كانوا قد شكوا في أمره وارتابوا منه ... وإنما كانوا يتحيرون

فيه ويتعجبون من أشعاره التي تفرد بها ظنًا منهم أنها قد تأدت إليه من طرقٍ احتجنها دونهم ومصادر لم يحظَوا بالوصول إليها)

ألا وإنه من الحيدة الحائدة والجنف الجانف أن نتأول ثناءهم على ابن مالك بنقيضه فرجلٌ يوصف بالكذب والتزيّد فتقول معتذرًا له : [وليس لذلك علةٌ في ما نعلم إلا أنه كان واسع الرواية غزير الحفظ وكان عنده ما ليس عند غيره] ؟ وآخر يستفيض وصفه بالديانة وسعة العلم وكثرة الرواية فنقول إنه مدلس! وحين قال: [ظنا منهم] فإنما هو يُجري ما في نفسه من الظنون على المتقدمين، ولم يعالج ظنونهم بالرد والتفنيد.

ويلزم هنا التذكير بمنهجين من مناهج البحث :

١ ـــ ان يعتقد الباحث ثم يستدل.

٢ ـــ أن يستدل ثم يعتقد.

ويبدو أنّ المنصور في مواضع من بحثه من الذين يجرون مع المنهج الأول.

في ص ٢٣ قال معززًا العذر لهؤلاء العلماء المقول في روايتهم : (وجائزٌ أن يكون ما تفردوا به قد تلقوه مشافهةً عن العرب الذين يحتج بهم) فهل جاز هذا العذر على العلماء الذين قالو فيهم ما قالوا من الطعن ؟

ثم استفهم ثلاثة استفهامات لُحْمتها عاطفةٌ ثائرة : (أفليس تفرده بهذه الأبيات من الشعر برهانا على أنها موضوعة مختلقة، وانها مولدةٌ بعد زمن الا حتجاج ؟، أفليس من العجب العاجب أن يقع إليه هذا المقدار الضخم من الأبيات ... وكيف ظلت هذا الحِقب كلها سرًا مكتما ...) في السؤالين الأولين أقول: اللهم لا، وفي الثالث بيانٌ قادم في هذا البحث، وبعد أن ذكر مجموعةً من العلماء عليهم رحمة الله ورضوانه قال عن شواهدهم : (ولا يكاد الرجل منهم يستبدٌ إلا بالأبيات القليلة، وهي بتأخر الزمان أقلٌ منها بتقدمه) إذن فالتفرد بالاستشهاد سنة جرت كما جرى الخلاف بالرأي .

في ص ٢٤، ٢٥ اصطنع محاجةً قادته إلى التقوي و تصديق دليل التفرد وإلى حمل القارئ على الأخذ به : (وبعدُ فإنا نقول : هذه الأبيات التي تفرد بها ابن مالك إما أن يكون قد جمعها من كتب النحاة ... وإما أن يكون هو الذي انتزعها بنفسه من بطون الدواوين، وكتب العربية)(ومثل هذا المقدار الكبير خليقٌ أن لا يخفى عليهم مكانه ... وليس يصح أيضا أن يكون استخرجها من بطون الدواوين) ثم أسقط الاحتمال الأول لأنّ كثيرًا من كتب النحو مطبوعة، وهذا كلامٌ

غير دقيق وسيأتي بيان فيه أسماء كتب مفقودة، وأسقط الاحتمال الثاني بعملية حسابية افترضها ممثلةً لنتائج معلومة لديه قبل فرض السؤال، ثم قال : [فمقتضى هذا أن يكون ابن مالك قد اطّلع على أكثر من ستمئة قصيدة، أو على أكثر من اثني عشر ألف بيت، كلها لم يطلع عليها أحدٌ من أهل عصره ... وهذا غير سائغ ولا محتمل !]

بل نقول : هذا سائغ محتمل، وعجيبٌ أن يورد هذا الرجل مثلَ هذا الاحتمال فضلاً عن أن يقتنع به، أما أن تذهب مشككًا فتسقط ما ثبت عن سعة علمه وتسقط عدالةَ كلِّ من أثنى على حفظه، إن نقو إلا اعتراك بعض حظوظ نفسك .

وهذا الأسلوب من الاحتجاج ـــــ أعنى اصطناع المحاجة ـــــ لا يعتد به ؛ فهو مذهب لا يجري مجرى الاستدلال، لأن القائل هنا هو صانع السؤال وهو الذي أجاب عليه، فلم يثره أحدٌ من مخالفيه، والأمر في مثل هذه الحال يكون بحصول الجواب في الذهن قبل إبراز السؤال ؛ فالسؤال لم يُثرْ جهلاً بالنتيجة، وإنما هو تهيئة الذهن لقبولها.

ص ٢٦ ،٢٨ : (فهذا مجمل القول في دليل التفرد، ثم ذكر بيتين هما:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا
ولا وزرٌ من ما قضى الله واقيا
نصرتك إذلا صاحبٌ غير خاذل
فبوِّئتَ حصنًا بالكماة حصينا

قال المنصور في ص ٢٨ في خاتمة حديثه عن أدلة التفرد: (وقد نص أبو حيان على أنّ هذا لا يحفظ في نثرٍ أصلاً، ولا في نظم إلا في هذين البيتين) ثم عقّبَ هو على قول أبي حيان مستنبطًا دلالته على الوضع. : (وإذن فلا جرم أنّ ابن مالك هو واضعها) هكذا قالها بصيغة الجزم المتحقق [لا جرم] وهذا التركيب يكثر وروده في الكتاب، و هذا الكلام فيه مجازفةٌ، دعته إليها ميعة التصدر، إذ ما يمنع أباحيان من القول بالوضع وقد قال ماقال عن عدم ثبوتهما ؟ مع ماعُلِم من مواقف أبي حيان مع ابن مالك رحمهما الله.

ومما يدفع هذه الشبهة ما مر من قول أبي حيان في ابن مالك رحمهما الله: (وهو الثقة فيما ينقل والفاضل فيما يقول)

قال الدكتور محمود محمد الطناحي رحمه الله في مقدمة تحقيقه كتاب أمالي ابن الشجري، ت ٥٤٢ هـ قال : ص ٧ : (... ثم وقفت وقفة طويلة

عند شواهد الشعر عند ابن الشجري وقد ظهر لي أنّ كتابه ضم قدرًا ضخمًا من الشواهد الشعرية، فقد بلغت شواهده أكثر من مائةٍ وألف بيت غير المكرر « ثم قال في ص ١٠٧ : « عزا ابن الشجرى كثيرا من الشواهد إلى قائليها، وسكت عن نسبة بعض أبيات، ... وقد انفرد ابن الشجرى بإنشاد أبيات، كما انفرد بنسبة أبيات، .... وتـُمثّل بعض شواهد ابن الشجرى إضافات جيّدة لشعر بعض الشعراء، فقد أنشد بيتين لكُثيّر لم أجدهما فى ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس)

فالطناحي حين رأى التفرد لم يذهب إلى عزوه إلى التدليس بل عزاه إلى : « إضافات جيّدة لشعر بعض الشعراء « ؛ و قال رحمه الله ص ١٠ من المقدمة المذكورة : (احتفظت الأمالي بنصوص شعرية، ليست في دواوين الشعراء المطبوعة، مثل الأخطل وكثيِّر وأبي دؤاد الإيادي وأبي دحيِّة النُميري) ماذا لوقال غير الطناحي: انفردت بدل احتفظت ثم ذهب يرمي ابن الشجري بالتدليس؟!، واختيار(احتفظت) فيه تخليدُ مأثرٍ لاح من روح صافية للمحقق فرِحَةٍ بما تنسبه إلى فضلاء السلف ؛ وحيث إن المنصور قال عن التفرد عند العلماء الذي اعتذرلهم : (... رأيته نادرًا،

ونزرًا معدودًا) فكم سيكون النادر والنزر المعدود عند شواهد ابن الشجري التي قال عنها الطناحي : (وقد ظهر لي أنّ كتابه ضم قدرًا ضخمًا من الشواهد الشعرية، فقد بلغت شواهده أكثر من مائةٍ وألف بيت غير المكرر)؟

قال ص ٢٥ عن الأبيات التي لم ينسبها ابن مالك: « على أنّه لوكان استخرجها من دواوين الشعراء لنسب كل بيتٍ منها إلى قائله كما هو دأبه في الأبيات الصحيحة الثابتة « وقال الطناحي : « عزا ابن الشجرى كثيرا من الشواهد إلى قائليها، وسكت عن نسبة بعض أبيات « فحين سكت ابن الشجري عن نسبة الأبيات لم يرمه الطناحي بالتدليس ؛ اتفق المنصور مع الطناحي «كما انفرد بنسبة أبيات « المنصور : ص٨٤ « فأما نسبته بعض الأبيات إلى شعراء لم نجد لهم ذكرًا في ما بين أيدينا من الكتب ... وجائزٌ أن يكون قد نقله من كتبٍ لم تقع إلينا ... وهذا غير مستنكرٍ ولا مدفوعٍ « وكان قد قال في ص٢١ : « إنّ أولَ ما يستوقفُ المتصفح لهذه الأبيات أنها من ما تفرّد به ابنُ مالك، إذ لم توجد في كتابٍ قبله» وكونه في ص ٨٤ يجيز أن يكون النقل من كتبٍ لم تقع إلينا، وكان قدجزم في ص ٢١ بأنها لم توجد في كتابٍ قبله، في هذا مجازفةٌ

واضطرابٌ في الحكم؛ فكيف ينفي وجودها في كتب فُقدت و نحن لم نطلع عليها، والأمر في وجود كتبٍ مفقودة يدعو الباحث إلى التوقف في نسبة التدليس، فإذا جاز نفي وجودها في الكتب الموجودة، فلا يجوز النفي في كتبٍ فُقدت، وستأتي إشارةٌ إلى بعض الكتب المفقودة.



قراءة دليل النسبة



قال في ص ٢٩، ٣١: (... وذلك أنهم لا يرون بجهالة القائل بأسًا، ولا يسقطون من أجلها الاحتجاج بالمقول (إذا كان منشدُه ثقةً مأمونا) وهذا الضابط يقينًا أنه ينطبق على ابن مالك بشهادة معاصريه، ولكنه قال متحوطًا : (إلا أن تعرضه عوارض الشك والارتياب) ثم نقل عن البغدادي في خزانة الأدب : (ويؤخذ من هذا أنّ الشاهد المجهول قائله، وتتمته إن صدر من ثقةٍ يُعتمد عليه، وإلا فلا)، وقال : . (ولذلك أجمعوا على قبول شواهد سيبويه والاحتجاج بها مع أنّ فيها عشرات الأبيات المجهولة القائل) ثم قال عن مسألة قبول الشواهد المجهولة القائل : (وإنما كانوا يتصرفون فيها على وحي من القرائن، وبصيرةٍ من القوادح والعلل) قلت إنّ هذًا الشرط جائزٌ تطبيقه مع العلماء الذين درسوا علم ابن مالك ؛ فهم قبلوا أبياته على وحي من القرائن، وبصيرةٍ من القوادح والعلل، وقد مر علينًا قولُ أبي حيان عن أحد الشواهد : لعله مصنوع، وقال عن شاهد آخر : [يغلب على ظني أنه مولد]، وكذلك قول العيني عن أحد الأبيات: [والظاهر أنه من كلام المحدَثين] وعن بيت آخر : [قيل إنّ قائله من المولَدين]، ولو أنهم رأوا ريبةً لأسقطوها؛ فكما أنهم أجمعوا على قبول شواهد سيبويه

والاحتجاج بها فهم فعلوا مثل هذا مع أبيات ابن مالك.

ولم تثر عوامل الشك والارتياب إلا بعد ما مضى على وفاة ابن مالك ــــ رحمه الله ـــــ ما يزيد على سبعة قرون، أثارها رجل واحد هو الدكتور نعيم البدري، وهو الذي أطمع وأغرى المنصور بهذا الرأي.

(امتنعوا من قبول الاحتجاج بالأبيات المجهولة القائل التي رواها الفراء ... فأجدر أن لا يحفلوا بالأبيات المجهولة القائل يرويها من هو دونه علما، وقدرًا، وأحدث عصرًا)

ابن مالك أحدث عصرًا نعم، لكن الواقع يشهد بأنّ الفراء دونه علمًا وقدرًا، فهنا سببان جعلهما المنصور مسوغين لرد أبيات ابن مالك المجهولة القائل :

١ـــــ امتناعهم من قبول الاحتجاج بما رواه الفراء ـــــ رحمه الله ـــــ من أبيات مجهولة القائل

٢ ــــ تأخر زمان ابن مالك ؛ قلت أما امتناعهم من قبول الاحتجاج برواية الفراء، فهذا أرى من أسبابه نقص عدالته عندهم بسبب موقفه من رد بعض القراءات القرآنية، ذكر الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله، في كتابه» دراسات لأسلوب القرآن الكريم ص٢٢ ــ ٢٣(قراءة حمزة {إلا أن يخافا} بالبناء للمفعول قال عنها الفراء: « ولا يعجبني ذلك «، وذكر {يؤده

إليك} بتسكين هاء الغائب واختلاس حركتها لغتان، وجعل ذلك الفراء وهْمًا من القراء.

وقوله : (فأجدر أن لا يحفلوا ...) هذا الكلام يقال لو أننا وجدناهم هجروا الأبيات وأبطلوا الاحتجاج بها، لكننا وجدناهم حفلوا واحتجوا، فلنا أن نقول إذن : إنهم حفلوا بها لثقتهم بابن مالك ؟

ومما نُـقل عن الفراء ما ورد في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية المجلد ١٤ العدد٦ حزيران ٢٠٠٧م ص ١٢٧ ــــ ١٢٨، ١٣٢/ المدرس المساعد ــــ عبد الله خلف صالح، المدرس المساعد إبراهيم عطية صالح.

(وقد اعتمد الفراء على جملة مصادر ليخطئ بها القراء.... :

أولاً القواعد النحوية... ومن ذلك رده لقراءة ابن عامر المشهورة لقوله تعالى : { وَكَذَلِكَ زَيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ } الأنعام ١٣٧، وذلك حيت قرأ { زَيِّنَ } مبنيا للمجهول و { قَتْلَ } مرفوعا و{أَوْلَادِهِمْ} منصوبًأ و{ شُرَكَاؤُهُمْ } مجرورًا، ففصل في هذه القراءة بين المضاف والمضاف إليه، والنحاة لا يرون ذلك إلا في الضرورة الشعرية ؛ وقال عن قراءةٍ لقتادة رحمه الله : « ولست أشتهي ذلك « قلت : عفا الله عنه وهل نزل القرآن بتشهيه؟!

ثانيا : وأما المصدر الثاني من مصادر تخطئة الفراء فكان القواعد الصوتية والصرفية ... ومن أمثلة ذلك تخطئته للأعمش وعاصم في جزمهما الهاء في قوله تعالى : { يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ }آل عمران ٧٥ ... ثم قال الباحثان : مما تقدم يتضح أنّ الفراء ... أهمُ أسُسِهِ القواعد النحوية ... فقد قدمها في أحيان كثيرة على القراءات القرآنية المتواترة والمشهورة التي تلقتها الأمة بالقبول)

وأما ذهاب الباحث إلى إسقاط الاحتجاج بأبيات ابن مالك واستشهاده على هذا بقول ابن مالك في شرح التسهيل ج٢ ص ٢٩: (... فلا حجة فيه لشذوذه، إذا لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل يقول : سمعت مِن مَن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو كذا في غايةَ الضعف) أقول : إنّ النظر السليم يصيِّر هذا دليلا لا بن مالك، إذمن اليقين درايةً أنّ هذا الشرط للشاهد أجراه على أبياته، وأنه لا يُثبِت بيتًا لراوٍ حتى يثقَ بعدالته، وهذا متحصل من إنعام النظر في كلامه ؛ فهو رد الدليل درايةً ورواية، و لا يخطر بالبال الصحيح والبصيرة السليمة إلا أن يكون قد ألزم نفسه بهذا المنهج في التحقق من صحة ما يستدل به، ومن المتواتر في سيرته رحمه الله قولهم عنه : (لا يكتب

شيئا من محفوظه حتى يراجعه في مواضعه من الكتب) ولو أنّك أعظمت جانب الدين عند الرجل لذهبت إلى هذا الرأي، ولكنك من هذا حُرمت حين حجّرت على نفسك واسعًا إذ قلت مزهدًا في تدينه وباعتبار دينه واعظًا له : (ولا يكبرنّ عليك ذلك مع ما ذكر بعض المؤرخين من ديانته، وصيانته)

وموقف ابن مالك من الشواهد المجهولة القائل كما ورد في كتاب « الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس » لسميرة جدادين ص١٩٥ :(وابن مالك كمن سبقه من النحاة تجده يقبل الشاهد المجهول القائل فيستشهد به وتارة يرده، ومن ذلك أنّ الكوفيين أجازوا دخول اللام بعد(لكن)اعتبارا ببقاء معنى الابتداء معها كما بقي مع (إن) واحتجوا بقول الشاعر:

.... ولكنني من حبها لعميد

أما هو فقد رد هذا الدليل بقوله: « ولا حجة فيه لشذوذه إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راوٍ عدل يقول: سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا غاية في الضعف، ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه فجعل أصله (ولكن إنني) ثم حُذفت همزة(إنّ) ونون (لكن) وجيء باللام في الخبر لأنه خبر(إنّ) ، وهذا الموقف من ابن مالك يعد منهجًا واضحًا من

الشواهد المجهولة لو أنه داوم عليه وظل متمسكًا به في كل ماهو من هذا القبيل، ولكنه في موضع آخر يحتج بأبيات مجهولة القائلين دون أن يردها)

قلت : فهو يرد الشاهد المجهول قائله إذا اجتمع فيه مع الجهالة تعارضٌ مع القاعدة.

فقد رد رأي الكوفيين إذ أبان عن رأيه في هذا المسألة حين قال : (وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتبارا ببقاء معنى الابتداء معها، كما بقي مع أنّ، واحتجوا بقول بعض العرب:

ولكنني من حُبِّها لعَميد

ولا حجة لهم في ذلك، أما الأول فلأن اللام لم تدخل بعد إن لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنها مثلها في التوكيد، ولكن بخلاف ذلك . ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كبقائه مع إن، لأن الكلام الذي فيه إن غير مفتقر إلى شيء قبله، بخلاف الذي فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله. فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها وأما

ولكنني من حُبِّها لعميد

(فلا حجة فيه لشذوذه، إذا لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل يقول : سمعت مِن مَن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو كذا في غاية الضعف) ثم أضاف

بعد هذا بما يفيد أنّ المسألة ليس ردها متوقفا على رد الشاهد : (ولوصح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوُجِّـه، فجعل أصله : ولكن إنني، ثم حُذفت همزة إن ونون لكن، وجيء باللام في الخبر لأنه خبر إن، أو حمل على أن لا مه زائدة كما زيدت في الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز:

أم الحليس لعجوز شهربة

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

ثم مضى ـــ رحمه الله ـــ يناقش المسألة باستفاضة، فأورد ثمانية أبيات وآية وحكى شاهدًا براوية الفراء وناقش قولا للسيرافي، على الجميع رحمة الله.

فالأمر يحتاج إلى إزالة ما وقر في نفس الباحث عن ابن مالك لا إلى جهالة القائل أو العلم به، وهذا أمرٌ لاحت منه هنا لائحة الهوى او التعنيت، وإن أردنا مؤاخذة ابن مالك فلا أبعد من أن نقول كما قال الشاطبي عن إحدى المسائل: [فصح أن مذهبه متناقض في المسألة] وسيأتي هذا في الفصل الخامس

ص ٣٢ :(ودليلٌ آخر واضح البيان ناصع الدلالة، وهو أنّ جميع المنسوب من الأبيات المتهم بوضعها إنما منسوبٌ إلى « الطائي « أو إلى « رجلٍ من طيء

«) وقد أشار الدكتور السُّلَمي في تبرئته ص ١٨٧ إلى ما يوهن هذا : (أنّ ابن مالك استشهد في كتبه بأبيات للطائيين مصرحًا حينًا بأسمائهم ... وأحيانًا لا يصرح بأسمائهم، فقد استشهد للحُريث بن عتاب الطائي، وبعض بني بولان، وجابر بن رآلان، وعمرو بن ملقط الطائي) فهذا ينقض كلمة « جميع «، ثم إنَّ المنصور أدرك خطأ « جميع « فقال في ص ٦٧ من نقضه البراءة : (... إلا بضعة أبيات نسبها إلى شعراء مسمين وأسلوبها لا يشبه أسلوب المجهولة القائل أصلاً) وهناك دليل آخر يخرم قوله : (أنّ جميع المنسوب من الأبيات المتهم بوضعها إنما منسوبٌ إلى « الطائي « أو إلى « رجلٍ من طيء) ذلك أنّ من الأبيات ما قال فيه ابن مالك قال الشاعر، ومنها ما أورده دليلاً على ما رآه مما لا يجتمع في الغالب إلا صناعةً، كما ذكر في ص ٥٩ :

إلا كُمْ يا خناعة لا إلا نا
عزا الناس الضراعة والهوانـا

فلو برت عقـولكم بصرتم
فـــإن دواء دائـــكم لـــدانـــا

وذلكم إذا وا ثقتمونـــــ
ـا على قصر اعتمادكم علانا

هذه الأبيات وردت في شرح التسهيل ج ٢ /ص٢٣٨، وقال قبلها قال الشاعر، ولم يقل قال الطائي، أو قال رجلٌ من طي، كما أنّ هذه على لغة بني الحارث بن كعب، ورد في خزانة الأدب للبغدادي ج ٧ ص ١١٣ تحقيق عبد السلام محمد هارون :

طاروا علاهنّ فِطْر علاها

واشدد بمثنى حَقَبٍ حًقْوَاها

وكان القياس : عليهن، وعليها، وحقويها.

ومنها:

ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ

وهذا البيت ورد في ج ٣ ص ٢٦ من شرح التسهيل، وقال ابن مالك قبل البيت:

« كما قال الشاعر »

ومنها :

قهرناكُمُ حتى الكماةَ، فإنكم

لتخشوننا حتى بنينا الأصاغِرا

وهذا البيت ورد في شرح التسهيل ج ٣ ص ٣٥٨، وقال قبله: « اجتمعت غايتا القوة والضعف في قول الشاعر:

قهرناكُمُ حتى الكماةَ، فإنكم

لتخشوننا حتى بنينا الأصاغِرا

وقلت في الفصل الثاني [... فمن أين جزم بأنّ قو
ل ابن مالك : « قال الطائي أو قال رجلٌ من طي
» ونحو هذا من أين له اتخاذه دليلا قاطعًا؟ وهناك
تفصيل فليُرجع إليه .

قراءة أدلة المتن

الدليل الأول : دليل اللفظ



ص٣٦ (فمن ذلك : ١ ـــــ الألفاظ المولدة،)...

وقد وقفنا من ذلك على أمثلةٍ منها قوله:

عيّنتْ ليلةً فما زلت حتى

نصفها راجيا، فعدت يؤوسا

أراد بـــــ (عيّنت ليلةً) أنها ذكرت عينها أي خصتها ودليله على التوليد : (ولم أجد العرب الأوائل تستعمل هذا الفعل متعديا بهذا المعنى) بهذا الإطلاق الجازم بما لم يكن ولن يكون من الإحاطة بكلام العرب الأوائل، ومثل هذه الصيغ تجعلك تشفق على الرجل إذ كيف بشاب يضع خطواته الأولى في مدارج التأليف يقول : (ولم أجد العرب...) ولعله وجد هذه الجملة [لم أجد العرب] عند أمثال أبي عَمْر والخليل وسيبويه رحمهم ـــــ الله ـــــ فظن أنها تُجرى مجرى المثل فأجراها على قلمه فيما نظن بغير وعي، كما قال هو هذا عن ابن مالك ص٥٤، أجراها مأخوذًا بأُخـْذة الصنعة، وفاته أنها منهم حكمٌ لا مَثَل قال بها هؤلاء العلماء بعد استقراء وتثبت فنقبلها منهم حكمًا ونردها عليه مثلا، من هنا فالأخذ بحكُمه هذا متعذرٌ حتى يبيّنَ لنا أدواته المستقصية التي أوصلته إلى هذه النتيجة.

وقوله : [ولم أجد العرب ...] دليلٌ استقى مفهومه من نعيم البدري إلا أنّ المنصور أبعدُ بدعواه،

إذا قال البدري ص ١٨ ـــ ١٩ عن الألفاظ: [لم ترد في شعر عصور الاحتجاج] فخص الشعر، وحدد الزمن، بخلاف المنصور ففيه ادعاء الإحاطة بكل ما ورد عن العرب، وسيأتي موضعٌ آخر لهذا.

والأمر الآخر أنّ عيّن لها معنى آخر غير ماذكره الباحث، فقد ورد في ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة / للأستاذ/ الطاهر أحمد الزّاوي في باب العين: (وعيّنها كتبها) قلت : أي أوجبها وهذا المعنى جائزٌ أن يكون مرادًا بالبيت، وهي من باب قوله تعالى : {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ }الأنعام ٥٤، قال ابن كثير رحمه الله: (كتب ربكم على نفسه الرحمة « أي أوجبها على نفسه الكريمة تفضلا منه وإحسانا وامتنانا) فتكون في البيت بمعنى : أوجبت ليلةً أي ألزمت، لا بمعنى خصّتْ .

ورد في المحكم و المحيط الأعظم ج ١ ص ٢٥٣ : (وعَيّن عليه : أخبر السلطان بمساوئه شاهداً كان أو غائبا) وكذلك يجوز أن يكون المراد بالبيت أخبرتْ .

٢ ـــ الكلمة الثانية :

وهي واردة في البيت :

أما عطاؤك ياابن الأكرمين فقد
جعلت إياه بالتعميم مبذولا

وقال (وعمّـــم الشيء تعميمًأ) بمعنى (شمله عامة) كلمة مولدة فيما أعلم، والمعروف الثابت « عمه عمًا «) وحكمه هنا ـــ وفقه اللّٰه ـــــ أيسر حيث قال : « فيما أعلم « قلت : لكن ليس المراد من التعميم هنا الشمول، إنما المقصود هو التسويد أي : بكونك سيدًا مُعمّمًا كان عطاؤك مبذولا، « فهو كريمٌ مسَوّد؛ وجاء في اللسان : (وعُمِّمَ الرجلُ سُوِّدَ لأَن تيجان العرب العَمائم ... والعرب تقول للرجل إذا سُوِّد قد عُمِّم، وكانوا إذا سَوّدُوا رجلاً عَمّمُوه عِمامةً حمراء) و ورد في ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة : (عــُــمِّم ـــ بالضم ـــــ سُوِّد)

إذن هي من عَمّمه أي ألبسه العمامة، فالممدوح ابن أكرمين ومُعمّم، أي أُلبِسَ عمامةً وسُوِّد .

ثم استشهد ببيتٍ لكُثيِّر:

رأيتك والمعروفُ منك سجيةٌ

تعم بخيرٍ كلّ جادٍ، وغائب

وما في بيت كُثيِّر من معنى يؤيد ماذهب إليه المؤلف.

ومما يؤيد رأيه : ما ورد في ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة في باب العين : (وعمّ الشيءُ عمومًا شمل الجماعة .

يقال عمهم بالعطية)، وجاءت بهذا المعنى في مختار الصحاح، وقال في المحكم المحيط الأعظم : (وعمّهم الأمر يعممهم : شَمَلَهم) ولكنها في هذا كله من الثلاثي « عمّ » لا من الرباعي « عمّم » وهذا هو الوارد في بيت ابن مالك.

ومما ورد في التسهيل ج ٣ ص ١٦٧ : قول الشاعر:

عمَمْتهم بالندى حتى غواتهم

فكنت مالك ذي غي وذي رَشَد

فلا يخفى على ابن مالك أنّ « عَمّ » بخلاف « عَمّمَ »

٣ ـــ الكلمة الثالثة :

قلوبكما يغشاهما الأمن عادةً

إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر

(فإن كلمة « عادة » وإن كانت كلمة عربية فصيحة، فلم نرَ العرب توقعها في مثل هذا الموقع)

قلت : وهذا البيت فيه رائحة مدائح المتنبي والصواب أن يقول الباحث : إنّ العرب تقول كذا في مثل هذا الموقع، ثم يذكر أمثلة لهذا الاستعمال، لنطمئن إلى نتيجة استقصائه وهو قادرٌ لو ذهب.

ونظرته هنا نظرة نقدية معللة بذوق أديب لا رأي عالم وهذا ورد في أكثر من موضع من كتابه، ولو ذهب بملَكة التذوق مغتنمًا إياها فإني لا استبعد

أن يأتي بما لم تستطعه الأوائل .

ومما يساق دليلاً على الفرق بين نظرة العالم والشاعر ما روته بعض كتب الأدب : أنّ أبا تمّام حين وازن بين مُسْلم ،وأبي نواس رحمهم اللّه، فضّل أبانواس فقيل له : إنّ أحمد بن يحي ثعلبًا لا يوافقك قال: (ليس هذا من علم ثعلب وأضرابه ممن يحفظ الشعر ولا يقوله فإنما يعرف الشعر من دُفع إلى مضايقه) ونحوٌ منه ما روي عن أبي نواس: (حين سُئل عن رأيه في كلٍّ من جرير والفرزدق، ففضّل جريرًا، فقالوا له: إنّ أبا عبيدة مَعْمر بن المثنّى لا يوافقك على هذا، فقال: ليس هذا من عِلم أبي عُبيدة؛ فإنّما يَعرفه من دُفع إلى مضايق الشِّعر) وأجزم أنّ المؤلف يحفظ الشعر ويقوله لهذا كثرت عنده النظرات النقدية التي يقضي بها في مسائل علمية، والنظرة النقدية لا يُعتدُ بها حكمًا في مسألة علمية، وقد بينت ذلك مفصلا في مبحثٍ سابق.

ووقوع كلمة « عادة «في هذا الموقع يدل على الدأب والسجية والتكرار، وهذا ما قاله ابن فارس ــــ رحمه ــــ في مقاييس اللغة « كتاب العين » : (والعادة الدُّرْبة والتمادي في شيء حتى يصير له سجية) وقال صاحب اللسان: (والعادة الدَيْدَن يعاد إليه معروفة وجمعها عادٌ وعاداتٌ وعِيدٌ)

ومن ورودها في شعر الاحتجاج ما ذكره إبراهيم الجهني في كتابه « تدليس ابن مالك في الميزان « ص٤٣ ـــ ٤٤ وقد وردت هذه اللفظة كثيرًا باستعمالات شتى منه قول الأخطل:

شعثُ النّواصي عادةٌ من فعلها

سفك الدماء وقسمة الأموال

وقول النابغة :

لهن عليهم عادةٌ قد عَرفتَها

إذا عُرِّضَ الخطيُ فوق الكواعب

وقول الأعشى :

عوّدت كندة عادةً فاصبر لها

اغفر لجاهلها وروِّ سجالها

٢ ـــ تكرارُ الألفاظ :

قبل بيان وجوه التكرار قدّم بمقدمةٍ رَخْوٌة لآنها تتحدث عن مسلّمةٍ نقدية لا منازعةَ فيها ؛ وحين قال: (وذلك أنّ الأبياتَ يقولها شاعرٌ واحد لا بد أن تكون مفارقةً كل المفارقة للأبيات يجتمع عليها الطائفة من الشعراء ... فأما شعر الجماعة من الشعراء، فإنه أكثر لفظًا، وأرحب مذهبًا ...)، حين قال : [للأبيات يجتمع عليها الطائفة من الشعراء] كأنه يتحدث عن

جماعةٍ يقومون على إنشاء قصيدة واحدة، ولاشك أنه لا يريدُ هذا، فإذا لم يكن يريده فإنَّ الواحد منهم ينطبق عليه قوله : (لا يلبث إذا هو أكثر النظم، واتسع فيه أن تنزف مادته ...) قلت : وهذا في سائر الشعراء، وليس بابن مالك خاصة، ولو قال : « للمعاني « بدلاً من « الأبيات « لكان أبين وأوقع؛ ودليله قويٌ قد نأخذ به إذا سلمنا أنها لا بن مالك ؛ إذ هي قد تكون لشاعرٍ واحد لكن أين من يثبتها لابن مالك والمترجمون له لم ينسبوا له ديوانا، ولم يقل هو : قلت

أ ـــ الألفاظ الأكثر تكرارًا : قال : (وقد أحصيت سبع مئة كلمة عشوائيا من شواهد سيبويه، ومثلها من أبيات ابن مالك ...) بعدها وجد بهذا الإحصاء أنّ كلمتي ابن وقوم من أكثر الكلمات دورانـًا عند سيبويه، وأنّ من أكثر الكلمات دورانا عند ابن مالك « الهوى » و « النفس » (...وليست هذه الأبيات منتزعة من قصائد... وهذا مع أنّ هذه الكلمة يعني « الهوى » منبتةٌ من كل علاقة بأحدٍ سوى القائل نفسه ومثلها كلمة « النفس ») قلتً : وهذا دليل قوي على أنّ البيت لا ينتمي إلى قصيدة ويضاف إلى نظرته التحليلية الذوقية، إلا أنّ ظاهرة انفصال الأبيات ومعانيها عن القصائد موجودةٌ أيضا في شواهد كثيرة

ومنها شواهد عند سيبويه نفسِه، ولم يُرمَ بالوضع .

استنتاجه ـــ وفقه الله ـــ بأنّ في كثرة تكرار كلمة ابن وقوم دليلاً على حياة العرب الأوائل لا دليل فيه، فلابد لهاتين الكلمتين من الورود بكثرة في أي عصر وعند أي جنس من البشر، وليست من خصائص العرق العربي ولا اللسان العربي ولا الحياة العربية، وهي مسألةٌ من مسائل علم الاجتماع لا علاقة لها بما نحن فيه، ولولا أنه جعل هذا من أدلة الوضع عند ابن مالك لما وقفت عنده، ولا يكفي لهذا الحكم المطلق إلا دراسة مستقصية من علماء الاجتماع لا علماء اللغة أو الأدب.

رعاية الأواصر، والقربى، و الاعتزاء، والانتماء، و الولاء والعِداء، هذه المعاني موجودة في حياة العرب لكن (ابن و قوم) لا تدلان على خصوصية هذه المعاني في حياة العرب الأوائل، وإبطال هذه الدلالة يُبطِل الاستدلال بهما على الوضع ؛ لأنه بُني على استنتاجٍ لم يؤصّل.

ومع خطأ الاستدلال فإنّ من القصور بالبحث أن يقتصر على هذا العدد من شواهد سيبويه وأبيات ابن مالك، فمن أراد الوصول إلى نتيجة أكثر دقة واقرب للصواب فعليه بفحص جميع ما عند سيبويه وابن مالك .

وقوله : « عشوائيا » لعله أراد بهذا ان ينأى بنفسه عن المؤاخذة، ولكنه وقع بخطأ منهجي لا تفيد فيه العشوائية، أو الانتقاء بل لابد من العموم.

ب ـــ الألفاظ المركبة المكررة : (وهي من أصرحِ الأدلة وأصدقِها، والمراد بها الألفاظ المركبة التي تكررت بأعيانها) وقوله : « من أصرحِ الأدلة وأصدقِها » هذا نَفَسٌ عاطفي جرى بمثله قلم المؤلف حين قال عن أحد الأدلة ص ٢٣ : (ودليلٌ آخر واضح البيان ناصع الدلالة) ومن هذا ما قاله في ص ٣٤ : (وقد رأينا في أدلة ابن مالك دلائل متواردة وبرهانات واضحة على أنها لرجل واحد) ثم يبين سبب صراحة وصدق هذا الدليل : (... أنه لو كان قائلها جماعةً من الناس لكان من المستبعد ومن نوادر الاتفاقات أن تتكرر أكثرَ من مرة في نحو سبع مئة بيت فقط)

وقد أكثر من شواهد هذه الفقرة، فأورد تسعةً وأربعين بيتًا، وهذا يجعل النتيجة أكثرَ قبولاً للقارئ، واسترسلَ هنا لأن الدليل متوافق مع حاسته النقدية .

قلت : تكرار الألفاظ المركبة لا يستقيم جعله دليلاً بأنّ القائل رجلٌ واحد، ولا ينفي أن تكون الأبيات لأكثر من قائل، فتسعةٌ وأربعون بيتا وجد فيها التكرار، من نحو سبعمائة بيت أمرٌ لا يثير الريبة، وهذا العدد

أعني السبعمائة يقرب أن يكون ديوانا برأسه، ومع هذا فإننا من الممكن أن نطمئن لدليله حين يقول إنه قرأ لجماعةٍ من الشعراء مثل هذا العدد من شعرهم فوجد عندهم مثل هذا التكرارلألفاظٍ بعينها مما يفضي إلى أنّ التكرار سنةٌ جرى بها لسانُ الشعراء، فهذا الدليل أعني التكرار لا يؤخذ به، نافيا ولا مثبتا إلا بموازنة، وهذه الموازنة مفضيةٌ إلى الاطمئنان للنتائج، وأذكر مكررًا مضطرًا إلى أنّ قبولها دليلَ وضع يوجب علينا أن نثبت أنها لا بن مالك.

وإليك ما قاله الآمدي والجرجاني رحمهما الله من مناهج الموازنة وكيف تكون الأحكام على الشعر والشعراء.

قال الآمدي ـــ رحمه الله ــــ في مقدمة كتابه : « الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري » ص٦: بتحقيق السيد أحمد صقر (... فلست أفصح بتفضيل أحدهما على الآخر، ولكني أوازن بين قصيدة وقصيدة من شعرهما إذا اتفقتا في الوزن والقافية وإعراب القافية، وبين معنى ومعنى، ثم أقول أيهما أشعر في تلك القصيدة، وفي ذلك المعنى) وقد أفاض الآمدي في تحري صواب الموازنة بين الشاعرين وغاص على دقائق، فتعرض للسرقات، والأغلاط في

المعاني والألفاظ، وقبح الاستعارات والتجنيس، وتعقيد النظم، و وحشي اللفظ، واضطراب الأوزان، وعقد بابًا في فضل أبي تمام وآخر في فضل البحتري؛ والغاية من هذا الجهد للآمدي هي الخروج برأي قاطع، هذا هو المنهج الذي تطمئن إليه النفس فتقبل على نتيجته.

ومن هذا ما ورد في وساطة الجرجاني رحمه الله، قال محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي رحمهما الله في مقدمة تحقيقهما وشرحهما لكتاب «الوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني رحمه الله» قالا في المقدمة ص ٥ عن الأدباء ومنهجهم النقدي في الموازنة والنقد : (... يتميز نقدهم باستقصاء البحث، وشمول الفكرة، وتوضيح العلل ،والموازنة العامة بين الشعراء) وقالا عن منهج الجرجاني ص٦ : (... وحلل أشعار القدماء والمحدثين، وأورد كثيرًا من محاسنهم وعيوبهم ...) وقال الجرجاني في ص ٥٥ حين أراد الموازنة بين المتنبي وابن الرومي: (وقد تجد كثيرًا من أصحابك ينتحل تفضيل ابن الرومي ويغلو في تقديمه، ونحن نستقرئ القصيدة من شعره، وهي تناهز المائة أو تربي فلا نعثر فيها إلا بالبيت الذي يورق أو البيتين ... وأنت لا تجد لأبي الطيب قصيدة تخلو من أبيات تُختار، أو معانٍ تستفاد، وألفاظ تروق ...)

وقال في ص ١٠٩ ـــ ١١٠ حين عزم على الحكم بين عبد الصمد بن المعذِّل وأبي الطيب : (وقد أحسن عبد الصمد بن المعذِّل في قصيدته الرائية التي وصف فيها الحُمّى، وقصّر في الضادية، وفي مقاطع له في وصفها، وكأنّ أبا الطيب قصد تنكُّب معانيه فلم يُلمّ بشيء منها) بعد أن ذكر القصيدة قال: (فأحسن وأجاد، وملّح واتسع، وأنت ـــ إذا قست أبيات أبي الطيب بها على قصرها، وقابلت اللفظ باللفظ، والمعنى بالمعنى، وكنت من أهل البصر، وكان لك حظٌّ في النقد تبينت الفاضل من المفضول) والجرجاني بهذا ذكر شرط الموازنة، ثم ذكر الثمرة.

وقول الجرجاني : [ونحن نستقرئ القصيدة من شعره، وهي تناهز المائة أوتربي] فهل قرأت لا بن مالك قصيدة هكذا عدُ أبياتها، ثم تحكم بدليل؟.

ج ـــ الألفاظ الخاملة المكررة : قال عن مقصوده بها : (وهي الألفاظ التي لا تكاد توجد في الشعر الصحيح الذي يُحتج به إلا قليلة متفرقة وربما فليتَ الدواوين، وتصفحت القصائد الكثيرة، ثم لم تقف عليها إلا مرة أو مرتين) وهذا الدليل بُني على « كاد « و « ربما « وهما تدلان على ضعفٍ في جزمه بهذا الدليل، ثم احتاط بما زاده وهنًا على وهن بقوله « ثم لم

تقف عليها إلا مرة أو مرتين » وقوله : « مع قلة استعمالها في الثابت الصحيح « ثم يسير بهذا، فيقول عن كلمة(ألغى) : (قلّما وجدتها في الشعر القديم) وعن كلمة (عُني) بالبناء للمجهول : (فإنها قليلةٌ في الشعر القديم) وقال عن كلمة(الاعتزاز) ومشتقاتها : (فإنها لا تكاد تعُرف عند المتقدمين الذين يُحتج بشعرهم) وقوله: [الألفاظ الخاملة المكررة] فيه مأخذ نقدي فهي تدل على أن الشعر ما بعد الاحتجاج تتسم ألفاظه بالخمول والتكرار، كما قال سابقا عن شيوع الغريب في شعر عصور الاحتجاج.

ورود اللفظة في كلام من يُحتج بقولهم كافٍ للاستشهاد بها، قال السيوطي ـــ رحمه الله ـــــ في كتابه الاقتراح في أصول النحو ص ٤٧ ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له علاء الدين عطية : (وأما كلام العرب : فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم) وزبدة كلام المنصور ـــــ وفقه الله ـــــ ورود الألفاظ بقلة فهي دالة على رأي السيوطي رحمه الله بأنها يؤخذ بها.

د ـــــ تساوق الألفاظ : (... ربما صادفتَ بعض ألفاظ البيت مكررة في البيت الذي يليه) وسماه تساق الألفاظ من قِبَلِ أنّ اللفظ يسوق أخاه، فأخذ يمثل فقال :

وليس اليرى للبخل دون الذي يرى
له البخل أهلاً أن يُعد خليلا

وقال سبقه بأسطر :

أما النساءُ، فأهوى أيهن أرى
للحب أهلا، فلا أنفك مشغوفا

ثم قال : (فتأمل كيف كرر كلمة « أهلا » بالمعنى نفسه، إذ كان هذا اللفظ لا يزال يرنٌ في مسمعه بعد نظمه) إذا تجافينا عن صيغة التمريض « ربما » المقرونة بما يزيدها تمريضا « بعض »، فهذان البيتان بينهما أكثر من عشرين سطرًا، والأدلٌ من هذا أنه عالج قبل البيت الثاني « وليس اليرى ...» عالج مسألة نحوية خلافية اقتضت، الرد على المازني وتضعيف رأيه في هذه المسألة وفصّله بوجهين، كما أنه ذكر بين البيتين أربعة شواهد شعرية وآيتين، وهذ كافي لمحو ما علق من آثار البيت المتهم بوضعه، هذا إن وافقنا على أنّ « لا يزال يرنٌ في مسمعه بعد نظمه » فمن قال له إنّ البيتين متتابعان وقيلا في ساعةٍ واحدة.

وقال عن بيتٍ آخر وهو : « من يُعنَ بالحمد لم ينطق .... » وقبله بصفحتين : « إن تُعنَ نفسك ... » (فكرر لفظ « يُعْنَ) مرتين في بيتين متجاورين »

والبيتان ـــ كما ذكر ـــ بينهما صفحتان ولكن بينهما ستةُ شواهد، وقولٌ من أقوال العرب، وآية كريمة هذا مع الكلام عن المسألة النحوية.

ومثل هذا كلمة اصطبار أوردها ثلاث مرات، وبين الأولى والثانية صفحتان والثانية والثالثة ثمان صفحات، يضاف ما بينها من شواهد وآيات ومناقشات، مما هو كفيل بإزالة ماعلق في الذهن.

والمنصور يفتقر في استدلاله إلى إيراد النظير المقوي لحجته، إذ كان الأولى أن يقول : وهذا التساوق موجود أو شائع بين الشعراء مثل ماورد عند فلان وفلان ويورد الأبيات.

أبا عفراء أبــنْ عذرًا، فقد صدرت
منك الإساءةُ، واستحققت هِجرانا

بعد هذا البيت، قال في ص ٥٤ في نهاية كلامه عن دليل التساوق : (ومن الطريف أنّ ابن مالك حين كتب هذا البيت، وقرأ اسم « عُروة « تذكر عُروة بن حِزام الشاعر العذري، وتذكر عشيقته « عفراء « فاستعمله في بيته ! وكل هذا جرى في ما نظن بغير وعيٍ منه) قلت : كأنه هنا يتحدث عن ابن مالك وقد أسندَ ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه ؛ فهذه حروف لا تكتب في كتب العلم ولا الصحف

السيارة ولا حتى في صحف الحائط المدرسية، وإنما هي طرائف يحكيها الحاكي في مجالس السمر في الليالي المقمرة، وما أظن الباحث إلا صدّق عليه ظنه حين قال : « في ما نظن بغير وعيٍ منه »

قلت : تساوق الألفاظ يقضي به الضابط النقدي إذا كان بقصيدةٍ واحدة، ولا يؤخذ به دليلا إذا كان في أبيات مفرقة، ومفردة، ويأتي مثل هذا عن تساوق المعاني.

٣ ـــــ قلة بعض الظواهر المعروفة في الشعر الصحيح.

أ ـــــ قـــِلّة الغريب : هذا الدليل لم يطلقه المؤلف من قاعدةٍ متفقٍ عليها أو ضوابط يُحتَكم إليها، إذ مبناه على الذوق والتذوق، وعلى سعة أو ضيق علم القارئ بعلم اللسان ؛ وقوله : (والغريب الذي أردت هو مالا يعرفه عامة المتأدبين، وليس هو الجاري المألوف في كلامهم) فالغريب ما كان مخالفًا لمألوفهم، وهذا ضابط فضفاض يتعذر ضبطه والوقوف عنده، ولا يستقر بالذهن إلا بأمثلةٍ كثيرة، ولم يمثل لغريب سيبويه، ولا سهْل ابن مالك، لنجعل هذا مثالا نقرأ من خلاله أبيات الرجلين ثم نحكم بما يوافقه، والغالب على أبيات الشواهد عند النحاة خلوُها من الفنية الجمالية، ولمّا لم أجد أمثلةً من المؤلف، بدا لي أن أقرأ أبيات

سيبويه و أبيات ابن مالك أقرأها كلها قراءة أدبية ذوقية، مبتعدًا عن غايتها النحوية، ثم أستخرج ما ظهر لي غريبًا من كلمات أبياتهما ثم أُجري الموازنة من حيث القلة والكثرة، فعدلت عن هذا وقلت : لعلي إن فعلت هذا أدخلُ في مذهبٍ ليس هو المراد، فأكون لا أرضًا قطعت ولا ظهرًا أبقيت، فبقي رأيي بهذا الدليل بأنه مبهمٌ، ولكنّ الإعذار لم يطب للنفس، فعزمت على أن أحتكم إلى ما وضعه أسلافنا من قواعد في تحديد الغريب ؛ لنستطيع السير على هدى، والمؤلف لا ينظر إلى الغريب مستحسنًا ولا مستقبحًا، وإنما على أنه من معايير الشعر الفصيح.

ولو كان واضعها ابن مالك لأكثر من الغريب ولو في الأراجيز ليوهم أنها من شعر الأوائل، وهو قادر لما معه من اللغة، ولعلمه أنّ هذا مما يستدعي قبولها شواهد، وقد قال عنه أبو حيان : (بأنه نظم في هذا العلم كثيرا ونثر... وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب) من هنا فإنّ قلة الغريب دليل على أنه لم يقل هذه الأبيات، وخطأ الباحث هنا في الاستدلال يضاف إلى ماذكرته سابقا في دليل النسبة.

وقوله ص٥٥: (وذلك أنا وجدنا الشعر القديم الثابت النسبة حافلاً بالغريب، والوحشي...

فإنك إذا حصّلتَ عامة أشعارهم، وتصفحت مجموع أبياتهم وجدت الغريب أغلب عليهم وأحظّ عندهم)

إذا كان الشعر القديم هو مقياس اللغة ومادتها فمن أين جاءتهم ــــ أعني الشعراء ــــ هذه العذوبة مع أنّ أساس مادتهم اللغوية غريبٌ ووحشي؟! كما قرر الباحث، والباحث لم يبين مأخذه بالشواهد حين حكم بأن الشعر القديم حافلٌ بالغريب، وأن الغريب أغلب وأحظ في قديم الشعر ؛ الغريب هو الغامض في شقيه و هما اللفظ والمعنى ؛ الغريب يقابله السمح ويرادفه الوحشي، وهاهي دواوين أدبنا القديم شعره ونثره، ولو كان الغريب هو : (أغلب عليهم وأحظّ عندهم) لما احتجنا إلى تسميته غريبًا لأنه بهذا الحكم سيكون هو مادة اللغة، وأساسها والشاذ هو السمح السهل، ودونك أشعار المعلقات فهل ينطبق عليها هذا الحكم؟ بل دونك شعر أمير الصعاليك عروة بن الورد، الذين هم أكثر من يُرمى بالغريب و الوحشي، ولا أظنك إلا قرأت رائيته.

أقلي علي اللوم يا بنت منذر

ونامي وإن لم تشتهي النوم فاسهري

فهل سيكون غريبها هو « أغلب عليهم وأحظّ عندهم » ؟ ثم عرِّجْ على المنثور، واقرأ خطب قس وأكثم،

وثلِّث بتطواف على حِكَمِهم وأمثالِهم، فهل سيكون غريبها هو « أغلب عليهم وأحظّ عندهم « بل إنّ هناك فنـًا هو مظنة الغريب ألا وهو أدب المنافرات، فهم قائمٌ على المغالبة التي تستجيش الشاعر والمتكلم وتـُزيِّن له الإغراب المفضي إلى المعاجزة، وبالمناسبة أرى أَنّ أدب المنافرات فنٌ ثري، حبذا لو خصه أحدٌ بدراسة خاصة تبين خصائصه ودواعيَه .

من هنا يتعذر القبول بهذا الحكم على عامة الشعر القديم، حتى من الباحث نفسه وفقه الله، وإذا تجاوزنا الجاهلي إلى الإسلامي وما بعده حتى ننهي عصور الاحتجاج فلن نجد غريبهم هو الأكثر.

ثم قال مؤيدًا رأيه بغلبة الغريب على شعرهم : (ويؤيد هذا شواهد سيبويه فإنك ترى فيها مقدارًا غير قليل من الألفاظ الغريبة) ويلحُّ على هذا الرأي فيقول في الصفحة نفسها : (...ومن المعلوم أنّ أكثر الشعراء يستعملون الغريب في أشعارهم، ويوشحون به أبياتهم) قلت : شواهد سيبويه كم تعدل حين تقاس بأعداد أبيات الشعر العربي؟ ثم إنك تقول إن مقدار الغريب قليل فيها، فهي على قلة عددها قياسا بعدد أبيات الشعر العربي فأنت ترى قلة الغريب فيها، بل حتى الشواهد النحوية كافة ليس الغريب هو المادة الأساس في ألفاظها، وقوله : [يوشحون] مؤداها قلةُ الغريب.

وأختم هذا بما قاله أبو علي المرزوقي ـــ رحمه الله ـــ في مقدمة شرحه لديوان الحماسة، علق عليه وكتب حواشيه غَـريد الشيخ ووضع فهارسه العامة إبراهيم شمس الدين؛ ومقدمته من أنفس الكلام في علم النقد الأدبي، قال في ص١٠ (... فالواجب أن يُتبيّنَ ما هو عمود الشعر المعروف عند العرب ... كانوا يحاولون شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف... والمقاربة في التشبيه، والتحام أجزاء النظم ... ومناسبة المستعار منه للمستعار له ومشاكلة اللفظ للمعنى ... فهذه سبعة أبواب ولكل بابٍ منها معيار) فهذه المقومات قالها أبو علي بعد استقصاء ودراية، وكلها مناف لأن يكون الغريب في شعرهم « أغلب عليهم وأحظّ عندهم »

ب : قِلّة الأعلام .

(الأعلام في أبيات ابن مالك قليلةٌ نادرة، وقد أحصيتها من سبع مئة كلمة، فألفيت عدتها ٢١ علمًا مع التكرار... وهي عند سيبويه٧٢ مع التكرار)

حين رأى الباحث قلة الأعلام وندرتها في أبيات ابن مالك موازنةً بما ورد عند سيبويه رأى أنّ هذا من أدلة الوضع عند ابن مالك؛.

ووجود الفرق في عدد الأعلام بين أبيات الرجلين ليس له دلالةٌ علمية ؛ فهم يقصدون الشاهد وقد يقع

فيه العَلَم والعَلَمان، وقد لا يكون فيه عَلَم ؛ فالشاهد هو الذي يفرض البيت، وأما ندرتها عند ابن مالك فليس لأنه قائلها، بل لأن مقتضيات الاستشهاد أو التمثيل عنده حددت البيت، ولكن له أن يجعل هذا دليلاً لو كان يُجري موازنة بين شاعرين يملكان السعة في القول فيصدر حكمه عليهما بعد التقصي في كل ما قالاه، لا بين عالمين لا خيار لهما باختيار البيت.

وقد ذكر إبراهيم الجهني في كتابه « تدليس ابن مالك في الميزان » ص ٧١ ـ ٧٣ وما بعدها: (... أنّ هذا الجمع غير صحيح فقد ترك الباحث كثيرًا من الأعلام ؛ لأنّ جمعه عشوائي لا يصح أن يبنى عليه حكم، آية ذلك أنّ عدة الأعلام التي وردت في الجزء الذي جزم الباحث بصناعته تجاوزت خمسين علمًا بالتكرار) ثم وضع مسردًا للأبيات، ثم رد على المنصور قوله بأنّ أعلام ابن مالك هي من الأعلام الشائعة: (أنّ في تلك الشواهد أعلامًا يستحيل ان يضعها ابن مالك، وذلك نحو [ابن عبد العزيز] و[عبد الله] و [ابن أوس] و [غُنم]، فهل سيصنع ثناءً لعمر بن عبد العزيز أو يتغزل بغنم فقد كان له مندوحة عن ذلك بالأعلام التي شاعت... قول لا يصح إذ إنّ هناك أعلامًا قلّ تداولها بين الشعراء، من ذلك « أم جندب « و

« عرو»، « ابن أوس «، « بنولهب « و» ابن عبد العزيز «، وورود هذه الأعلام يدل على أنّ لهذه الأبيات مناسبات فهي ليست كسعاد و» دعد « « ومي « مما يتعا وره الشعراء)، ذكر المنصور من دلائل الصحة في أبيات سيبويه، أنّ منها ما يخفي أحداثا ومنها :

يالعنةُ الله والأقوام كلهم

والصالحين على سمعان من جار

وضعّف الجهني هذا الاستدلال:[وهذا البيت من أبيات سيبويه المجهولة القائل، ولا يعلم له سابق ولا لاحق، وليت شعري أيٌّ حدثٍ يخفي وراءه! وإن كان مثله يخفي حدثاً فقول الشاعر:

خبيرٌ بنولِهْبٍ فلا تك ملغياً

مقالة لهيبيِّ إذا الطير مرّتِ

وقول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت

بكنه ذلك عدنان وقحطان

وقال : (وقد استشهد الباحث بـــــ [سمعان، و[مرة] و [فكيهة] عند سيبويه، وذكر أنها أعلام غريبة ليس في أبيات ابن مالك نظيرٌ لها « ٥٧ « وهذ أمرٌ لا يصح، ومجانب للصواب، فهناك كثيرٌ من الأعلام التي على شاكلة هذه الأعلام في شواهد ابن

مالك نحو : [أم جندب «، و] عرو « و [ابن أوس « و» بنو لهب « و» غُنم «، وبهذا يعلم أنّ هذا الدليل لا يمكن الأخذ به في الحكم على صناعة بيتٍ من الشعر، فكيف على عالم بانه يصنع أبياتاً للا حتجاً ج)إهـ

إيضاح :

يالعنةُ الله والأقوام كلهم

والصالحين على سمعان من جار

قد يشكل وقوع الرفع على « لعنةُ « وظاهرها الإضافة فيكون حكمها النصب؛ فالجواب أنّ هذا من شواهد حذف المنادى مع إبقاء حرف النداء، فليست لعنة هي المناداة، فهناك منادى محذوف.

٤ ـــ اجتماع مالا يجتمع في الغالب إلا صناعةً : (وهذادليلٌ متين، وكأن بعض العلماء فطنوا له، فأجروه على أبياتٍ من الشعر، وحكموا عليها بالوضع) قال: (وقد وقفتُ على أبيات لابن مالك ظهر فيها موجب هذا الدليل) منها:

إلا كُـمْ يا خناعة لا إلا نا

عـزا الناس الضـراعة والهوانا

فلو برت عقولكم بـصرتم

فـإن دواء دائـكـم لــــدانـــا

وذلكم إذا وا ثقتمونـــــــ

ـــا على قصر اعتمادكم علانا

هذه الأبيات وردت في شرح التسهيل ج ٢ /ص٢٣٨، وقال قبلها قال الشاعر، ولم يقل قال الطائي، أو قال رجلٌ من طي، وهذا جرى على كثيرٍ من الأبيات التي جهلوا قائلها.

وقد رد الجهني في الميزان ص ٧٧ ـــــــ ٧٨: أنّ هذه الأبيات في لغةٍ من لغات العرب، أنّ في الأبيات «خناعة » وهو علمٌ غريب، رواية الأبيات بروايات مختلفة، أنّ الأبيات تنم عن مناسبة ثم قال :(والعجب أن يكون في الأبيات من أدلة دفع، الصناعةِ لدى الباحث كورودها غير مفردة، وذكر الأعلام، ودلالتها على مناسبة وأحداث، إلا أنّ ذلك كله لم يصرفه عن اتهام ابن مالك بالصناعة !)

قال المنصور: ومنه قوله « أي من الأبيات التي وقف على أنها لابن مالك وظهر فيها موجب الوضع

ألا حبذا عاذري في الهوى

ولا حبذا الجاهلُ العاذلُ

وهذا البيت ورد في ج ٣ ص ٢٦ من شرح التسهيل، وقال ابن مالك قبل البيت: « كما قال الشاعر » فكيف رمى به ابن مالك ؟! وهو لم ينسبه إلى نفسه ؟ ومنه قوله:

قهرناكُمُ حتى الكماةَ، فإنكم

لتخشوننا حتى بنينا الأصاغِرا

قال : فجمع بين حتى العاطفة إذا كان ما بعدها غايةٌ في القوة، وهو «الكماة» وإذا كان غايةً في الضعف وهو « بنين»

وهذا البيت ورد في شرح التسهيل ج ٣ ص ٣٥٨، وقال قبله: « اجتمعت غاية القوة والضعف في قول الشاعر « ثم ذكر البيت، فأين ما يفيد أنّ ابن مالك هو القائل؟

فهذه خمسة أبيات قوّلها المنصور ابنَ مالك، فهل سيعيد النظر في قوله : (وقد وقفت على أبيات لابن مالك ظهر فيها موجب هذا الدليل) وهل فيها ما يفيد أنّها لابن مالك إلا الظن؟، وهذا إن لم يكن فيه خِـفة استدلال فليس فيها حقيقة دليل، ولن ألتفتَ إلى ما قاله ص ٨٥ : (... كما أرى أن يطّرح أيضا كل ما تفرد به من ما لم يعزه إلى أحد باسمه،حتى وإن لم تتبين فيه سيمى الوضع) فهو مذهب حمّل فيه نفسه قيدًا لا مسوغ له، وحمّل معه ابن مالك.



الدليل الثاني
دليلُ المعنى



وشواهده على هذا الدليل رآها في خمسة أوجه :

١ ــ شيوع المعاني الدينية .

٢ ــ انحصارها في معانٍ محددة .

٣ ــ رداءة معانيه وغثاثتها .

٤ ــ تساوق المعاني .

٥ ــ استقلال الأبيات بالمعاني .

استعرضت بعضا من أبيات هذه الوجوه لأتبين القائل، فوجدت أنها تدور على : كقول الشاعر، ومنه، ومن ذلك قول الشاعر، ومثله ... إلخ ، فقلت إننا لسنا نلزم أنفسنا بحكمٍ بُني على ظن ؛ فهو يُجري هذه الأبيات إجراء الجازم بأنّ ابن مالك هو قائلها، حتى وإن سلمت من شبهة « قال الطائي » ونحوها، وهو ما بنى عليه أدلته، ولوسلمنا بأنّ هذه الأبيات لرجلٍ واحد فمن يؤكد أنه ابن مالك؟، مادام انه لم يصرح بأنه قائلها، وليس له ديوان مطبوع نعرف من خلاله خصائص شعره، ولكنها ظنون لا تستند إلى دليل يطمئن إليه القلب ويحصل به ثلَجُ الصدر، أما تساوق المعاني فإنّ الضابط النقدي يقضي به إذا كان بقصيدةٍ واحدة، ولا يؤخذ به دليلا إذا كان في أبيات مفرقة، خاصةً عندما تكون مفردة ؛ والنقد الصحيح يُجري تساوق المعاني أو الألفاظ على أنه من خواطر التجربة

الشعورية التي دعت إلى القول، فإذا كان البيت مستقلا مفردًا فإن تطبيق تساوق الألفاظ والمعاني في مثل هذه الحال لا يمكن وإن تكرر في أبيا ت مفردة.

الفصل الثالث

قراءة نقض بحْث

(براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية)



وقع النقض في ثنتين وتسعين صفحة بدأه الباحث بمهاد، ثم قسّمه ثمانيَ تعليقات وتحت كلِّ تعليقةٍ عددٌ من الإيضاحات، وهو مذيلٌ بهوامش للمصادر والمراجع تؤكد عنايته به.

و(براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية) بحثٌ للدكتور/ رفيع بن غازي السُّلَمي، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، السنة الثالثة العدد السابع رجب ١٤٣٦هـ ـــ أبريل ٢٠١٥م، من ص ١٥٠ ـــ ٢١٢، وقد بنى السُّلمي تبرئته على :

ـــ بيان مراد الباحث من تدليس ابن مالك.

ـــ شهادات العلماء لا بن مالك .

ـــ أدلة الباحث على صناعة ابن مالك للأبيات والرد عليها.

ـــ براءة ابن مالك من صناعة الأبيات.

وذيّله بعددٍ من المراجع تؤكد عنايته ببحثه.

قال في مفتتح نقضه للبراءة : « لم يكن في نيتي حين نشرت كتابي (تدليس ابن مالك في شواهد النحو) قبل نحوٍ من سنتين أن أعاود القول في قضية ابن مالك...)

قلت : ولكن الحقيقة أنّ العلم رحمٌ بين أهله، ومسألةٌ مثل هذه متانةً حين يدفع بها الكاتب إلى الناس تخرج من عهدته وتصبح ملكًا لأهل فنها، فيأخذون بمدارستها موافقين أومخالفين فهناك مسائلُ في العلم طوت القرون أصحابها، ولكنها لا تعدم من يعيدها جذعة ؛ وأمرٌ آخر هو أنّ رجلاً بمنزلة ابن مالك ــ رحمه الله ـــ وبمنزلة علمه لا يُظن بأن ليس لهما بواكي؟! فإن كنت محقًا في ظنك فقد أكثرت الحز وأخطأت المفصل، وهذا من سوء تقدير المآلات، فزادك الله حرصًا ولا تعد، ومن نام بالطريق دقته الحوافر، وقالوا : ولو تُرك القطا ليلاً لناما .

قال السُّلَمي في بحثه : (وألفيت الباحث متعجلا في بحثه ومتناقضا ... فجاء عمله كبناءٍ زاهٍ منظره واهٍ أساسه) وقال المنصور في نقضه : (... رأيت أن أجيب عليه لا لقيمته في نفسه فما في البحث من قيمة إلا أنه صار كالقرار الذي ذكره الفرزدق ... وحاول أن يكسوه سربالاً مزيفًا من الموضوعية ...) قلت : لا يبعُد أن يكون المنصور من الذين إذا خُـولِفوا أصيبوا بمقتل.

وهذه المعاني من السُّلَمي والمنصور رَكوبةٌ في الردود، أما كونه كالقرار فهذا شائع بين أقوالٍ

تصدر بنَفَسٍ واحد عن أمرٍ واحد وإن كانت متعددة المصادر؛ فالكاتبون هنا يتفقون بالرأي ويختلفون بطريقة عرضه، وقد يكون بعضهم ألحنَ بالحجة من بعض، وهذا كما يقال من وقع الحافر على الحافر، ولا ينبز به الكاتب إن أضاف جديدا.

أثنى السُّلَمي على ابن مالك : (... لما عرفته وعرفه غيري من متانة الدين وعلو المنزلة وظهور بركة علمه ...) فآخذه المنصور : (... ولعمري أن لوكان وإياه كندماني جذيمة أو كنخلتي حُلوان ... لجاز لهذه المعرفة ان تـُخيل)، واستدراك المنصور على السُّلمي في ثنائه على ابن مالك غير صحيح، فالسلمي يبني على رواية ثابتة مقطوعٍ بها، ولا يلزم من التزكية والثناء على الأموات أن ٍ تكون مصاحبًا لهم، وهذا عُـرْفٌ وسنةٌ جرت بها الأقلام، ولا أظن أنه دفع هذا جاهلاً، ولكن أخذته معرة غلبة المخالف، أقول هذا مع جمال التحلية التي حلّى بها المنصور استدراكه، ثم قال : (وإنما عِوَله وعِــوَلنا جميعًا في معرفة ابن مالك على ما نقله المترجمون) وهل يستطيع أحدٌ أن يمدح أو يقدح بمن لا يعاصره إلا عن طريق المترجمين، وهاأنت تعرِّض بابن مالك بنقل المترجمين، فقلت : (وقد نص أبو حيان على أنّ هذا لا

يحفظ في نثرٍ أصلاً، ولا في نظم إلا في هذين البيتين)

وحين أراد المنصور رد تزكية السُّلَمي والقدح بابن مالك قال : (نقلوا أيضا أشياء قد توجب إن صحت القدح فيه ... كالذي نقله عنه الصفدي ... والسيوطي) والمنصور يشير هنا إلى حكاية الحمّام التي تعبِّر عن صفاقة مَن عناه ابن مالك و التي علق عليها الصفدي رحمه الله : (وهذا استبعده من الشيخ جمال الدين رحمه الله والعهدة على من حكاه ولا استبعد ذلك من لطف النحاة وطباع أهل الأندلس) أقول : إن صحت هذه الحكاية فهي من عوارض النقص البشري الذي كُتب على ولد آدم، ولا تقدح بعلم الرجل، كما أنّ فيها إشارةً إلى أنّ المترجمين ينقلون دقائق في خاص حياة من يترجمون له، وهي لمن قيلت له بسبب الفضول الذي جرّ على صاحبه ما يستحق، وحسبك أنّ الصفدي ـــ رحمه الله ـــ قال في ترجمته في الوافي بالوفيات وفي المساق نفسه الذي قال فيه الحكاية ج ٣ ص ٢٨٥، ٢٨٦ : (...الإمام العلامة الأوحد ... صرف همته إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ الغاية وأربى على المتقدمين، وكان إمامًا في القراءات وعِلَلها... وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها ... وأما النحو والتصريف فكان بحرًا لا يشق لجُّه، وأما اطلاعه على

أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمرًا عجيبا وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره ... هذا مع ماهو عليه من الدين ...) ولا أدري لماذا لم يشر المنصور إلى ثناء الصفدي على ابن مالك؟ ومن البدائه أنّ المترجمين حين يدونون مثل هذه الدقائق التي لا علاقة لها بعلم الرجل لن يدعوا ما يشكك بنزاهته فهي دليل مؤداه عند إنعام النظر يؤول إلى مدح ابن مالك ونفي الوضع والتدليس والكذب عنه.

هذا عما نقله الصفدي، أما السيوطي ففي كتاب « حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة « تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص٩٦ و٩٧ : (... نقل من خط الشيخ جمال الدين بن هشام قال : من غريب ما رأيت على كراريس من تسهيل الفوائد بخط الشيخ جمال الدين بن مالك) وخلاصة ما في هذا الخط أن ابن مالك توسل بغزارة علمه إلى السلطان (... يقبل الأرض وينهي إلى السلطان ... بصدقةٍ تكفيه همّ عياله وتغنيه عن التسبب في صلاح حاله) والإبانة عن هذين القادحين أنقى لذهن القارئ حتى لا يذهبَ بعيدًا ويظنَ بابن مالك سوءًا وأنّ ما اخفاه المنصور يعد من الطوام.

فكيف يجيز الاستشهاد بالتنقص والذم ويمنعه من السُّلَمي في التزكية والثناء.!

وقال في الصفحة نفسها : (وعلى أنّ من عادة الناس إذا ترجموا لعلَم أو لغير علم أن يسهبوا في ذكر فضائله ويخفوا عيوبه ورديء أخلاقه) وهذا حكمٌ تعوزه الدقة ؛ فالمترجمون المعتدُ بهم لا يخفون عيبًا يقدح بأصل علم المترجم له، ولكنهم قد يتغافلون عن أخلاقٍ أخرى الجهل بها لا يضر بفضل العلم، كأن يكون بخيلاً أو سيء المعاشرة ونحو هذا، ومن دقائق قدحهم قولهم : [وكان يكثر الدخول على السلطان] وقد عقدتُ في الكتاب فصلاً بعنوان : [وقفة مع شيءٍ من المآخذ والاستدراكات على ابن مالك] فيه يتبين شيءٌ مما دونته الكتب عليه.

ص ١٠ : (... وقد وقع في التدليس من نحسبه أتقى منه وأورع كالحسن البصري « ت ١١٠ هـ « وسفيان الثوري « ت ١٦١ هـ « وذلك من قِبَل أن التدليس قد يجري من الرجل على جهة التأويل لا على تعمّد الإفساد)

وقد وضحت في موضعٍ سابق من الفصل الثاني ما يعنيه المحدِّثون بالتدليسً؛ وفي السياق نفسه : (... فلعل ابن مالك اعتل لنفسه حين فعل ذلك بأنه

لم يكذب ... لأنه يضع البيت وفي المسألة أبيات أخرى قديمة فصيحة يُبنى عليها الحكم وإما لأنه يرى أن القياس الذي قدمه هو القاضي في المسألة لا البيت الذي وضعه، فهو يعتد ذلك بمنزلة التمثيل) قلت : لو بنى كتابه على هذا الرأي لأفلح، لكنّ اعتذاره لا بن مالك بأنه بمنزلة التمثيل لا يستقيم فقد ذكر في هامش ١ ص ١٠ من كتابه : (أنبه على أنّ هناك بعض البحوث التي كتبت بعد مقالي في الملتقى منها بحث للدكتور تركي العتيبي... ومنها بحث للدكتور جواد بن دخيل... وهما يثبتان الوضع، ولكنهما يريان أنّ ذلك لغرض التمثيل، ويبرئان ابن مالك من الكذب والتدليس. وهذا رأي باطل . ويأتي رده) فهو هنا لم يقتصر على نفي موافقتهما بأنّ الأمر سيق مساق التمثيل، بل يرد عليهما تبرئة ابن مالك من الكذب والتدليس! وهذا خلقٌ يصاب به بعض البشر، ولعل المنصور ليس منهم، وذلك أنهم يرون الرأي، لكنهم لما يقولوا به فإذا رأوا أنهم سُبقوا إليه وأجراه الله من غيرهم نُكِسوا على رؤوسهم .

ومما جاء في بحث جواد بن محمد بن دخيل [« نظرة في شواهد ابن مالك كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح « نموذجًا] ، في مجلة الدراسات اللغوية،

الصادرة من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الرابع عشر العدد الثاني / ربيع الآخر، جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ، مارس ــــ مايو ٢٠١٢م.

(... أن ابن مالك ــ رحمه الله ــــ لم يسق تلك الأبيات للاستشهاد بل جاء بها للتمثيل ... لم يذكر أن تلك الأبيات من نظمه تواضعًا ... ولم يقل : ومن شواهد ذلك قول الشاعر، أو يشهد على ذلك قول الشاعر أو يدل على هذا قول الشاعر أو نحوها من العبارات التي تقال عند الاستشهاد .

وممن يرى أنّ ابن مالك يورد أبياته على سبيل التمثيل لا الاستشهاد الدكتور يحي بن عبد الله بن حسن الشريف. الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدا بها، عميد كلية العلوم الإنسانية ــ جامعة الملك خالد، له بحث بعنوان : « التمثيل بالشعر عند ابن مالك « منشور في مجلة الدراسات اللغوية المجلد الثامن عشر، العدد الأول المحرم ــــ ربيع الأول ١٤٣٧هـ، أكتوبر ــــ ديسمبر٢٠١٥م، وهو بحثٌ مطول وقع في أكثر من مائة صفحة، يشير عنوانه إلى أنّ الباحث يرى التمثيل لا الاستشهاد في هذه الأبيات، وقال في ملخصه : (يتناول البحث ظاهرة التمثيل بالشعر عند ابن مالك الأندلسي ... وبعد أن أحكم ابن

مالك المسموع وضبطه أو كاد ... أبرز قياساته في أمثلة شعرية من نظمه) ثم يبين الباحث أنّ الأبيات أمثلة داخل قوانين اللغة ؛ فهو لم يبتدع قاعدة من عنده : (... فهو حين ينظم أمثلته الشعرية يعرف أنها ضمن إطار قواعد اللغة ... فرام الاتساع وتفريع المسائل قارنا ذلك بأمثلة من شعره) بيّن الباحث أنّ ابن مالك لم يمثل ببيتٍ إلا (يقوم فيه الشاهد الشعري بدور محوري ... وقويَ في نفسه أن يتوسل بالشعر في التمثيل على مختلف المسائل) وقال معللاً صنع ابن مالك : (أتاح تتبع ابن مالك للنصوص وغوصه فيها فرصة سانحة لكي يشرك المتلقي بتطعيم كتبه بكثيرٍ من الأبيات... فلم يكن ابن مالك ليمثل ببيت إلا على مسألة رأى ثبوتها إما بالسماع الصحيح قلّ أو كثر، أو القياس عندما تتوافر لديه أركان القياس، ولم يكن ليكذب على شاعر أو ينحل شعرًا لغير قائله) ويذهب الباحث إلى ماهو أبعد، فيجيز لابن مالك أن يجعل أبياته شواهد، ثم يسوق نصًا لابن قتيبة ــــ رحمه الله ــــ في كتابه الشعر والشعراء يعترض فيه على من يستجيد الشعر السخيف لقدمه ويرد الرصين لحداثته ... وقال الشريف موضحًا طرفًا من منهج ابن مالك : (وكل الأبيات التي مثّل بها وترك غيرها من

الشواهد تدل بوضوح على منهجه في القياس إذا ثبت لديه الاستعمال) وعزا الباحث أسباب صناعة الأمثلة الشعرية، إلى أسباب شخصية وهي :

١ ـــ العامل الديني.

٢ ـــ بلوغه منزلة الاجتهاد.

٣ ـــ تقوية مذهب أو رأي .

٤ ـــ القدرة على الاستدلال والاستنباط .

٥ ـــ قد يرى أمثلته أوفى بالقاعدة.

ودوافع منهجية، وتتمثل :

١ ـــ في قياسه على المسموع وإن قل مع إدراكه حدود القياس.

وبعد أن ساق الباحث رأي علماء يرون الاستشهاد بأشعار الفصحاء المولدين، كأبي تمام والمتنبي والمعري قال : (فكأن من استشهد بشعر أبي تمام المتنبي والمعري فرّق بين الشاعر العالم باللغة وغيره، وكان ابن مالك شاعرًا وعالمًا كبيرًا باللغة والنحو والصرف ... وكان يتحين الفرص ليطعم المسائل بشيءٍ من نظمه ... فيأخذ أراء النحاة ثم يسلكها أبياتا، في إطار التمثيل لا الاستشهاد ... ظهر لي من خلال البحث أن ابن مالك كان صاحب علم جمٍّ ونظر دقيق، يعرف متى يقيس وعلام يقيس)

وذكر الشريف بحثًا للدكتور تركي بن سهو العتيبي منشور ١٤٣٢هـ «قراءة في الشاهد الشعري ــــ النحويون واللغويون وصنعة الشعر » وذكر أنه ــــ يعني العتيبي ــــ [تنبه أنه منذ وقت مبكر إلى وجود أبيات في شعر ابن مالك لم يُسبق إلى إيرادها ونسبها إلى طيء بعبارات مختلفة، وقوي عنده أنه قائلها بأدلة مختلفة، وأوضح أنه لم يكن يوردها على أنها شواهد وإنما أمثلة لتقريب القاعدة وليست دليلا عليها، ولا فرق بينه وبين من يمثّل بنحو : ضرب زيد عمرا إلا أن ابن مالك فضله بأن صاغ المثال شعرًا يحفظ، ضمنه حكمة ومكارم أخلاق)

ومما يذكر هنا أيضًا بحثٌ بعنوان « الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك للدكتور طه محسن، منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي العدد ١ في ١/ يناير/ ١٩٨٤م.

(وأظهرت الدراسة أنه يتعدى ما في كتب النحو من شواهد إلى مصادر اللغة والبلاغة والأدب والحديث والدواوين وراح يلتقط منه ما يؤيد رأيه... ولعله تفرد بذكر شوا هد نحوية <u>وهي بلاشك إضافة جديدة إلى ما عرف منها قبلا)</u>

ص ١٢ : (... وأوضح برهان أنهم لم يعرضوا قط لهذه الأبيات بشيءٍ من التصديق أو التكذيب ... فسكوتهم التام عنها يجعلنا نشكك في مدى تثبُّتِهم وتحقيقهم)

قلت : هذا دليل ظني لا دليل رواية، أسقطه المنصور نفسه بقوله : « نشكك « فهو شك لا يقين، ولا أجدني مبالغًا لو أخذت بسكوتهم دليلا قاطعًا كافيا على برا ئته من التدليس، لأنّ السكوت عن المثلب يؤخذا به دليلاً إذا وُجد من خصومٍ هم علماء في فن واحد، وهذه هي حال ابن مالك، علىً الجميع رحمةًالله ورضوانه، بل إنّ من هؤلاء الخصوم من لم كتفِ بالسكوت فذهب مثنيا، ومما يحفز على الحفاوة بالسكوت دليلاً أنهم ـــــ كما سبق ـــــ تعرضوا لدقيق حياته الخاصة.

وأقوى الشبه التي جرّها ـــــ رحمه الله ـــــ على نفسه هي سكوته عن نسبة الأبيات , أوقوله قال :الطائي ونحوها, ولولا سكوت العلماء الذين استدركوا وغاصوا وثلبوا لكان فيها شبهةٌ قد يميل النظر إليها.

قال في ص ١٣: (ولا نكاد تجد بعد ابن مالك من كان ينازعه منازعة الند للند غير أبي حيان(٧٤٥هـ) وهو رجلٌ واحد، فمظنةُ غفلته عن هذا الأمر قوية قلت: هذا دفعٌ باردٌ للحجة فهو عائدٌ إلى الظن؛ فمن الجائز أن يقال : « فمظنة إدراكه لهذا الأمر قوية لكنه لم

يجد حجةً ولابرهانا فسكت خاصةً إذا استحضرنا شدة نقده لابن مالك » ومما عول به على ترك أبي حيان معرفة التدليس في أبيات ابن مالك : (... فظنها من الشعر القديم لأن التفرقة بينهما يحتاج إلى أمر زائد وهو ملكة التفرس بالأساليب) قلتُ: إنّ ملكة التفرس لم يخلُ منها أبو حيان، وهو يُعْمِلها إن وجد ما يدعو، فهاهو في باب الحال في ج ٩ ص ١٨٤ من التذييل يقول: (وقد وجدت مجيء لمــّا بغير واوٍ في الجملة الحالية في شعر بعض الفصحاء إلا أنه يغلب على ظني أنه مولّد، فلا يكون في ذلك حجة، قال عبد الله بن محمد بن أبي عُيينة) :

أبــعد بـــلائــي عنـــده إذا وجـــدته
طريحــًا كنصل السيف لمــّا يُركّبِ

فهذا شكٌّ مبني على تفرس بسببه أبطل الاستشهاد بالبيت، ولوأنه شمّ مثل هذا في شواهد ابن مالك لقال به، إن لم نقل لفَرِحَ به، ومر بنا ما قاله أبوحيان عن الشاهد الخامس والأربعين من شواهد مقاصد العيني : « لعله مصنوع « ولاتنسَ أنك رددت قول العيني بل قلت عنه ـــ عفا الله عنك : « ولست أثق بما تفرد بنسبته العيني إلا بثبت» مع أنه قال عن أحد الأبيات : «لم أقف على اسمه والظاهر أنه من كلام المحدَثين

« فقوله من كلام المحدثين فيها تفرس في الشعر ومعرفةٌ للفرق بين حديثه وقديمه، فهلا قبلت قوله !

ثم استطرد بما يؤكد فيه أهمية دليل التفرس، وتعرض إلى الأذن الإيقاعية، وقرض الشعر وتأويل الرؤى، ولكنه كلام " لا يرفع عن أبي حيان ملكة التفرس، وهو استطرادٌو تذييل من باب قول النابغة:

زعم البوارحُ أن رحلتنا غدا

وبذاك تنعاب الغراب الأسود

ج ص ١٥ : (أنّ هذه الأبيات مفرقة في أبواب كتبه ... وأحسب أنها لو جُمعت في موضع واحد ثم عُرضت على بعض العلماء الذين خلفوا ابن مالك لخالطهم الشك فيها ...)

قلت : حتى وإن جُمعت في موضع واحد وخالطهم الشك فلم يقولوا به فإنّ الأمر لا يعدًو كونه خاطرًا عندهم لم يعتدوابه ولوجزموا لقالوا، وهو هنا هوى من اتخاذ الظن دليلاً إلى التخيّل؛فهو يستدل بما هو محال الوقوع، فيفترض ما هو حالٌ حصوله، ثم إنّ هذا التخيل المحال لو وقع فإنه يبقى تحت [لخالطهم الشك] فلو أنّ العلماء الذين خلفوا ابن مالك بُعثوا من مراقدهم ثم جاء المنصور وجمع لهم الأبيات في موقع واحد لآل الأمر إلى الشك لا إلى اليقين، عجيبٌ هذا الإفلاس كيف أوصله إلى هذا الاحتجاج .

العيني ـــ رحمه الله ــــــ ــ من غير جمع الأبيات ـــــ شك في بيتين وما يمنعه أن يقول لو شك في غيرهما ؟، لكنك لا تثبت رواية العيني! وسبق التعليق على ردك.

في ص ١٨، ١٩ من رده على السُلمي ذهب إلى أن " التدليس : (... بذكر لفظ يحتمل معنيين عن طريق الا شتراك اللفظي أوغيره... فيظن المخاطب أن الراوي سمع هذه الرواية من فلان ... أما الكذب فهو أن يكون للكلام معنى واحدٌ ... وهو موجبٌ لإسقاط عدالة فاعله واطراح الثقة به وترك جميع روايته) والرد على هذا الكلام ذكرته سابقا حين فرّق في ص٧٧ من كتابه بين الكذب والتدليس، وما أضيفه هنا هو التذكير بانه قال : في ص ٨٥: (فأما الحكم على هذه الأبيات التي وضعها، فلا مرية من وجوب اطِّراحها جميعًا، كما أرى أن يطّرح أيضا كل ما تفرد به من ما لم يعزه إلى أحد باسمه،حتى وإن لم تتبين فيه سيمى الوضع)

قال : (ومع أنّ التدليس مذمومٌ مكروهٌ فليس هو كذبًا البتة، ولكنه سماه في كتابه أخًا للكذب حين أراد أن ينفيَ الكذب عن ابن مالك حيث قال: ص ٨٤ : « ... فهو بريء من هذه التهمة ـــــ يعني الكذب ـــــ وإن كان متلبسًا بأختها وهي (التدليس) قلت للمنصور :

أي الرجال المهذب ؟ هذا ما أهمّ نابغةَ بني ذبيان في سالف القرون.

قال في ص ٢٠ من نقضه: (واما الوضع فالناس يستعملونه بمعنى إنشاء الكلام وصنعه ... ولكن أهل الرواية لا يستعملونه إلا مقرونا بالكذب فلا يقولون « فلان وضّاع « إلا إذا وضع كلامًا من حديث أو نثر أوشعر ثم نسبه إلى غيره نسبةَ واضحةَ صريحةً لا تحتمل التورية) واين هذا من توصيفه لفعل ابن مالك بأنه يحتمل التورية و المعاريض، ثم يصف أبياته : (أنها موضوعةٌ مختلقةٌ).

وبعد أن أسمعنا جعجعة ولم يُرِنا طحنا قال : (وإذن فقد يكون الرجل بحسب أصل اللغة واضعًا أووضاعًا فقط) وإذا اطلقت الناس فالذهن يتجه إلى العامة الذين لا يُعتد باستعمالهم اللغوي، وليس لهم شأنٌ بابن مالك ولا غيره ولا يعنيهم ما عنى أهل الاختصاص ؛ وهو هنا باستعمال صيغة التقليل : « فقد يكون « يظهر منه عدم جزمه بما وصل إليه، وابن مالك وقع بين فكي الأسد ؛ فهو في عرف الناس صانع كلام، وفي عرف أهل الرواية وضع شعرًا، اللهم أوبة تغسل الحوبة.

قال في نقضه ص٢٥) وقد بينت آنفا أنّ التدليس

ليس كذبا باعتبار حقيقته ... ومع هذا فتدليس الأسماء هو الذي وقع فيه ابن مالك أخف كراهيةً من تدليس الإسناد)

قلت : والتدليسان مذمومان فهما صفتا ذم، وهذا استعفاءٌ مردودٌ على الباحث فبناءً على ما جرى به قلمه في كتابه فإن ابن مالك وقع في تدليس الأسماء والمتن ؛ وتدليس الأسماء يكون لو أنّ ابن مالك استشهد بشعر شاعر يُحتج بشعره ثم نسبه تدليسًا إلى شاعرٍ آخر يُحتج أيضا به لكان هذا من تدليس الأسماء، وهو مذمومٌ كذلك. فكيف إذا انضم إليه تدليس المتن؟ ذلك أنّ المنصور يتهم ابن مالك بوضع أبيات برأسها وهذا هو المتن.

احتج السُّلَمي بكلامٍ للسمعاني ـــــ رحمه الله ـــــ فرد عليه المنصور في ص ٣٣ ـــ ٣٤ من نقضه فقال : (والذي يظهر لي أنّ الوضع في المتن على ثلاث صور :

الأولى : أن يدرج في متن الحديث ما ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلّم على جهة الغفلة لا يقصد من ذلك إلى التعمية على من يسمعه بحسبانه من كلام النبي صلى الله عليه وسلّم.

الثانية : أن يدرج في متن الحديث ما ليس من كلام

النبي صلى الله عليه وسلّم على جهة العمد مريدًا بذلك التلبيس على سامع الحديث بحيث يظن أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلّم، ولا يكون في مساق ذكره لكلامه الذي أدرجه كلمة تحتمل التدليس، وذلك بأن يصل كلامه بكلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل.

الثالثة : كالصورة الثانية إلا أنه يسوق كلامه المدرَج بعبارة توهم التدليس أو يسكت بعد ذكر كلام النبي صلى الله عليه وسلّم سكتةً يسيرةً ثم يورد كلامه هو كأنه جملةٌ مستقلة منفصلة عن ما قبلها.

ثم قال : (ولا ريب أنّ السمعاني يقصد الصورة الثالثة) قلت : ولكن السمعاني ـــ رحمه الله ـــ لو سمع هذا التصنيف لأنكره ورده ؛ لأنك قلتَ عن شواهد ابن مالك إنها « مختلقةٌ «وقلتَ : « فلولا أنه عمّاها عليهم وقلت : ثم يرفده ببيت من وضعه، وقلت : « والخلوص إلى أنّ واضعها هو ابن مالك قطعًا على سبيل التدليس» « فلا ريب أنّ السمعاني سيضعها من الصورة الثانية، ابن مالك لم يأتِ بالبيت الثابت عن العرب ثم يدرج فيه كلمةً من عنده، وإنما هو ـــ برأي المؤلف ـــ يضع البيت كاملا، فلا ينطبق عليه إلا الصورة الثانية .

وممّا يروى عن الحافظ ابن حجر رحمه اللّٰه وهو من هو في علم الحديث أنه قال : [من تحدث في غير فنه أتى بالعجائب]، فكان الأولى به أن يذهب إلى علمي الجرح والتعديل ثم يفتينا فإنّ علماء هذا الفن لم يتركوالمنصوروغيره نهبًا لــقو قائل : (والذي يظهر لي أنّ الوضع في المتن على ثلاث صور)، أقول هذا إذا تغاضيتُ عن الفرق بين الوضع والإدراج، وليس لي حقٌ في التغاضي، فإليك الفرق بينهما: نقلتُ سابقا ما قاله الدكتور الطحان عن تعريف الموضوع : (هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم) وقال عن المدرج : ص ١٠٢ : (اصطلاحًا : ما غُــيــّر سياق إسناده، أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصلٍ) فابن مالك ـــ رحمه اللّٰه ـــ لم يغير سياق الإسناد؛ فلم يروِ ماروى للفرزدق ناسبًا إياه لجرير، ولم يدخل في متن البيت ماليس منه، وإنما وضع البيت كاملا، فحقيقة ما جرى به قلمك تمنعنا من قبول ماذهبتَ إليه .

والمنصور نَفَسه لا يسعفه، و قلمه لا يطاوعه فقد قال في ص ٢٣ : (أفليس تفرده بهذه الأبيات من الشعر برهانا على أنها موضوعةٌ مختلقةٌ) والاختلاق هو إيجادٌ من العدم، فعلى هذا يكون ابن مالك ـــ

نوّر الله قبره ـــ أوجدها من غير سابقة، وقال ابن عاشور ـــ رحمه الله ـــ في التنوير في حديثه عن قوله تعالى {مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ }ص ٧: (والاختلاق الكذب المخترع الذي لا شبهة لقائله) فإن كان لابن مالك شبهة فعليك إبرازها لنعتل بها وإلا فهو ... وحاشاه .

وقال في ص ٧٨ : (... فلولا أنه عمّاها عليهم حتى غاب عنهم أنه قائلها ... ولذلك انخدعوا بها فاتخذوها حجةً على المخالف) وفي ص٩١ : (فيرفده ببيتٍ من وضعه، ثم يسوقه مساق أبيات الاحتجاج مدلسًا له، فينخدع به من يأتي بعده) و التعمية أشد نكارةً من التدليس، فليس لها تخريجٌ غيرُ الكذب وإرادة المخادعة والسوء مع التعمد وسوء الطوية، وقد قلت في ص ١٨ من ردك على السُّلَمي :(...والمخادعة ضررٌ محضٌ بلاشك) !، وقلت : (انخدعوا)، ولا أظنك إلا متيقنًا من أنّ « انخدع « فعلُ مطاوَعة، « وفِعْلُ المطاوَعة كماذكره الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ــ رحمه الله ــ ص ١٥٨ من كتابه» المغني في تصريف الأفعال : (المطاوعة : هي أن يدل أحد الفعلين المتلاقيين في الاشتقاق على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير، نحو كسرته فانكسر

... وقيل مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه) فأنت على يقينٍ بأنّ ابن مالك استطاع أن يجيز عليهم خدعته فطاوعوه، فهو تعبير دقيق منك عن مرادك .

ومن شواهد انخداعهم ماورد في ص٢٩، ٣٠ من نقض البراءة :

أ ــ أنّ طائفةً من من جاء بعده رأوا في هذا الأبيات الموضوعة شواهد صريحة لا يسعهم العدول عنها...

ب ــ أنه وردت في بعض هذه الأبيات ألفاظ وأساليب لا تُعرف في شعر الاحتجاج ... فاحتج بها من جاء بعده .

ج ــ أنّ هذا الأبيات أحدثت ضروبًا من الخلط في نسبتها)

ونصُ السمعاني الذي استشهد به السُّلَمي، لا يتوافق مع ما ذهب إليه المنصور، قال السمعاني : (وأما من يدلس في المتون فهذا مطّرح الحديث مجروح العدالة، وهو من من يحرف الكلام عن مواضعه، فكان ملحقا بالكذَابين ولم يقبل حديثه) فهذه القوارع التي وُصِف بها المدلس واحدة منه تكفي لإسقاط عدالة ابن مالك، وهذه حيدة من المنصور، وفي رده على هذا الاستشهاد قال : (احتجاجه بكلام السمعاني هو في الحق حجةٌ

عليه لا له لأن السمعاني قال: (وأما من يدلس في المتون) ثم قال: (فكان ملحقا بالكذابين) وهذه من ثعلبيات المنصور، فإذا أُلحق الرجل بالكذابين عدالته تسقط أم تبقى ؟

وأما قولك : ((والذي يظهر لي أنّ الوضع في المتن على ثلاث صور) فمع عدم كفايته حجةً هو تصنيفٌ لا يُقبل، لأنه من باب الإدراج لا الوضع، قال الدكتور محمود الطحان، في كتابه تيسير مصطلح الحديث ص ٨٨ ــــ ٩١ عن الحديث الموضوع و طرق الوضاعين و دواعي الوضع وأصناف الوضاعين :

(ب . اصطلاحًا : هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم...

ــــ ٤ ــــ طرق الوضاعين في صياغة الحديث :

ــــ أ ــــ إما ان ينشئ الوضاع الكلام من عنده ثم يضع له إسنادًا ويرويه ... دواعي الوضع وأصناف الوضاعين:

ــــ ب ــــ الانتصار للمذهب ـ

ــــ ز ــــ قصد الشهرة) وابن مالك ــــ رحمه الله ــــ ، بحسب نتائج بحثك أنشأ كلاما ووضع له سندًا بقوله : «قال الطائي، قال رجل من طي، قال رجل من العرب » واختلق أبياتا ليوهم صحة الاحتجاج بها، وقلتَ باستفهامٍ تقريري : في ص ٢٣ : (...

أفليس تفرده بهذه الأبيات من الشعر برهانـًا على أنها موضوعةٌ مختلقة) قلتُ أنا: اللهم لا؛ و قلتَ في ص ٢٧ من ردك على السُّلمي : (فهذا من ما أحسب أنّ الباعث له عليه إما إيهام كثرة الشواهد الواردة في المسألة ليخلص من ذلك إلى جواز القياس عليها، وإما، لشغف التكثر والإغراب والبسوق على غيره بذكرشواهد لا يعرفونها) ويكفي هذا الكلام إسقاطا أنه دخول فيما لا دليل عليه، وأنه جعل ابن مالك من أصناف الفقرة [ز]. السابقة، ألا تكُف يارجل، وكيف أخلدتَ إلى هذا التفريع : [إما إيهام كثرة ... وإما، لشغف التكثر...] قاتل الله أُمّ الندامة .

وحين أبيتَ أن تقبل صلاح ابن مالك حاجزًا له عن الوضع وقلت في ص ٨٥ : (ولا يكبرنّ عليك ذلك مع ما ذكر بعض المؤرخين من ديانته، وصيانته) فليس من المستبعد أن يأتي أقوام يضعون امتناعك هذا سبيلاً لتصنيفه ـــــ رحمه الله ــــ مع شر الوضّاعين ؛ لأن الطحان قال عن صنفٍ من الوضّاعين : (... وهؤلاء الوضاعون قومٌ ينتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شرُ الوِضاعين لأن الناس قبلتْ موضوعاتهم ثقةً بهم) عسى الله ألا يجعل عليك أثمها وأثم من عمل بها.

في رده على الدكتور السُّـلَمي ص ٢٦ ــــ ٢٧

سلك مسلك الاعتذار لا بن مالك صراحةً وهو مما يحمد له، ولو أدرجه في كتابه لكان أسلم ؛ ومما قال : « وإذا شئنا أن نتناهى في حسن الظن به والتأوّل له في الوقوع في هذا التدليس فإنا نقول : إنّ المسائل التي وضع فيها ابن مالك أبياتـًا على ضربين:

أ ـــ (ضربٌ أراه إعمال القياس فيها رأيا، ولكن أعوزه الشاهد من السماع عن العرب فوضع بيتا أوأبياتا لتكون كالتمثيل لما يراه في هذه المسألة من حكم مبني على مجرد القياس ثم دلّس هذا التمثيل) ماً فائدة هذا المثال إذا آل الأمر فيه إلى التدليس؟، فهذا من التمطيط والحذلقة التي جُبل عليها المؤلف ؛ و مسائل القياس لا تدعو الضرورة فيها إلى تدليس الشاهد، مادام أنّ المسألة المقيس عليها ثابتةٌ بشاهد .

وإليك هذا : فهناك مسائل قاس عليها ابن مالك ولم « يدلِّـــس « لها شواهد، وإنما اكتفى بثبوت المسألة بشاهدها عند غيره، ومن هذا ماورد في شرح التسهيل قال في ج١ ص ٩٢، ٩٣ (ش: الهمزة في صحراء أو ثلاثاء... مبدلة من ألف التأنيث لا موضوعة له خلافا للكوفيين والأخفش، ويدل على ذلك ثلاثة أوجه ...) وبعد أن ذكر الأوجه الثلاثة ختم هذا بقوله : (...فثبت ما أردناه بحمد الله) ولم يؤيد قوله بتدليس

شاهد مع أن بوسعه أن يدلس كما يزعم المؤلف .
وقال أيضا في ج١ ص ١٢٤ : (... لوكانت الياء كا لتاء لساوتها في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال : افعليا كما يقال : فعلتا) فهو هنا قاس ولم « يدلِّس » شاهدًا، وقوله : « لساوتها في الاجتماع » كان بوسعه أن يقول مدلسًا كما قال الطائي ونحو هذا، ومثل هذا ـــ أعني القياس بدون شاهد ـــ يرد في أكثر من موضع من شرح التسهيل فدونكـه .
ب ـــ « وضربٌ من المسائل ساعفه فيها الشاهد الصحيح الصريح عن العرب، ووضع مع ذلك بيتا أوأكثر فهذا من ما أحسب أنّ الباعث له عليه إما إيهام كثرة الشواهد الواردة في المسألة ليخلص من ذلك إلى جواز القياس عليها، وإما، لشغف التكثر والإغراب والبسوق على غيره بذكر شواهد لا يعرفونها» قلت : كما أنّ هذا ضربٌ من الوقوع في النوايا ومر إسقاط مثل هذا الكلام قريبا.
قال هذا ليرفع عن ابن مالك معرة التدليس لكنّ قوله : « ثم دلّس هذا التمثيل « وأنه أخفى القائل ليوهم أنّ البيت مما يصلح شاهدًا، فالباحث وإن رام رفع التبعة عن ابن مالك، إلا أنّ هاجسها متمكنٌ من نفسه، كذلك هو لم يحسن الظن كما قال ؛ فالإيهام

داخلٌ في التدليس وشغف التكثر صفةٌ ذميمة قادته إلى التدليس ؛ فهو بالضربين لم يتناهَ عن سوء الظن ولم يتدانَ في حسن الظن، وما حاجة ابن مالك ـــ رحمه الله ـــ في التكثر؟ وقد أخذ بحظٍ وافرٍ من فنون العلم، وترى ويرى غيرك ما له من الشهرة ورفع الذكر وأنّ الله جعل له لسان صدق في الآخرين.

قال عن النحاة في ص٧٩ من كتابه : (وحتى رأيناهم يردون بعض هذه الأبيات ويدفعون استشهاد ابن مالك نفسه بها لجواز أن تُوجه على محمل من التأويل سائغ)، قلت : إنّ بلوغ النحاة لشواهده هذه الدرجة من التسليم أرى أنه مما يستأنس به لرفع التهمة عنه ؛ فقد همهم شأنها النحوي من حيث موافقة القواعد، ولم يلتفتوا إلى الشك في صحة نسبة الشاهد فيقولوا بالتدليس، ولو لاح لهم هذا الخاطر لقالوا به، أقول يستأنس وإن كان الذي أميلُ إليه أن أقول : يجب الأخذ به.

والرأي لا يتوجه إلى الفرح بتقليل الشواهد المقول بوضعها؛ فلوثبت بالقطع أنه وضع دليلاً واحدًا لكان هذا مسقطاً عدالتـَه، ولكن الرأي من ـــ غير التفات ـــ منصبٌ إلى نفي التهمة أساسا.

ص ٣٤ ـــ ٣٥، أراد ـــ بعبارةٍ ملتوية ـــ أن

يوضح رده في مقولة السمعاني ــ رحمه الله ـــ بأنها تؤيد رأيه، فقال بعدما التاث عليه القول، قال معتسفًا الاستدلال بتلك المقولة : (وإذا نظرنا في صنيع ابن مالك ألفيناه شبيهًا بما ذكرناه في الصورة الثانية... وهذا تدليس بلا ريبٍ عند السمعاني وغيره) وقد وضّحتُ رأيي آنفا فيٍ مفهوم هذه الصورة ، قلت : من يقرأ هذا معزولا عن مقولة السمعاني ـــ رحمه الله ـــ يظن أنه لا يرى حرجًا في التدليس، ولا بأسَ من إعادة حكمه على المدلس في المتون حيث قال : « وأما من يدلس في المتون فهذا مطّرح الحديث مجروح العدالة، وهو مِن مَن يحرف الكلام عن مواضعه، فكان ملحقًا بالكذَابين ولم يقبل حديثه) فماذا سيبقى لابن مالك ـــ رحمه الله ـــ حين يكون مطّرح الحديث، مجروح العدالة، محرفـًا للكلم عن مواضعه، ملحقـًا بالكذّابين، وفرقٌ بين سلاسة إسلوبه في كتابه وبينه هنا، فحين اعتاص عليه الإفهام التاثت عبارته، فلم يُفهَمْ منه إلا بكد الذهن، وهذه حال من أراد أن يحمل نفسه و يحملَك على رأي هو منه غريب.

ص٣٥ قال (فإن قيٍل فلِمَ لا يُلحق بالكذابين) ؟

(فالجواب أنّ ابن مالك إنما وضع هذه الأبيات في مسائل نحوية وليست في أحاديث نبوية... ولم يختلق

بها مسائل موضوعة... فيبقى على ما يستحقه فعله في حقيقة اللغة، وهو التدليس) وهذا جواب باردٌ مغسول لاماءَ فيه، فمن أفتاه أنّ الكذب مقصورٌ على الكذب في الأحاديث ؟! ثم هو يرى أن التدليس أخو الكذب، كما ورد عنده في ص ٨٤، وذكرتها سابقًا ؛ وقوله : [ولم يختلق بها مسائل موضوعة] لا يتوافق مع قوله ص ٩٤: [ليس من السهل أن نحيط بأثر أبيا ت ابن مالك في النحو، ولا أن نقيس مقدار ما أحدثته من ضعضعة لقواعده وتبديل أحكامه]

في فقرةٍ سابقة قلت : وهذا احتياط معلوم بالضرورة، وأنا أعيدها هنا بعد قوله عن ابن مالك: (فيبقى على ما يستحقه فعله في حقيقة اللغة، وهو التدليس، ولا يتجاوزه إلى أن يُسلك في زمرة الكذابين ويلحق بعدادهم إذا لا تبلغ جسامة فعله جسامة فعل من يدلِّس في متن حديث منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم) فالتنويه على الفرق بين ما رمي به ابن مالك وبين من يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم معلومٌ بالضرورة ؛ إذ لا يمكن أن يقول به أحد، وتذييل للرأي بكلامٍ لا مسوغ له .

ورد عنده ص٩ من نقض البراءة، حيث قال: (... وإنما عِوله و عِولُنا جميعًا في معرفة ابن مالك على

ما نقله المؤرخون والمترجمون ... وهم على كل حال إنما يحكمون على الرجل بما يرون من ظاهر أمره، وقد تخفى عليهم دقائق أخلاقه وبواطن أحواله) ساق هذا التذييل البارد ليقول أمرًا لا يماري فيه أحد، وهي من تذييل النابغة الذي سبقت الإشارة إليه، وهذا الكلام يقال لو أننا دعونا إلى تطهير ابن مالك من كل عيب، وأنا لا أقول «" قد تخفى «» لكن أقول : بل إنها تخفى عليهم دقائق أخلاقه وبواطن أحواله، كما أنّ هذا كلام عام ينطبق على أي شخصٍ تـُرجِم له.

في ص ٢٧ : (... وأيًا ما يكن ذلك فليس من بين هذه الأغراض القصدُ إلى إفساد العلم والعبث به) ثم قلتَ في ص٢٩ : (... فإ ن ذلك لا يكون إلا عن إرادةٍ للتعمية على المخاطب لكي يحسب هذا الشعر من ما يُحتجُ به... فهذا كله ينفي أن يكون إخفاء النسبة قد وقع من ابن مالك عفوًا من غير قصد وتعمد) تزكيته ـــ هداه الله ـــ لابن مالك في ص ٢٧ هوت إلى مكانٍ سحيق في ص ٢٩.

قال في ص ٤٠ من نقض البراءة : (... على أنّ العلماء لم يعرضوا لهذه القضية ـــ يعني الشك في أبيات ابن مالك ـــ أصلا بإثبات ولا نفي) قلت : هذا مما جرى به عرف الناس مذ كان ناس لأنّ الناس

علماءهم وعامتهم إذا حصل لأمرٍ من الأمر استفاضة في القبول فهم يبقون على ثلَجٍ صدورهم في هذه المسألة، وهذا أصلٌ في كل أمرٍ وقرن.

والدّهر آخِرُه شبهٌ لأوّله   قومٌ كقومٍ وأيّامٌ كأيامِ

وقال في الصفحة نفسها عما يراه من أسباب سكوت العلماء : (... فقد يكون الحاملُ عليه أحيانًا الغفلة أو نقص الاطلاع على تفاصيل المسألة أوحاجز الجبن أو أُخذة العظمة أو إسار التقليد أو غير ذلك)

وهذه الأسباب وإن كان حامل المؤلف على قولها ظنيا، وغير جازم حيث قال : « فقد يكون » وقال: « أحيانا » إلا أنّ الإيضاحَ أسلم، فأما نفي الغفلة فهذا العيني وبراوية المؤلف نفسه علّق على أحد الأبيات بقوله : «والظاهر أنه من كلام المحدَثين » ، وقال عن بيت آخر : « قيل إنّ قائله من المولدين »، وأوردتُ في كلامٍ سابق قول أبي حيان عن أحد الشواهد: « لعله مصنوع » .

وأمّا نقص الاطلاع، فإنّ وروده على ذهن المؤلف عجيب، وهذا عائدٌ إلى تشقيق الأدلة التي يلجأ إليها، أو أنه ــــ كما ذكرت في موضعٍ سابق ــــ قالها بغير وعيٍ منه، كما قال هو هذا عنَ ابن مالك، وهي تعلةٌ ليسَ لقبولها سبيل مع كثرة الواردين على مؤلفاته

تعلمًا وتعليما ومنها التي فيها الشواهد مثار البحث، وأما حاجز الجبن فإننا نعرف ما رماه به أبو حيان من تناقض وغفلة ودعوى الاجماع ونحو هذا، ومثل هذا يقال في الرد على احتمال أُخذة العظمة فلم يتهيبوا من مآخذته فيما خالفوه فيه، وهذا ابن هشام يقول عن رأيٍ ذهب إليه ابن مالك وسبق تفصيله: « ... فلا تحقيق فيه » وأمّا إسار التقليد فليس بدعًا بابن مالك، فالعلماء في كل فن لهم بنون وحَفَدة، ولا أحسبك إلا ذاكرًا فضل من علّمك مقلدًا له في بعض رأيه أو أسلوب تعليمه، وهذا أمرٌ جرت به سنة العلم ؛ والعلماء كما رأيتَ لم يسكتوا عن إبانة خللٍ في رأي يرون الحق خلافه، وفي الفصل الخامس شفاء.

في ص ٤١، ٤٢ ذكر موجبات اطِّراح حسن الظن بابن مالك، وهي في الجملة متينةُ مقبولة لو صح تدليس الأبيات ؛ ومما قال : (... لما يفضي إليه من إفساد الرواية وتفشي الوضع ... فلا بد إذن من اطِّراح حسن الظن إذا كان حسن الظن هذا سيكون حائلا دون النظر بعين الإنصاف) ثم قال : (هذا مع أنّ وصف ابن مالك بالتدليس هو في الحقيقة من إحسان الظن به لأنه كان يمكن وصفُه بالكذب كما فعل بعضهم ... لأنّ التدليس لا ينافي الصلاح ...) والمنصور يقول هذا

مع أنّ ابن مالك لم ينجُ من وصفه بالاختلاق وبأخ الكذب، وهذا تخليط أراد به النِصفة ولكنه حام ولم يقع .

والجملة الأخيرة [لأنّ التدليس لا ينافي الصلاح] نوافق عليها لو أشار إلى أنه يقصد بالتدليس ما قصده علماء الحديث من أنه الإرسال الخفي، الذي سبق القول فيه وبيانه .

قال السُّلَمي في تبرئته ص ١٦٦ : (أنه بالبحث غير المستقصي تبين براءة ابن مالك من ثلاثين بيتًامن الأبيات التي جزم الباحث «يعني المنصور»بصناعته لها) قلت في كلامٍ سابق : والرأي لا يتوجه إلى الفرح بتقليل الشواهد الموضوعة؛ فلوثبت بالقطع أنه وضع دليلاً واحدًا لكان هذا مسقطاً عدالته، ولا شك أنّ نتائج بحث السُّلَمي توهن رأي المنصور.

قال في نقضه ص ٤٤ : (وقد كنت ذكرت في كتابي أني لم أعتدّ بما تفرد به العيني... رأيت له عددًا من الأوهام في النسبة) قلت : الأوهام التي ليست من سجية الواهم، وإنما تجري مجرى ماكُتب عليه من نقص البشر، لا يُعتد بها مسقطةً للعدالة، وفي بحثٍ لي عن توهيمات ابن هشام رحمه الله في كتابه مغي اللبيب أحصيت مايقرب من سبعين توهيمةً ولم أرَ في أيٍ منها أنّ بن هشام أسقط عدالة أحدهم، وابن مالك

مما جرى توهيمهم رحم الله الجميع، وسيأتي الاقتباس من هذه التوهيمات في الفصل الخامس.

في ص ٦١ من النقض جرى حديثه عن أهمية التذوق : (... على أنّ التذوق في الأبيات الكثيرة والقصيدة الطويلة أصدقُ وأجدرُ بالإصابة منه في البيت والبيتين، فإن البيت والبيتين لقصرهما قد تستبهم فيهما أحيانًا آيات الصنعة ودلائل التوليد) قلت : هذا كلامٌ نفيس يحمد له حين يجريه في الموازنات الأدبية، وكما قلت سابقا إنه لو نحا هذا النحو فسيكون له لسان صدقٍ في الآخرين، ولو أفرغ جهده في مثل هذا لنفع وانتفع .

وبالجملة فالمنصور لا مراء بأنه مُنح بلاغة اللفظ وحسن الصياغة إ إلا أنّ إغراقه فيها يحرفها أحيانا كما وصف حال السّلمي مع ابن مالك، وهو في مواضع من كتابه يسوق آراءه بأسلوب مكرر ممل، وهذا عائدٌ إلى حداثة التجربة في البحث والتأليف، ويغيب عنه أنّ الأحكام العامة تكون بعد استقراء يذكره الباحث، كقوله : (ولم أجد العرب الأوائل تستعمل هذا الفعل متعديا بهذا المعنى وإنما يقولون : « عيّن عليه فيجعلونه لازمًا) وهذه دعوى عريضة، رقى بها مرقى صعبا بدعوى الإحاطة، وهو يعلم أنه لم يقم باستقراء كل ماورد عن العرب، وهي جملةٌ ترد في كتب الأوائل

كالخليل وسيبويه وأبي عمرو، فهم الذين عاصروا وشافهوا.

ومن العيوب الموضوعية أنه جعل عنوان الفصل الثاني: « الحكم على ابن مالك « ولم يقل : الحكم على شواهد ابن مالك، ومن ضعف الإنصاف عنده أنهم حين قالوا عن هشام الكلبي: « إنه كان يزرِّف في حديثه أي : يكذب فيه ويتزيد « اعتذر له وقال : « وليس لذلك عِلَّةٌ في ما نعلم إلا أنه كان واسع الرواية، غزير الحفظ، وكان عنده ماليس عند غيره « قلت : أفلا يسعَ هذا العذرُ ابنَ مالك؟ وقد شُهد له بمثله، اضطرابه في الحكم على ابن مالك : (والحق أنّ ابن مالك لم يكن كذّابا) ثم قال بعدها بسطر يصف صنيع ابن مالك : (...فيرفده ببيتٍ من وضعه) في مواضع من استدلاله يفتقر إلى إيراد النظير المقوي لحجته، كأن يقول وهذا التساوق موجود أوشائع بين الشعراء مثل ماورد عند فلان وفلان ويورد الأبيات.

وحين نقرأ كتابه مقرونا بكتاب البدري، فإنّ المنصور أوضح في إبانته، وقد تجد في جمال أسلوبه ما يبل العروق من يبس الاتهام، و البدري أكثر استقصاءً في تحري المسألة، وبنى كتابه على مقدمة عقّبها بتعريف بابن مالك [خلقه علمه مصنفاته شواهده]،

تحدث عن صناعة الشاهد الشعري قبل وعند ابن مالك وهذا تميز به عن المنصور ثم ختم بخاتمةٍ أكد فيها أنّ رأيه في ابن مالك غير حميد، وأن شواهده وجدت طريقها إلى كتب النحويين المتأخرين وذكر خمسةً منهم محصيا مع كل نحوي ما وجده عنده من شواهد ابن مالك التي يرى أنها مصنوعة، وقال البدري عن كتابه إنه يقدم رؤية جديدة، ودعا لأن يعطى حقه من الاهتمام والنقد، ورأى في نهاية خاتمته أن نحذف شواهد ابن مالك الشعرية التي ذهب إلى أنها مصنوعة، واعتمد على مائة وخمسة مراجع، ومن حيث الطباعة فكتاب المنصور أمتن حيث خلا من الأخطاء الطباعية بخلاف كتاب البدري، وواضح فرق التجربة البحثية بينهما فالبدريُّ أمكن .



ما بعد قراءة كتاب
» المنصور «



وهذه البعدية سأذكر فيها طرفًا من نشاطه العلمي والبحثي ؛ فهذا حقٌ له وهو من لوازم الوساطة لئلا تقتصر على القراءة النقدية لكتابه التي قد تجلب حرج الصدر، وتذكيرًا أعيد ما ذكرته في المقدمة : [وليعلم أنّ المخالفة بالرأي ليس من لوازمها بغضُ المخالف؛ ولا أنسى الإشارة إلى أني استفدت من أدبيات المنصور وبيانه.

فالمنصور له نشاط في النشر رأيت طرفا منه في مدونته [مدونة فيصل المنصور] من هذا :

أولاً : مقالة عُني فيها بالضبط اللغوي لبعض ما جاء في معلقة إ مرئ القيس ؛ ومما ورد فيها :

١ــــ(بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل). (الدّخول) بفتح الدال لا بضمها. وهو موضع.

٢ ـــ (فجئت وقد نضَت لنوم ثيابَها). (نضَت) بتخفيف الضاد لا بتشديدها، أي: خلَعت وألقَت. وهي الثابتة عن المتقدمين الثقات. وذكر أبو العلاء في «رسالة الغفران» أن من المعلمين من ينشدها بالتشديد، ولكنه لم ينسبه إلى عالم، وضعّفَه

٣ ـــ (من السيل والغُثاء فَلْكة مغزَل). (فَلْكة) بفتح الفاء. ويجوز الكسر. ولا تُضَمّ.

له مقطعات شعرية منها :

هذي الدِّيار، فقِفْ واستنطِقِ الحجَرا
واذرِف دموعَكَ في ساحاتِها دِرَرا
يا ليت شعري وقد قفّت حمولُهمُ
ولم يُنيلوك من مّا تشتهي وطَرا
هل واصلٌ حبلَ مَن أهوى مودّته
أم عائدٌ ليَ من عيشي الذي غبَرا؟
نظرتُ فانفضّ دمعي ما أكتِّمُه
إن المُحِبّ معنًى حيثُما نظرا
كنّا وكانت لنا الأيامُ ضاحكةً
تُرخي علينا – ولم نشعر بها ــ سُتُرا
أيامَ أهتزُّ ريّانَ المُنى طربًا
كالعودِ يهتزُّ في أغصانه نضِرا
أغدو على اللهوِ واللذاتِ مغتبِطًا
حينًا وأسحبُ ذيلَ الأنسِ مفتخرا
يا لهفَ نفسي على عهدِ الصِّبا، فلقد
ولّى وأعقبَ في قلبي له ذِكَرا!
ولّى وللدّهرِ في حالاتِه غِيَرٌ
مستوفِزاتٌ، ومَن ذا يأمَنُ الغِيَرا؟

من آرائه في رواية الشعر والأدب أنّ لامية العرب ليست للشنفرى : (...أرى أنها مصنوعةٌ، صنعَها خلفٌ

الأحمرُ (ت١٨٠) ثم يمضي مؤيدًا رأيه بنظرات ناقدٍ واع : (... فأمّا متنُ القصيدةِ فإنك لتقرؤها فتعجَبُ من طولِها مع ترتيبِ معانيهَا وأنّ التحوُّلَ فيها من معنًى إلى معنًى لا يكونُ إلا بعدَ استيفائه على نحوٍ لا يشبِه شعر الشنفرَى ولا يكادُ يشبه شعرَ الصعاليك ولا شعرَ الجاهليين عامّةً وكأنّ واضعَها أرادَ أن يُفرِغ فيها جميعَ ما يعرِفه من أحوالِ الصعاليكِ وطرائقِ معيشتِهم وضروبِ أخلاقهم. ولذلكَ لا تجِد لها مناسبةً ولا ترَى فيها أخبارًا، والأعلامُ المذكورةُ فيها قليلة بالنسبة إلى الأعلام المذكورة في تائيته)

والتائية التي يعنيها الباحث هي التي مطلعها:

ألا أمُّ عمرٍ أجمعت ما استقلتِ
وما ودعت جيرانها إذ تولتِ

وله مسائل نحوية متفرقة:

١ـ - س: هل يجوز إسكان آخر الفعل الماضي إذا كان ياءًا نحو (لقِيْ)؟

ج: اختلف النحاة في ذلك فعده ابن عصفور من الضرائر وأجازه ابن مالك في الكلام. وهو الراجح. ومن شواهده قراءة الحسن ((وذروا ما بقيْ من الربا)) والأعمش ((فنسيْ ولم نجد له عزمًا)) وأبيات من

الشعر معروفة.

٢ ـ - س: لم لا نعرب اسم (كان) وأخواتها فاعلًا، وخبرها مفعولًا به؟

ج: لأن المفعول هو الذي يقع عليه فعل الفاعلِ، فإذا قلت: (ضربَ محمدٌ زيدًا) فإن الفعل وهو الضرب وقع من محمدٍ على زيدٍ، وهذا لا يسوغ في (كان) وأخواتها لأنك إذا قلت: (كان محمدٌ كريمًا) فالفعلُ وهو الكون لم يُوقعه محمدٌ بـ(كريم) لأن الكون فعلٌ لازمٌ لا يتعدّى، والكريم هو محمدٌ نفسُه. ويزعم بعض النحاة أنه لا يدلّ على حدثٍ، وإنما يدُلّ على مجرّد الزمانِ لأنك تقول: (محمدٌ كريمٌ)، فإذا أدخلت عليه (كان) فإنك لا تعدو أن تكون نقلتَ زمان الجملةِ الاسميّة من الاستمرار إلى المضيِّ.

س: ما حركة ميم (المناخ) الضم أو الفتح؟

ج: حركتها الضم (المُناخ) لأنها اسم مكان من (أناخ) الرباعي بمعنى (أبرك بعيرَه). وقد يُراد به عموم الإقامة والنزول على الاتساع. ومنه الأبيات: (ومُناخ غير تئية عرّسته) (كذب العواذل، لو رأين مُناخَنا) (ومُناخ نازلةٍ كفيتُ وفارسٍ) وغيرها.

ولا يُعرف (ناخ) الثلاثي، بيد أنه سُمع عنهم

(النّوخة) بمعنى الإقامة، وظاهره أنه اسم مرة من الثلاثي (ناخ)، فقد يجوز أن يكون استُعمل وأميت، وقد يجوز أن لا يكونوا استعملوه قط كمفرد (المحاسن)، وقد يجوز أن يكون من (أناخ) على غير قياس كـ(العِمّة) و(الخِمرة) إذ هما من (اعتمّ) و(اختمر). ولهذا لا ينبغي أن يُقدم على إجازة (ناخ) إلا ببرهان ظاهر.

وإطلاقُ (المُناخ) على حالة الجوّ مولّدٌ حادث على سبيل التشبيه. وذلك أنهم يلتمسون في أماكن إقامتهم أن تكون مطمئنة سهلة غير غليظة.

ولهذا قال الشاعر:

وبما أبركها في مُناخ

جعجع ينقَب فيه الأظلّ

قلت : وتمام الأشطر السابقة :

الأول :

ومناخ غيرتئية عرّسته

قمن من الحدثان نابي المضجع

الثاني :

زعم العواذل أن ناقة جندب

بجنوب خبت عريت وأجمت

كذب العواذل لو رأين مناخنا

بالقادسية قلن لج وجنت

الثالث :

ومُناخ نازلةٍ كفيتُ وفارسٍ

نهِلت قناتي من مُطاه وعلتِ

كذلك له بحثٌ بعنوان : (المساوئ) أبا لهمزة هي أم بالياء ؟ منشور في مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية العدد الرابع عشر ذي القعدة ١٤٣٨هـ، أطال وفصل فيه ووثقه من مصادر عدة ؛ وهو بحثٌ دقيقٌ غيرُ ذي شعب وما هذه صفته فإنّ الغالب فيه الإحاطة ؛ فالبحث في دقيقةٍ محددة من دقائق العلم أجمع للذهن وألمٌ للشتات وأدعى للتبصر.

رأى أن يستلّ بحثه من هذه المجلة ثم وضعه مفردًا فجاء في خمس عشرة صفحة؛ أعجبني بيانه في المقدمة الذي قلت عنه سابقا : « وقد تجد في جمال أسلوبه ما يبل العروق من يبس الاتهام « ورأيت أن أنقل مقدمته هنا كاملة؛ لأنّي أحس بأنه جعل كلمة [المساوئ] تتحرك بين السطور حيث قال : (كلمة [المساوئ] كلمة كثيرة الذكر بعيدة الصيت فاشية في الكتب وعلى الألسن، وقد اجتمعت فيها مع ذلك جملةٌ من العجائب قلّما تجتمع في كلمة!

فواحدةٌ أنك تراها في صورتين صورةِ الهمز « المساوئ « وصورة الياء « المساوي « وربما صادفتها

في الكتاب الواحد بالهمز وبالياء.

وثانية أنك إذا استفتيت فيها المعاجم القديمة لم ترجع من معظمها بشيء، فقد ضربتْ دونها حجابًا مستورًا من الجمجمة والإبهام، فهي لا تشفي غُلتك منها ولا تجلو حيرتك فيها.

وثالثة أنك إذا تتبعت خبرها في غير المعاجم لم تجد فيها على كثرتها رأيًا صريحًا في ضبط هذه الكلمة ما خلا كتبًا قليلة أكثرها ناءٍ عن الأيدي والأبصار، ثم ألفيت مصنفي هذه الكتب القليلة التي عرضتْ لها بين موجب للهمز مخطِّئ للياء، وبين موجب للياء مخطِّئ للهمز، ثم وجدت كل فريق من هذين الفريقين لا يعلم أنّ فريقًا آخر يرى فيها خلاف رأيه وهذه العجيبة الرابعة.

وخامسة أنك إذا فحصت عنها من جهة الرواية والدراية وجدت ما ظاهره تأييد الهمز ووجدت ما ظاهره تأييد الياء، فمن الأول دليل اشتقاقها إذ هي مأخوذة من [السوء] ومن الثاني قولهم : [الخيل تجري في مساويها] هكذا نراه مضبوطًا في الكتب، والبيت المشهور لعبد الله بن معاوية :

ولكن عين السخط تبدي المساويا

ثم قال مبينا منهجه في هذا البحث : (... من

أجل ذلك رأيت أن أحقق هذه المسألة وأبيّن وجه الصواب فيها مستعينا بالله، وسأعرض أولُ جميعَ ما وقع إلي من الشواهد التي ظاهرها صحة الاحتجاج بها ثم أردفها بمقالات العلماء مرتبةً زمنيا ثم أعطف عليها بما تقضيه من الرأي والنظر والتمحيص، ولن أحتج بشيء من ضبط القلم لغلبة الخطأ عليه وكثرة التصرف فيه من قِبَل النساخ والمحققين، ومتى ذكرت شاهدًا محتمِلاً لأوجه أخرى يخرج بها عن الاحتجاج بينت ذلك إن شاء الله)

وبعد أن بسط القول في مسألته قال في ختم بحثه : (وننتهي من هذا كله إلى أنه يجوز في هذه الكلمة وجهان [المساوئ] بالهمز و[المساوي] بالياء، وأنّ الأصل منهما الهمز، وأن الياء لغة أهل الحجاز ولا سيما قريش، وأنها ذاعت في غيرهم من العرب وغلبت على لسان المولدين من علماء وشعراء وعامة حتى استحقت أن تفضُلَ أختها في الفصاحة وإن كانت لغة الهمز صحيحة فصيحة وجيّدة مرضيِّة)

وله بحثٌ بعنوان [نقد دعوى الفوائت الظنية] نشره في ١٤٤٠/٦هـ، وهو بحث نقد فيه رأيًا للدكتور عبد الرزاق الصاعدي، والمقصود بالفوائت الظنية كما ذكره في بحثه منسوبا إلى الدكتور الصاعدي : (

تعني أنّ ألفاظًا عربية فصيحة كان العرب يعرفونها ويستعملونها في عصر الاحتجاج وأيام نقاوة السليقة فات العلماءَ تدوينها)

ومما جاء في نقده : (نعم قد يجوز أن يكون قد فات العلماءَ شيءٌ من اللغة لم يدونوه، ولكن ينبغي أن نعلم أنّ ذلك متى قيس إلى ما دونوه وحفظوه كان نزرًا يسرًا متضائلا)

قال عن تقصي العلماء : (... كانوا يتوخون من يقدم إلى الحواضر من الأعراب فيسائلونهم ويستقطرون أخبارهم ... بل إنّ كثيرًا من العلماء رحلوا بأنفسهم إلى البادية وشافهوا العرب وأخذوا عنهم ... وقد انضم إلى شغفهم هذا بالعلم اختلاف عللهم وأسبابهم)

ثم تعقبه الدكتور الصاعدي ببحثٍ عنوانه : [تدليس المنتقد وكشف مغالطاته وبطلان نتيجته] وقع في جزئين، الأول في شعبان ١٤٤٠هـ والثاني في رمضان ١٤٤٠هـ.

فرد هو على الصاعدي ببحثٍ عنوانه : [التعليق على تدليس المنتقد وبيان سقوط دعوى الفوائت الظنية] بتاريخ غرة المحرم ١٤٤١هـ، افتتحه بجميل أسلوبه ومما جاء في تعليقه : [... وجدته على ثلاثة أقسام فقسم منه أفاض في القول في قضايا، منها ما

ليس محلاً للنزاع، ... وقسم آخر خلّل به أنحاء رده حتى لا تكاد تخلو منه صفحة، وهو ما بثه علي من مرسل التهم وعُوران الكلام ... وقسم ثالث عرض فيه لصلب القضية ومثابة الخلاف منها وكابد الاحتجاج لها والمحاماة عليها ولقي في ذلك مؤنة شديدة وعنتًا فادحا]

ثم دخل إلى تعليقه وقسمه إلى :

١ـــ تحرير محل النزاع.

٢ ـــ سقوط دعوى الفوائت الظنية .

ثم ختم بقوله : [وإذن فنسبة احتمال أن تكون الألفاظ العامية التي لا تعرف في معجم ولا توجد في كتاب قط فائتا صحيحا غير مدون تبلغ عندالمقلِّل (٥. ٠٪) أي أقل من (١٪) وتبلغ عند المكثِّر وعلى التنزل الشديد(٢٣٪) وكلا النسبتين وهمٌ في اصطلاح العلماء لأن مالم يبلغ ٥٠٪ فهووهمٌ فحق اسمها أن يكون (الفوائت الوهمية)

وكلا البحثين من المنصور أو الصاعدي جديرٌ بالقراءة المتأملة، ولم اقتطف من بحثَـي الدكتور الصاعدي مع ما لقلمه من ثقل في موضوعات لغوية كثيرة لأنّ الحديث لا يتعلق به، ومن أراد الاطلاع فالجزآن موجودان على الشبكة.

ومن الاحتفاء بجهوده العلمية فإنّ هناك مجموعًا باسم : جامع الأجوبة والفوائد اللغوية للشيخ/فيصل المنصور على الأسئلة التي وجهت إليه في حسابه بموقع «آسک»[أكثر من ٢٥٠ سؤال وجواب](في اللغة، ونحوها، وصرفها، وأدبها، وما يتعلق بها من علومها وكتبها) جمعه أبو زارع المدني.

ولمقتضيات التنظيم قسّمت الكتابَ فصولاً، وكان من الجائز أن يكون على نمطِ الكتبِ المرسلة أي التي من غير فصول فيكون الكتاب قطعةً واحدة، لهذا فلا ينبغي أن تقرأ ما رددتُ به على المنصور منبتًا عما رددتُ به على البدري، ولا ما رددتُ به على البدري منبتًا عما رددتُ به على المنصور؛ فكلا الرجلين طاعنٌ في ابن مالك، فما قلته عن أيٍ منهما جائزٌ ـــ إن وُجد مسوغه ـــ أن يُجرى عليهما معا وهذا التنويه سأعيده قبل الفصل الثاني وقبل الفصل الرابع

الفصل الرابع
قراءة كتاب
صناعة الشاهد الشعري
عند ابن مالك الأندلسي

المؤلف
الأستاذ الدكتور/نعيم سلمان البدري،
رئيس قسم اللغة العربية كلية التربية.
جامعة واسط

الطبعة الأولى ٢٠١٠م، الينابيع،
طباعة، نشر، توزيع، سورية ــــــ دمشق



وبنى الدكتور سلمان كتابه على مقدمة بين فيها جملةً من الدراسات التي قامت حول ابن مالك في العراق خاصة، وأشار إلى أنه لم يجد من الدارسين القدماء والمحدثين من شك في نزاهة ابن مالك عقّبها بتعريف بابن مالك [خلقه علمه مصنفاته شواهده]، تحدث عن صناعة الشاهد الشعري قبل وعند ابن مالك وهذا تميز به عن المنصور ثم ختم بخاتمةٍ أكد فيها أنّ رأيه في ابن مالك غير حميد، وأن شواهده وجدت طريقها إلى كتب النحويين المتأخرين وذكر خمسةً [ابن هشام، ابن عقيل، بدر الدين العيني، الأشموني، السيوطي] محصيا مع كل نحوي ما وجده عنده من شواهد ابن مالك التي يرى أنها مصنوعة، وقال عن كتابه إنه يقدم رؤية جديدة، ودعا لأن يعطى حقه من الاهتمام والنقد، ورأى في نهاية خاتمته أن نحذف شواهد ابن مالك الشعرية التي ذهب إلى أنها مصنوعة، واعتمد على مائة وخمسة مراجع، ومن حيث الطباعة فكتاب المنصور أمتن حيث خلا من الأخطاء الطباعية بخلاف كتاب البدري، وواضح فرق التجربة البحثية بينهما فالبدري أكثر نضجًا.

قال البدري في ص ٥ من المقدمة : (ولم أجد بين الدارسين القدماء والمحدثين من شك في نزاهته

أو طعن في أمانته) وضع ثلاث علامات تعجب !!!، ثم قال : (غيرَ أنّ البحث العلمي أظهر بجلاء ووضوح أنّ القدماء ـــ مع تقديرنا لحسن ظنهم قد خُدعوا فيه كما خُدع فيه المحدثون، وأنّ الرجل ـــ كما سنكتشف ـــ مزورٌ كبير، ومخترعُ أكاذيب من الطراز الأول، وأنه صنّاعُ شواهد كان يخترع القاعدة النحوية ويصنع شواهدها...)

قلت : إذن هذه هي القاعدة وهذا هو الرأي الذي سيسير عليه المؤلف في كتابه.

فعلى بركة الله وتسديده نبدأ

قال المنصور ص٩ في كتابه عن كتاب البدري : (فما راعني ... إلا كتابٌ حديثُ الصدور عنوانه [صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي] لرجلٍ اسمه نعيم البدري ... فرأيته قصّر وأخطأ، وأخلّ كثيرًا ووجدته رمى ابن مالك بالكذب من غير دليلٍ صحيح ولا بينةٍ ظاهرة)

حين تقرأ هذا تقول إنّ المنصور يشحذ قلمه متحرفًا لدفاعٍ يرد به على البدري ويظهر الحقيقة، وسيُسمعُك صَوتَ الحكل بحجته، ولكنه لم يزدفي كتابه على تغيير العنوان ومؤدى الكتابين واحد بل هو في عنوانه أظلمُ وأطغى ؛ حيث قال : [في شواهد

النحو]، وشواهد النحو فيها الشعر والنثر، وفيها القرآن والحديث ؛ فهو عنوانٌ موهم، وهو لا شك يقصد الشواهد الشعرية، إلا أنّ هذا لا يعلم إلا بعد قراءة الكتاب .

فدخل مع البدري فكان من المدحضين، وما هذه إلا محاولة لإضفاء التجديد على مذهبه، والتزين بدثار العدالة، فلم يورد أمثلةً من كلام البدري يدلل بها على التقصير أوالخطأ أوالإخلال، ثم يسعى إلى إبطال هذا التقصير والخطأ والإخلال، ومن بعدها يبني كتابه على رأيٍ خلّاق مبنيٍ على الموازنة العادلة مبينا ما أغرى به القارئ من اعتراضه على البدري، بل إنّ قارئ الكتابين يجد أنّ المنصور أخذ من منهج البدري، ولعل هذا ما دعاه ــــ من غير تصريح بالأخذ ــــ إلى أن يصف البدري بصفات الكمال، فهولم يستطع خروجًا من موافقة البدري بل والإعجاب به فقد قال ص١٠عن كتاب البدري (...وإن كان هو ــــ يعني البدري ــــ أول من شق الطريق، وابتدر الراية، وصدع بهذا الرأي) و ــــ قلت سابقا إنّ هذه صفاتُ كمال فوصْفُ نعيم بهذا فيه تصدير لرأيه وموافقةٌ لما ذهب إليه وإذاكانً يقصد بقوله « وماراعني « أنه فوجئ بنسبة الكذب والتزوير من البدري فلا لأنه قال عن ابن مالك: (فهو

بريء من هذه التهمة وإن كان متلبسًا بأختها وهي (التدليس) وواقع الأمر أنّ كلا الرجلين أجحف في حق ابن مالك، عليه رحمة الله ورضوانه، ولكن الأمر بإمامته استقرّ على قعر.

والبدري عقد عنوانًا ص١٠ نقل فيه طرفًأ من ثناء العلماء على ابن مالك، ثم ذهب ينقض هذا، ويختلف عن هذا فكر المنصور ؛ فهو يرى اطراح الثناء وعدم اتخاذه منزهًا لا بن مالك قال في ص ٨٥ : (ولا يكبرنّ عليك ذلك مع ما ذكر بعض المؤرخين من ديانته، وصيانته) وقوله : « بعض المؤرخين « حين يسمعها من لم يقرأ من ترجموا لا بن مالك فيظن أنّ الثناء وقع من القلة القليلة وهذا غير صحيح ومخالف للواقع، فهل هو تدليس من المنصور؟ الحكم للقارئ .

وهذا لا يعني أنّ البدري أخذ بثناء العلماء فكلاهما رامٍ لا بن مالك محاولٌ إسقاطه، لكنّ قدحهما لقمةٌ في شدقٍ غرثان، البدري يعرض البيت الذي يرى صناعته ومعه القاعدة ثم يناقشها مستعرضا شاهدها استعراض عالم نحوي.

بدأ البدري بعد المقدمة بالتعريف بابن مالك، ثم أشار إلى مصنفاته وإلى شيء من خلقه وما قيل عنه مما عُرف به من دين وعبادة و من إجلال من علماء

عصره، ولكنه يرى أنهم خُدعوا ! فقلت : خُدعوا حتى شاء الله أن يدرك العلم وأهله على يد البدري!، ثم أبان طرفا من تاريخ صناعة الشاهد الشعري، والصناعة الشاهد الشعري وذكرتها سابقا بشيءٍ من التفصيل، بعدها دخل لب الكتاب « صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك»

خلت المقدمة من عناصر أساسية تذكر في المقدمات ؛ فجاء الكتاب بمقدمةٍ هزيلة إذ المقدمة جزءٌ من الكتاب وتعبيرٌ عن جانبٍ من شخصية المؤلف ؛وفيها وصفٌ دقيق لخطرات الفكرة مذ كانت نطفة في الذهن؛ فهي السيرة الذاتية للكتاب، ففيها وصف للتمنع والاستعصاء أوالاستجابة والقبول، وإبانة عن لقاح هذه الفكرة في الذهن، وتوالد الفصول والمباحث ومافيها من دقائق ومن عسرٍلولادة فكرةٍ أومن انسيابٍ لأخرى، ومن المفيد أن يعود البدري إلى مقدمة كتاب [تغيير النحويين للشواهد] تأليف الأستاذ الدكتور/ علي محمد فاخر ليرى المنهج في مقدمات الكتب التي تبحث في هذا الموضوع، كذلك فإنّ مقدمة المنصور أكثر إبانة عن الموضوع.

ذكر في المقدمة أربعة أمثلة يراها من مخترعات ابن مالك رحمه الله، وحجته في ذلك أنها لم ترد في

مصدرٍ قبله، وهذا أمرٌ فيه مجازفة علمية لا يُسلّم لها بها، فهو لم يحط ولن يحيطَ بما كان من علم قبل ابن مالك، ومن لوازم دليله أنه من الممكن أن توجد في مصدرٍ قبل ابن مالك، فليس من الحق أن نأخذ بقول البدري نافيا لصحتها، فالحق والعدل يوجبان علينا وعليه قبولها أوالتوقف، فنحن لا نستطيع الإحاطة بما سبق، و عدم معرفته بذلك لا تنفي وجودها، فهذا هو ما وصل إليه علمه حسب ما توفر له من مصادر، ولوتوقف كما توقف القدماء والمحدثون لكان له أنجى، مع أني جازمٌ بأنّ القدماء لم يروه صانعًا ولا كاذبًا، لكنّ هناك أمرًا استحكم في أذهانهم من صدق ابن مالك فأجروه مجرى المتيقن فلا حاجة بهم إلى الإشارة إليه، أقول هذا مع تقديري لما ألمسه من محاولة بحثية جادة من الدكتور نعيم .

ونقل في ص ١١ عن الدكتور طه محسن في تحقيق كتاب [شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح] عن رأيه في شواهد ابن مالك : (... أنّ عدد الأبيات التي انفرد ابن مالك بالاحتجاج بها ولم يسبقه إليها النحويون هي ١١٠ بيت) إهـ أقول: من يقرأ هذا يظن أنّ الدكتور طه محسن يذهب إلى الطعن بابن مالك، ولكن الحقيقة أنه قال

في ص٣٦ : (... إلا أن إغفاله نسبتها إلى المصادر أو إلى قائلها أورواتها قد يثير حولها شبهة <u>يجب أن يبرأ منها المؤلف</u>)

هذا ومما جاء في الموسوعة العقدية إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف : (كثير من المتناظرين قد يجعل عمدته في نفي وجود أمر ما، عدم علمه بالدليل على وجوده، والأصل أن عدم العلم بالدليل ليس علماً بالعدم، وعدم الوجدان ليس نفياً للوجود، فكما أن الإثبات يحتاج إلى دليل، فكذلك النفي يحتاج إلى دليل...فالدليل يجب فيه الطرد لا العكس، بمعنى أنه يلزم من وجوده الوجود، ولا يلزم من عدمه العدم، أي عدم المدلول عليه، قال تعالى: {بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ}يونس ٣٩، أقول : إذن فهذا مآل ما ذهب إليه البدري؛ فهو كذّب بما لم يحط به علمُه.

ولوتوسع البدري عن عَـلَمين لا ينفك عنهما ذكر ابن مالك، وهما أبوحيان صاحب كتاب « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك « والعَلَم الآخرهو : « بدر العيني» صاحب كتاب : المقاصد النحوية في شرح شروح شواهدالألفية، و صاحب كتاب (عمدة القاري في شرح البخاري)على الجميع رحمة الله ورضوانه،

لضعفت قيمة الاستقصاء التي ذكرها، بسبب ما عُرفا به من استقصاء، ولما أثنيا به على ابن مالك.

والأبيات التي ذكرها في المقدمة وطعن بها على ابن مالك مقولٌ قبلها إما : قال الشاعر، أو كقول الشاعر، أو كقول جدابة بنت خويلد النخعية، أو ومن ذلك قول الشاعر، فهو لم ينسبها إلى نفسه فكيف قال البدري إنّ صانعها ابن مالك؟ ! فجهله بالقائل لا يلزم منه أنّ قائلها ابن مالك، وهنا يجب اعتبار ماورد في الموسوعة العقدية منهجًأ نسير عليه ؛ يضاف إلى هذا أنّ التغيير في الشاهد شاع كثيرًا عند النحاة قبل ابن مالك، وأفرد له الدكتور علي محمد فاخر كتابًا خاصا، فكان بوسع ابن مالك ــــ وهو القادر على قول الشعر ــــ كان بوسعه أن يأخذ بيتا لشاعرٍ يُحتج بشعره فيُغِّـير بما يتوافق مع ما ذهب إليه ويبقى القائل الشاعر فلان فيدرجها الناس تحت « وفي البيت روايةً أخرى « كما فعل هذا بعض من قبله من النحاة، وهولا يخفى عليه كذلك أمر الصناعة والوضع ؛ وقد مر بنا دفاعه عن سيبويه.

البدري يأخذه الإعجاب فيقول في نهاية مقدمته المقتضبة : (إنّ هذا البحث يكشف عن حقيقةٍ خطيرة ظلت خفيةً على الدارسين مئات السنين، ويقدم رؤية

جديدة في ابن مالك، وهو بعدُ يثير فضيحة كبرى في تاريخ البحث النحوي واللغوي ...) وهذا ما جرّته عليه نشوة المفاجأة التي نقعت جهله و ظن أنه نال العيُّوق فظنها حقيقة، والقول بالصناعة سُبق إليه، لكن الفرق أنّ من كتبوا عنها كتبوا كتابة علماء ولم يروها معولا يهدمون به بناء من سبقهم، وقد أشار هو في كتابه إلى هذه الصناعة.

في ص ١٨ قال: (وقد تبين لي من خلال دراسة شواهد ابن مالك دراسة توثيقية ... لم ترد في أي مصدر من مصادر النحو واللغة والتراث التي سبقته ...) ثم ذكر جهدًا بحثيا كبيرًا يشكر عليه،ويحمد له هذا الجلد البحثي، والحرص على الوصول إلى يقينٍ يطمئن إليه، ولكن لا يكفي هذا دليلاً على أنّ هذه الأبيات من صناعة ابن مالك، ولا يغيب عنا أنّ معاصريه ومترجميه فطنوا إلى هذه الكثرة، ولكنهم يروونها على سبيل الإكبار، لا على فهم البدري، فهو لم يكتشف كثرة الرواية والتفرد، وإنما ادعاء الإحاطة أدى به إلى هذه الجرأة بالحكم.

ومما يُضعِّف الأخذ بحكمه ما ورد في خاطرةٍ للدكتور/ فريد بن عبد العزيز الزامل السُّلَيم، حول كتاب المنصور[تدليس ابن مالك] نُشرت في

جريدة الجزيرة ١٦/صفر ١٤٣٧ هـــ: (... أنّ القضية لما تحسم مادام في خزائن المخطوطات شيءٌ لم يظهر، حدثني شخنا الدكتور عبد الرحمن العثيمين ـــــ رحمه الله ـــــ أنّ لديه شرحًا لجمل الزجاجي لمؤلفٍ في القرن السادس ـــ نسيت اسمه ـــــ حوى أبياتا كثيرة جدًا غير متداولة في كتب النحويين مما جعل دعبد الرحمن لا يدفعه لأحد من طلاب الدراسات العليا لأنه « سيتورط فيه « كما يقول رحمه الله فلن يجد لأبياته مصادر... لو ظهر هذا الكتاب ربما غير حقائق عن تدليس ابن مالك ـــ رحم الله الجميع)
قلت ناهيك بالدكتور عبد الرحمن ـــ رحمه الله ـــ مفتيا في هذا الشأن .

وفي بحثٍ بعنوان [معالم منهج أبي حيان الأندلسي « ٧٤٥ « في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك] منشور في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية السنة السادسة العدد ١٢/ ١٤٣٨هـ للباحث : يس محمد يس أبو الهيجاء ص ٦٤٨، ٦٤٩ قال: (وسأعرض هنا للكتب المفقودة أو المخطوطة التي سماها « يعني أباحيان «) ثم ذكر ثلاثة وأربعين بين مفقودٍ ومخطوط، منها خمسة وعشرون كتابا موجودة قبل ولادة ابن مالك على الجميع رحمة

الله، وهذا ينقض ما كرره الدكتور نعيم البدري في كتابه عن أبيات ابن مالك حيث يقول : [والبيت مما صنعه هو إذا لم يرد في أي مصدر قبله] فهذه بلاشك مصادر لا يعرفها البدري ولم يرجع إليها.

يضاف إلى هذ ما قاله الدكتور/ عفيف عبد الرحمن في مقدمة تحقيقه لكتاب « تذكرة النحاة « لأبي حيان ص م٥: وقد حفزني إلى تحقيقه أمران:... وثانيهما ما وجدته من تعليق بخط الأستاذ العلامة محمد الكتاني رئيس قسم المخطوطات، وفيه يقول بأن ميزة هذا الكتاب أنه ضم بين دفتيه نقولا من كتب ضلت طريقها إلينا، وحينما باشرت العمل فيه أدركت أهميته وتبينت صحة ما يقوله الأستاذ الكتاني «أهـ قلت : أفلا يكون ابن مالك قد نقل من هذا الكتب التي نوه عنها الكتاني ؟.

ومما يضاف هنا ماورد في ج١ ص ٧٤، ٧٥، من كتاب « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» تحقيق الدكاترة : علي محمد فاخر، أحمد محمد السوداني، عبد العزيز محمد فاخر: (... لكنّ أبا حيان نقل لنا في شرحه عن كتب ضاعت له ولغيره ولم يبقَ لها أثر: نقل عن كتب للأخفش ولم نرها ... نقل من كتب لأبي علي الفارسي ... نقل من يونس بن حبيب، ونقل من الهجري، واللحياني... نقل من كتب

لابن أصبغ لم نعرفها... ونقل من هذه الكتب ولم نعرف إلا أصحابها ... لابن هشام الخضراوي، ولابن مضاء، خطاب الماردي، لابن الباذ، للمها بادي، للرماني، للجاحظ) وكل هؤلاء ـــ عليهم رحمة الله ـــ عاشوا قبله، ما عدا الخضراوي فهو معاصر له ٥٧٥ ـــ ٦٤٦ هـ، وهو أسن من ابن مالك ٦٠٠ هـ-٦٧٢هـ

وقوله أنها (لم ترد في أي مصدر من مصادر النحو واللغة والتراث التي سبقته) كلام غير دقيق ؛ فهي لم ترد بالمصادر التي استطاع الوصول إليها جائز، أما أن يعم كلّ مصدرٍ سابق لعصر ابن مالك فهذا حكمٌ لا يؤخذ به.

وقال في الصفحة نفسها: (ولكي تطمئن نفسي لم أكتفِ بذلك بل عرضت ألفاظ هذه الشواهد المصنوعة لفظةً لفظة على الشعر العربي في عصور الاحتجاج)

قلت : وهذا كلام في المنهج البحثي يضاف إلى جهده وجلَده في بحثه في المصادر ويستحق الإكبار ويؤكد تمكن البدري من أساليب البحث وتحري الحقيقة، ولكن فعله هذا يثبت ـــ في حال صحته ـــ أنها ليست من عصور الاحتجاج وهذا قد يضعف الاحتجاج بها، ولا يثبت أنّ قائلها ابن مالك، كماأنّ الاستدلال بالألفاظ شاركه فيه المنصور في كتابه

المشار إليه سابقـًا، وقد تحدثت عن ألفاظ المنصور ولعل ما قلت هناك ينبطق على ما رآه البدري من ألفاظ لم ترد في عصور الاحتجاج فليرجع إليه في حديثي عن كتاب المنصور.

ص ٦: (... مزور كبير، ومخترع أكاذيب من الطراز الأول، وأنه صنَّاع شواهد يخترع القاعدة النحوية ويصنع شواهده معها ... مستغلا في ذلك قدرة عجيبة على الكذب)

ص١١ : (... إنما هو مزورٌ كبير ومخترع أكاذيب وصنّاع شواهد، كان يخترع القواعد النحوية ويصنع شواهدها معها أسرف في صناعة الشواهد حتى صنع ما يقارب سبعمائة شاهد نحوي)

ص ٢٤ (... ولكي تطمئن نفسي أكثر اخترت أربعة نحويين أحدهم تُوفي قبل ابن مالك بأكثر من مائة سنة هو الزمخشري ت ٥٣٨هـ، وآخران متأخران عن ابن مالك بقرن هما ابن هشام ت٧٦١هـ، وابن عقيل ت ٧٦٩هـ، وآخر معاصر لابن مالك وهو أستاذه ابن يعيش ت٦٤٣هـ، فدرست كل شواهد المفصل، وكل شواهد ابن هشام في كتابه أوضح المسالك ،وكل شواهد شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، واخترت مائتي شاهد من شرح المفصل لا بن يعيش، وتأكد لدي بعد البحث

أنّ كل تلك الشواهد قد وردت في كتب سبقت هؤلاء العلماء وأنهم استقوا شواهدهم من كتب من سبقهم، وأنّ ابن مالك كان بدعا بين النحويين المتأخرين في الاستشهاد بأشعار لم ترد في كتب السابقين) وهذا شاهد قوي ويغري بالأخذ به، ويوشك من قرأه أن يذهب طاعنًا في ابن مالك، ولكن حقيقة الأمر تبقى بأن هناك مصادر لم يستطع البدري الوصول إليها، وهي مظنةٌ كبيرة متى تيسر الوصول إليها أن تغير الرأي، فإن الباحث إن لم يزكِ ابن مالك فلا أقلّ من التوقف.

وأضيف هنا أنّ الأفصح استعمال الفعل « يستخف « متعديا بنفسه، قال تعالى: { فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ } الزخرف ٥٤، وقال تعالى : { وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ }الروم ٦٠ .

(وقد نتساءل ... وأنه وصل إليه من الشعر مالم يصل إلينا ؟! والرأي أنّ هذا الفرض بعيد غاية البعد) وورود مثل هذا التساؤل على ذهن أي باحث أعده من تمام الاحتياط للمسألة محل البحث، وقوله إنه « بعيد غاية البعد « يفيد أنه ممكن الحصول، فلا ينبغي أن نطلق الكذب والتزوير والاختراع في هذه المسألة، وقد قلت عن كلامٍ سابق إنه لا بد من

الأخذ بقاعدة أصولية يؤخذ بها عند تعذر الترجيح بين الأدلة، والصواب والأسلم للعلم والعلماء أن البدري يأخذ بها، وهي قاعدة إعمال الدليلين، فنقول إنه تفرد بهذه الأبيات، وننفي الصناعة والاختراع والكذب عن ابن مالك لتعذر الإحاطة بما قبله من مصادر، ولثبوت البركة والقبول للرجل وعلمه، وهذالا يمكن أن يثبت لعلم نبت على كذب واختراع وتزوير.

ومعلوم أنّ غاية الترجيح تكون بإثبات ما فاق به أحد الدليلين، فهنا دليل كذب واختراع يقول به البدري، وهنا دليل بركة وقبول، فأي الدليلين أثبت نأخذ به.

ومما جاء في الخاتمة : (تقدم أنّ رأيي في ابن مالك غيرُ حميد، وأنه مزور كبير، ومخترع أكاذيب، صناع شواهد ... وإنّ أقلّ ما يمكن أن نفعله لإصلاح ذلك الإفساد الذي ألحقه بالنحو العربي أن نحذف شواهده الشعرية المصنوعة ومخترعاته وأكاذيبه)

و مما يرد به على البدري ما وردفي كلامٍ سابق للدكتور حسين الشريف : (... فهو ـــ يعنيً ابن مالك ـــ حين ينظم أمثلته الشعرية يعرف أنها ضمن إطار قواعد اللغة... فلم يكن ابن مالك ليمثل ببيت إلا على مسألة رأى ثبوتها إما بالسماع الصحيح قلَّ أو

كثر ... ظهر لي من خلال البحث أن ابن مالك كان صاحب علم جمٍّ ونظر دقيق، يعرف متى يقيس وعلام يقيس)

وجدت أنّ الكتاب اقتصر على الشاهد وإبراز القاعدة التي استنبطها ابن مالك، ولم يعرج على كتبٍ سابقة متصفحًا الباب الذي نُسبت إليه هذه القاعدةً كما فعل في البحث عن الشواهد، ليؤكد لنا بأن هذه القاعدة لا توجد عند غير ابن مالك، خاصةً أنه دعا إلى إبطال كل القواعد التي رأى أنّ ابن مالك تفرد بها، وما ذا لو أجرينا هذا الرأي على كل قاعدةٍ بنيتْ على بيتٍ مصنوع، خاصةً إذا استحضرنا أنّ الصناعة أمرٌ أطبق عليه الاتفاق بل ماذا لو طبقناها على نتائج بحثك[الاستقراء الناقص ...] وسيأتي الحديث عنه.

للبدري بحثٌ بعنوان « جناية ابن مالك الأندلسي على النحو العربي « منشور في لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. العدد الرابع السنة الثانية ٢٠١٠م. وليس بين هذا البحث وكتابه « صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي» ليس بينهما فرقٌ في المضمون و النتيجة.

ما بعد قراءة كتاب
» البدري «



وحتى لا ينقص من قيمته العلمية رأيت أن استشهد بشيءٍ من بحوثه، كما يحسن أن أعيد ما ذكرته مع المنصور : فهذا حقٌ له وهو من لوازم الوساطة لئلا تقتصر على القراءة النقدية لكتابه التي قد تجلب حرج الصدر، وتذكيرًا أعيد ما ذكرته في المقدمة : [وليعلمَ أنّ المخالفة بالرأي ليس من لوازمها بغضُ المخالف؛ ولا أنسى الإشارة إلى أني استفدت من علمه وجَلَده .

والأستاذ الدكتور نعيم سلمان البدري له باعه في البحث ومنزلته بالعلم، وله بحوث في هذا الشأن الذي نحن بصدده منها : [الاستقراء الناقص في النحو العربي] و [هل وثق النحويون الشاهد الشعري واطمئنوا إلى صحته قبل الاستشهادبه] و [قضايا لهجية في شواهد شعرية] ويلاحظ دقة التحديد للبحث وهذه لاشك معينةٌ على القرب من الصواب، ومما جاء في بحوثه ماورد في بحث الاستقراء الناقص: (... ويظهر من الشواهد التي نسوقها أنّ بعض النحويين قد تسرّع في جملةٍ من مسائل النحو وأنهم لم يوفقوا في أحكامهم وسنورد هنا ما استطعنا أن نقف عليه من تلك المسائل) ثم ذكر إحدى عشرة مسألة هي :

١ ــــ اقتران الفعل الماضي بعد (إلاّ) بــــ (قد) .
٢ ــــ جرّ (حيثُ) بالباء و في وعلى.
٣ــــ جرّ (حيثُ) بــــ (لدن) .
٤ ــــ جرّ (حيثُ) باللام .
٥ ــــ اقتران جواب (لو) الماضي (بقد) .
٦ ــــ اقتران جواب (لولا) الماضي بــ (قد) .
٧ ــــ مجيء فاعل (نعم) نكرة مضافة إلى مثلها .
٨ ــــ دخول (أنْ) في خبر (كاد) .
٩ ــــ دخول (أنْ) في خبر لعل.
١٠ ــــ دخول نون الوقاية على (لعل) .
١١ ــــ(سوى) لا تضاف إلا إلى معرفة .

ومما جاء في خاتمة بحثه :(تناول هذا البحث جملةً من القضايا التي أطلق فيها بعض النحويين أحكامًا يرى أنهم تسرعوا فيها وأنهم لم يوفقوا فيها، ويبيِّن رأيه بالشاهد والدليل ... وقد توصل إلى نتائج تكشف عن نقص واضح في استقراء كلام العرب في القضايا التي تناولها، وعزز شواهده بجملة من الأحاديث الشريفة)

ويلاحظ أنها مسائل دقيقة تقتضي استقراءً طويلا وتأملا نافذا وعناوين بحوثه تدل على أن النحو وقضاياه وخاصة ما يتعلق بالشاهد تعيش في داخله .

ومما ورد في بحثه الذي بعنوان : [هل وثق النحويون الشاهد الشعري واطمئنوا إلى صحته قبل الاستشهاد به] (... غير أنّ الشعر العربي لم يسلم من خطر الوضع والنحل والانتحال، يقول ابن سلام ت ٢٣١هـ : وفي الشعر مصنوعٌ مفتعل موضوع كثير لا خير فيه، ولا حجة في عربيته، ولا أدب يُستفاد، ولا معنى يستخرج) ثم قال البدري : (وقد كان بعض الرواة يغيرون على الشعراء بعض ما يروونه عنهم) وأسند رأيه هذا إلى روايةٍ عن أبي الفرج.

وقد بنى الدكتور نعيم بحثه هذا على مناقشة رأيٍ للدكتورة خديجة الحديثي، ومما نقله عنها : (... كانَ البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين [تعني الجاهليين والمخضرمين] إجماعًا من غير تفريق ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة [تعني : أمثال جرير والفرزدق] فهل كان النحويون كما قالت الدكتورة الحديثي ؟ ذلك ما سيحاول البحث أن يجيب عنه)

وبعد أن رأى ما رأى حيال قوله : « فهل كان النحويون كما قالت الدكتورة الحديثي ؟ » أوجز في خاتمته عن نتائج البحث (... ورأى أنّ بعض النحويّين كانوا يرفضون الاحتجاج بالشاهد الشعريّ

إذا لم يُعرَف قائله، وأنّ بعض الرواة كانوا يغيّرون على الشعراء بعضَ ما يروونه عنهم، وأنّ النحويّين لا يكادون يلتفتون إلى اختلاف الرواية في كثير من الشواهد الشعريّة، وأنّ الشاعر يجوز عليه الخطأ والغلط في اللغة وفي غيرها، وأنّ قوله إذا خالف سُنَنَ اللغة ونظمَها يجب ألا يُعْتَنَى به، ورأ ى أنّ بعض الرواة وبعض الشعراء كانوا يصنعون الشواهد ويخدعون بها العلماء أويكذبونها عليهم، وعرض البحث طائفة من شواهد النحويّين الشعريّة على كتب الأدب واللغة والتأريخ؛ لكي يُبَيِّنَ الرواية الصحيحة لها، وقد كشف عمّا لحق تلك الطائفة من الشواهد من اضطراب، وما أصابها من وهم أوخلط أو صناعة أو تغيير في الرواية. ومن الله التوفيق والسّداد).

وللدكتور بحثٌ ثالث بعنوان : « قضايا لهجية في شواهد شعرية « منشور في لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية/ العدد الرابع والعشرين/ سنة ٢٠١٢ م، (بحوث علوم القرآن الكريم واللغة العربية)

ومما ورد فيه : (ونرى أنّ تعارض الروايات يسقط الاحتجاج بطائفة من تلك الشواهد ... فإن وجدنا أنّ الرواية التي يرويها النحويون وأهل اللغة تعارض رواية أهل الأدب ذهبنا إلى ترجيح رواية أهل

الأدب على غيرهم، ذلك أنهم المعنيون بالشعر والخبراء فيه ... وسنقف على جملة من تلك الشواهد في هذا البحث ونحاول أن نلتزم بهذا المنهج في الترجيح بين الروايات)

ثم ناقش شواهد مجموعة من اللهجات :

١ـــ الجر بـــ (لعل) .

٢ـــ العنعنة .

٣ ـــ (الكشكشة) .

٤ـــ أنطى لغة في (أعطى).

٥ ـــ العجعجة .

ولو أنه ـــ عفا الله عنه ـــ تعامل مع ما يراه من أخطاء ابن ملك تعامل الشاطبي أو العيني أو المرادي أو الأزهري أو ابن هشام، أو حتى تعامل أبي حيان لو هو جرى مجراهم في الجرح والتعديل لنفع وانتفع وقُبِل منه، ومع هذا فإنّ رأيه في شواهد ابن مالك يجب أن يحصره الباحث في شواهد ابن مالك ولا يتجاوزه إلى التجريد من العلم وتوسيع التخطئة.

ومن الله التوفيق والسداد



الفصل الخامس
وقفة مع شيءٍ من مآخذ العلماء
واستدراكاتهم على ابن مالك
رحم الله الجميع



والفرق بين الاستدراكات والمآخذ والمخالفات: أن الاستدراك يقع من المستدرَك عليه سهوًا ولا يرى المستدرِك أنّ صاحبه مخطئ، وأما المآخذ فهي تخطئةٌ من طرفٍ لطرف ويكثر في عبارتها الحدة؛ والمخالفة رايٌ آخرٌ يُرى في المسألة، ولا يُرى التكذيب أو التدليس أو الاختراع في المخالفات، وإن وُجد فيها فهي مؤاخذة لا مخالفة.

ليس من غايات هذه الوساطة أن ترفع ابن مالك رحمه اللّه ــــ فوق نقصه البشري، ولا أن تحط من مكانة مخالفيه ــــ وفقهم اللّه ــــ لكنها وساطة أسعى فيها إلى بيان ما اعتقده من صواب وخطأ مفوضًا أمري إلى اللّه باذلاً وسعي إلى ألا أجرسوءًا على احد، هذا مع ما جرى من تنقُّصهم له أو إعجابهم برأي زُين لهم، أو اعتسافهم لدليل، أو تعاليهم وتعالمهم أمام عالمٍ قدّم وبذل كما فعل المنصور أمام العيني، وليست موازنة بين عِلْم ابن مالك وعلم مدلسيه، إذ الموازنة لا تكون إلا بين عَلَمين أو عملين متقاربين مصدرًا ونتيجة، وهذا الضابط لا يمكن تحققه بينهم، فالمنصور أديب مطبوع، وتمكّنه من الأدب والأسلوب واضحٌ باد، لكنّ باعه في النحو لا تدنو من إجراء الموازن مع ابن مالك لا علما ولا شهرة، ولم أجد في كتابه هذه

الدعوى لنفسه، والأمر يؤل إلى هِبــَات، فمن الجائز المقبول أن نأخذ منه موازنة في المسائل الأدبية، وهذا مما كُتب من فروق بين البشر، فكما أننا لا نلتمس عند سيبويه مفاضلةً بين الشعراء فإننا لا نلتمس عند قدامة بن جعفر الحكم في مسألة نحوية.

وأما البدري فله باعه في البحث ومنزلته بالعلم وتخرج منه بفوائد نحوية، ولكنه أفسد كثيرُا من هذا بسبابه ؛ وبحثاه : [الاستقراء الناقص في النحو العربي] و [هل وثق النحويون الشاهد الشعري واطمئنوا إلى صحته قبل الاستشهادبه] يشهدان له، وكفتُه في الدراسات النحوية أرجح من المنصور، وكفة المنصور في الأسلوب وجماله أرجح، ومع هذا فعلمه أمام علم ابن مالك من باب {لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ}

ولا نرفع ابن مالك إلى العصمة ولا ندعي له الإحاطة ؛ فقد فاته من العلم كثير، لهذا رأيت أنّ َمن دواعي الوساطة بينه بين ومدلسيه أن أذكر شيئا من مآخذ العلماء عليه .

وحين تقرأ كلام بعضهم ــــ على الجميع رحمة الله ــــ وانتقاصهم لآرائه في بعض المسائل وغلظة العبارة في اعتراضهم يقدح في ذهنك امران : أحدهما

أنه مُحسّد، وأنهم لو وجدوا ثغرةً إلى الطعن بما يورد من أبيات لأوسعوها، وعندما أقرأ لمن يشتد في المؤاخذة فإني أستأنس بهذا دليلاً بأنهم لم يذكروا شيئا يشكك بأبياته التي تفرد بها.

فمن هذا ما ورد في مبحث بعنوان : « نماذج من مآخذ أبي حيان الأندلسي على ابن مالك في كتاب التذييل والتكميل، نشره م/د علي عبد رومي النائلي، في لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية العدد السابع والعشرين سنة ٢٠١٧ قال : (ومن أمثلة نقده اللاذع قوله في حق ابن مالك وهذا الرجل كثيرًا ما كان يقول الشيء ثم ينساه، وكذلك نسبه إلى الجهل والعجلة والتناقض والمكابرة والفساد والوهم في الرأي النحوي والتخليط والإغفال والخطأ وعدم السداد، والتقصير في نقل الأحكام والخلل والذهول وعدم الاطلاع على كلام العرب، وأنّ كلامه مُثبّج ... ويبدو أنّ أباحيان يملك شخصيةً ناقدة فلديه تعقبات على غير ابن مالك في مؤلفاته الأخرى «قلت : مُثبّج : مضطربٌ معمّى.

وهذه الأوصاف تدل على أنّ أباحيان ـــ رحمه الله ـــ لووجد للتدليس سانحةً لنفخ بها، وأنه لوجد مطعنا يسقط عدالته لأسرع إليه، ؛ فهو ممن يستخرجون

المثالب بالمناقيش، وللحظ النفسي من أبي حيان مع ابن مالك نصيبٌ وافر، وهو مع إمامته لم يبلغ مُـــدَ ابن مالكٍ ولا نصيفه في الفضل على العلم وأهله، ولا يبعُد أنّ كثرة تشنيعه على ابن مالك مما أذهب طرفًا من بركة الانتفاع بعلمه، كما يروى عن ذهاب شيء من بركة علم المبرد أنه كان بسبب موقفه من القراء، ولم نسمع لابن مالك زرايةً بعالم سالف أو معاصر.

والنائلي بنى بحثة على إحدى عشرة مسألة هي :

١ ـــ مسألة أعرف المعارف .

٢ ـــ ومسألة وصف الضمير.

٣ ـــ ومسألة الإبدال من الضمير .

٤ ـــ مسألة رُتب المشار إليه .

٥ ـــ مسألة حذف خبر ليس دو قرينة .

٦ ـــ مسألة إبطال عمل (ما) عند مجيء (إنْ) بعدها .

٧ ـــ مسألة نصب خبر (ما) إذا تقدم على اسمها .

٨ ـــ مسألة ما يجب فيه تقديم منصوب الفعل عليه .

٩ ـــ مسألة تقديم الضمير في باب نعم .

١٠ ـــ مسألة وجوب كسر همزة (إن) بعد حيث .

١١ ـــ مسألة ورود اللام بعد (أن) المفتوحة.

ثم قال في الخاتمة : (إنّ أباحيان كان كثير التتبع والتخطئة لا بن مالك، ويتراوح نقده في هذه

التعقبات من النقد اللاذع في بعض المواطن إلى النقد المعتدل ... لم يكن ابن مالك دقيقًا في نقله الإجماع عن علماء العربية في أكثر من مسألةٍ نحوية)

وفي بحثٍ بعنوان [معالم منهج أبي حيان الأندلسي « ٧٤٥ » في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك] منشور في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية السنة السادسة العدد ١٢/ ١٤٣٨هـ للباحث : يس محمد يس أبو الهيجاء، ص ٦٠٠، ٦٠٣: (على أنّ كتاب أبي حيان منهج السالك بالرغم من أسس هذا التميز بقي مغمورًا، وقلما وجدنا أحدًا أشار إليه سواءٌ من القدماء أو المحدثين ... إن أسلوب أبي حيان في منهج السالك، وجدته في مناقشة ابن مالك، وتقصي هفوات أرجوزته، بأسلوبٍ لا يخلو من الفظاظة أحيانا ... بينما لا نجد هذه العبارة يعني عبارة رحمه الله في منهج السالك في ما دون المقدمة) .

في ص ٦٠٥، ٦٠٦ يبين مقاصد أبي حيان في هذا الشرح : أما الغرض الذي دفعه إلى إنشاء هذا الشرح فقد لخصه في ثلاثة مقاصد :

المقصد الأول : تبيين مقيد أطلقه وواضحٍ أغلقه ومخصص عممه ومعين أبهمه ومفصل أجمله وموجز طوّله.

المقصد الثاني : فإنه يذكرحكمًا وقع الاتفاق عليه والإجماع، ويردفه بآخر وجُد فيه الاختلاف والنزاع فيرسل ذلك هملاً... وربما اختارما ليس بالمختار... وبانيا قواعدَ على نادرٍ في المنقول، شاذّ في القياس، خارج عن الأصول، وأثرٍ لم يصح أنّهُ من لفظ الرسول ... في شرحه على الألفية فهو يدلف إليها شاكي السلاح متحفزًا للرد، والنقد، وإلا فما احتوت عليه من السهو واشتملت به من الحشو، يأبى أن يكون صادرًا عن بادئ بالنحو)

المقصد الثالث : حل ما يهجس في أنفس الناشئة من مشكلات وفتح ما يـُلْبــِـس من مقفلات.

ففي المقصد الأول نجد أنّ فيه ستة مآخذ، وفي المقصد الثاني ثمانية وفي المقصد الثالث مأخذان.

وأبو حيان يستخدم كثيرًا مصطلح « هذا الناظم » يعني ابن مالك، ويعلل الباحث هذا : (ولا يمكن أن يُفهم منه إلا أنه عدل به إلى النيل من ابن مالك)

قلت : هذه جملةٌ من المآخذ هي الغرض من شرح أبي حيان، وتأمّل قوله عن الألفية : (وإلا فما احتوت عليه من السهو واشتملت به من الحشو، يأبى أن يكون صادرًا عن بادئ بالنحو) فرجلٌ بلغ به التنقص لعلم ابن مالك هذا المبلغ هل سيسكت لوجد أو أحس بشائبةٍ للكذب؟

وفي ص ٦١٠ أورد الباحث أمثلةً من عبارات أبي حيان على نقد الألفية : (وعبّر هذا الناظم بهذه العبارة المثبجة الفاسدة ... النصف الثاني من هذا البيت حشوٌ لا فائدة فيه... وفي كلامه قصورٌ عن إفهامه هذا المعنى) ولا يبعُد أن يكون ما أشار إليه أبو الهيجاء من ضعف الا حتفاء بكتاب منهج السالك عائدٌ إلى غلطة أبي حيان على ابن مالك.

وورد في كتاب : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك تحقيق الدكاترة : علي محمد فاخر، أحمد محمد السوداني، عبد العزيز محمد فاخر. ص ٥١، ٥٢ قال أبو حيان: « وقد وهم الناظم في بعض تصانيفه فمثل بقوله : عَـلُم الرجلُ زيدٌ فيما حُوِّل من فَعَل إلى فَعُل، ولم يعلم النقل في ذلك، وأنّ العرب استعملت عَلِـم استعمال نعم على وضعه الأصلي من غير تحويل ... رماه بأنه ليس له شيخ، يقول أبو حيان :» ولم يكن ممن لازم في هذا الفن إمامـًا مستبحراً ولا يعلم له شيخ ٌ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن «

ص ب، ج من مقدمة الشارح « أبي حيان » معتذرًا ومؤاخذًا : « ... ولعله ما عرض في هذه الأرجوزة ما عرض، حتى قام بجوهرها العرض إلا لضيق مجال

الشعر وامتيازه بالكلفة دون النثر، فربما يضطر الناظمَ القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد وعن الحقيقة السلسة بمجاز التعقيد ... وما حداني ـــ يعلم الله ـــ على الكلام على هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين ... لا سيما مبتدئ ألقي في روعه تعظيم هذه الألفية، وأنها بمقاصد النحو وفية، قد أخذ تعظيمها عن من يزهى بحل شيئ من مشكلها ويبجح بالتصدي إلى تبيين معضلها ويوهم الأغمار أنه مُعاني معانيها، وباني مبانيها، وما هذه الأرجوزة إلا كنـُغْبةٍ من دأماء وتربةِ في بهماء، ومعذورٌ من يقوم بتفضيلها ويصول بتحصيلها ؛ فإننا في زمانٍ بغاثه يستنسر وحمؤه يستحجر)

قال محققو الكتاب : النُغبة بالضم الجرعة وقد تفتح والجمع نغب، والدأماء : البحر، والبهماء: الصحراء لا يهتدى فيها.

وليست الحدة هي المسلك الدائم لأبي حيان فقد يخفض الجناح ويلين الجانب أحيانًا لا بن مالك، فقد ورد في تفسيره « البحر المحيط « عند حديثه عن قوله تعالى : { رَبّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلمَيْنِ لَكَ وَمنْ ذُرّيّتنَا أُمّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنّكَ أَنْتَ

التَّوَّابُ الرَّحِيمُ }البقرة ١٢٨ في استطراد عن الفعل رأى قال: (وقد قال ابن مالك ، وهو حاشد لغة ، وحافظ نواد ر) وقال عن رأيٍ للزمخشري في هذه المسألة : (ويحتاج ذلك إلى سماع من كلام العرب) وقال عن رأي لابن عطية : (واستدلال ابن عطية ببيت ابن يعفر على أن أرى قلبية ، لا دليل فيه)

في حديثه عن قوله تعالى : { فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ } المائدة ٣٠ : (فاعَلَ بمعنى فعل أغفله بعض المصنفين من أصحابنا في التصريف ، كابن عصفور وابن مالك ، وناهيك بهما جمعاً واطلاعاً)

لكنه لا يلبث قليلاً حتى يعود، قال في حديثه عن قوله تعالى : {جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ } الأ نعام ١٥٦ (وزعم ابن مالك أن اسم الإشارة لا ينتصب مشاراً به إلى المصدر إلا واتبع بالمصدر) وقال في حديثه عن قوله تعالى : { أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ }الجاثية ٢١ : (وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري ، من إبدال الجملة من المفرد ، قد أجازه أبوالفتح ، واختاره ابن مالك ، وأورد على ذلك شواهد على زعمه) قلت : وهذه أظهرُ كلمة وجدتها لأبي حيان قد يُفهم منها شكه في بعض الشواهد، مع

أنّ المرادَ بالزعم هو ما اختاره ابن مالك وذهب إليه من جواز إبدال الجملة من المفرد، ومخالفتُه له في مقتضى الاستشهاد، لا في صحة الشاهد ؛ لأنّ الشواهد التي أوردها مما لا يمكن رد الاستشهاد به، فالشواهد آيات قرآنية، وأبيات لم يقل فيها ابن مالك قال «»» الطائي، أو قال رجلٍ من طيء، أو قال رجل من العرب «»»، وهذه المسألة أوردها ابن مالك في باب البدل من كتاب شرح التسهيل ج٣ ص ٣٣٩ ــ ٣٤٠ بتحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، قال : (وتبدل جملةٌ من مفرد كقولك : عرفت زيدًا أبوه مَنْ هو، أي عرفت زيدًا أبوّته، ومنه قول الشاعر :

لقد أذهلتني أمٌ سَعْد بكلمة
تصبر ليوم البينِ أمْ لست تَصْبرُ

ومنه قول الآخر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً
وبالشام أخرى كيف يلتقيان

وبعد أن بيّن موطن الاستشهاد، قال : ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى : { مَا يُقَالُ لَكَ إِلّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنّ رَبّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ } فصلت ٤٣، ... ومن إبدال الجملة من المفرد قوله

تعالى{ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ }الأنبياء ٣.
ومن إبدال الجملة من المفرد قول أبي زبيد الأسدي:

لما دنا مني سمعت كلامه
من أنت لا قيت أمر سرور

قلت : ولو شك بالشاهد ـــ وأنى له هذا ــــ لصرح بذلك كما صرح حين قال في ج ٩ ص ١٨٤ من التذييل : (وقد وجدت مجيء لمـــّا بغير واوٍ في الجملة الحالية في شعر بعض الفصحاء إلا أنه يغلب على ظني أنه مولّد، فلا يكون في ذلك حجة، قال عبد اللّه بن محمد بن أبي عُيينة) :

أبعد بلائي عنده إذا وجدته
طريحـًا كنصل السيف لمـــّا يُركّبِ

وفي كتاب/أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ط ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م
قالت ص٣٣٤ عن الخلاف بين الإمامين رحمهما اللّه:
(ولم يقف الخلاف بينهما عند الاحتجاج بالحديث، وإنما تجاوزه إلى اللغات أو اللهجات التي أخذا عنها، فقد أخذ أبو حيان بما روي عن القبائل التي أخذ عنها البصريون واحتجوا بها في حين تسَاهلَ ابن مالك كالكوفيين فأخذ بما روي عن قبائل لم يكونوا يحتجون بها ...

وتعقبه باللوم فقال : «وليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن)

قلت : أنكر عليه الاستشهاد بالحديث وكذلك أنكر عليه التوسع في الاستشهاد في اللهجات واللغات؟، ولم ينكر عليه أمر الأبيات، فلو كان يرى بطلان الاحتجاج بأبياته لقال به، وهو أنكر عليه الأخذ ببعض اللهجات مع أنّ له سابقين من الأئمة فهو لم يبتدع، فهل تراه سيدع إنكاره لأبياتٍ ابتدعها و يحيط بها الشك؟!، لو كان يرى هذا لأظهره إن لم يكن لخدمة العلم فبلذة التصيُّد، ثم أظهر أنّ السبب إما تدليسا أو كذبا، وفي أحسن الأحوال سيقول إنّ هذا من وهمه ونسيانه.

وقالت : (وقد ذهب ابن مالك إلى جواز الاقتصار على اسم الإشارة وصفا لـــ « أي » ولا نعت لاسم الإشارة بعده، بناه على قول الشاعر:

أي هذان كلا زادكما ودعاني واغلا فيمن وغل

وهذا بيتٌ نادر شاذ لا تبنى على مثله القواعد عند أبي حيان) قلت : وهذا البيت هو الشاهد الحادي والأربعون بعد التسعمائة في مقاصد العيني وقال عنه : أقول لم أقف على اسم قائله ؛ والبيت في شرح التسهيل ج٣ ص٣٩٩ وقال ابن مالك قبله : كقول الشاعر ولم

ينسبه، قلت : إنّ هذه فسحةٌ لأبي حيان أن يرده بغير الشذوذ فيقول مثلاً إنه من صنع ابن مالك.

وقد أورد /محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح، وهو صاحب كتاب « اعتراضات الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك في كتاب « النبيل إلى نحو التسهيل» أورد دراسة للاعتراضات، ومع أنّ مبنى الكتاب على استقصاء اعتراضات الأزهري على ابن مالك، إلا أننا لم نر أنه أشار إلى التدليس في الشواهد؛ ومما ورد موهمًا بالقول بالتدليس ماورد في الاعتراض الثاني عشر: « هل تجيء (مهما) الشرطية ظرفًا للزمان « ؟ (تأتي مهما لمالا يعقل من غير اقتران بالزمان مع تضمن الشرط ومنه قوله تعالى: { وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ } الأعراف ١٣٢، وذهب ابن مالك إلى أنها تستعمل للزمان والشرط؛ فتكون ظرفا لفعل الشرط فيقول : (جميع النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أنّ استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء كقول طفيل الغنوي:

نُبئتُ أنّ أبا شُتَيم يدعي
مهما يعش يُسْمِعْ بمًا لم يُسْمِعِ

وكقول حاتم الطائي:

وإنك مهما تعطِ بطنك سؤله

وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

واعترضه خالد الأزهري فيقول: (وأنشد أبياتا على مُدّعاه) فهذه العبارة قد توهم بالنظرة الأولى أنّ المقصود ادعاء الأبيات، مع أنها منسوبةٌ لقائلَيها، ولكن المقصد بـــــ « مدعاه « ما ذهب إليه من رأي.

وورد في هذا الكتاب في المسألة الحادية عشر ص٣٣ : (لا يجوز ترخيم المركب الإسنادي نحو(تأبط شرًا) علَمًا لأنّ أصله الجملة، وجزؤها الثاني ليس منادى، ونسب ابن مالك إلى سيبويه أنه يجوز في الترخيم ... واعترض الشيخ خالد على ذلك في التصريح وفي النبيل بأنَّ سيبويه لم يقل: « ومن العرب من يرخمه» بل قال: « من يفرد « ولا يلزم من الإفراد الترخيم ... ونص سيبويه على المنع فلا يعدل عنه إلى المحتمل»، فالشيخ خالد رد ما نسبه ابن مالك لسيبويه، وهذه مسألة من دقائق العلم التي لا يوصل إليها إلا بتبصر، فكان حقيقا به ـــ لو شك ـــــ أن يدرك حقيقة هذه الشواهد مع أنّ الأمر فيها أبين لكثرتها عددا ولتوارد مرورها.

وفي كتاب مغني اللبيب لابن هشام رحمه الله، دار الفكر بطبعته السادسة ١٩٨٥م، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني. وردَ توهيم ابن هشام لابن مالك في مواضعَ كثيرة، في مسائل نحوية أو صرفية منها :

ص٩٠(ومن الغريب أنّ جماعةً ــــ منهم ابن مالك ــــ ذكروا مجيئ «أو»بمعنى الواو ثم ذكروا أنها تجيئ بمعنى «ولا « نحو : { وَلَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ } (٦١) سورة النـــور، وهذه هي تلك بعينها، وإنما جاءت « لا « توكيدًا للنفي السابق، ومانعةً من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع، ونظيره قولك: « لا يحل لا الزنى والسرقة « ولوتركت لا في التقدير لم يضر ذلك.

في ص ١٠٢ « ليس من أقسام إلا التي نحو : {إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ } (٤٠) سورة التوبة، وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية، ومن العجب أنّ ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلاّ) .

فمع رسوخ إمامته عنده إلا أنها لم تذعره من أن يقول فيه عن مسألة من مسائل « بل »: ص ١٥٢ (ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه) أتراه يرد من ابن مالك رأيا له فيه مساغ ويدع مسألة تتعلق بالكذب؟ ولا يُعذر من قال لعل ابن هشام لم يفطن لهذا، أو أنه ترك الإنكار حفظًا للمكانة مع علمه بالوضع .

ص ١٦٤حاشا على ثلاثة أوجه :أحدها أن تكون فعلا متعديا متصرفا تقول : « حاشيته بمعنى استثنيه، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة « ما نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ فاطمة ؛ وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدل به على أنه قد يقال « قام القوم ما حاشا زيدًا .

ص ٧٦٠ ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى: { فَلَمّا نَجّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ } (٣٢) سورة لقمان : إنّ الجملة جواب لمـــّا، والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا أنّ جواب لمّا لا يقترن بالفاء .

ص ٧٧٠ النوع الثالث عشر : منْعُهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها . ومن الوهم في الأول قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو « قاموا ليس زيدا، ولا يكون زيدا، وما خلا زيدا »: إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير من تقدم، والصواب أنه مضمر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى : { فَإِن كُنَّ نِسَاء } (١١) سورة النساء على البنات المفهومة من الاولاد {يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ } (١١) سورة النساء .

ص ٨٧٤ ،: (وأما قول ابن مالك رحمه الله: إنّ الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإنّ الذي يختص به الاسمُ هو الإسناد المعنوي فلا تحقيق فيه).

وقد أنكر بعضهم توهيمه لابن مالك (... وقال لي بعضهم : كيف تتوهم أنّ ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف ؟ فقلت : كيف توهم ابن مالك أنّ النحويين كافة غلطوا في قولهم : إنّ الفعل يخبر به ولا يخبر عنه، وإنّ الحرف لا يخبر به ولاعنه، وممن قلّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان،) فمع ما وقع في قلوبهم من إمامة ابن مالك، إلا أنهم لم يتركوا بيان ما يرون أنه أخطأ فيه .

وفي كتاب « شرح التحفة الوردية »لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن عمر الوردي ٧٤٩هـ دراسة و تحقيق الدكتور/ عبد الله علي الشلال.

قال المحقق ص ٧٤ ــــ ٧٦ عن بعض المسائل التي تتبّع فيها الورديُّ ابنَ مالك قال بعد أن ذكر انتفاع الوردي بمؤلفات ابن مالك: (وقف منها ومن صاحبها موقفين، الموقف الأول قسا فيه على شيخ العربية ومصنفاته في أكثر من خمسة عشر موضعا... يعجب من ذلك أحيانا، ويعتبره أحيانا تناقضا بين مصنفاته أو مما فاته فيها ... وهي تنحصر في أنّ ابن مالك ــــ رحمه الله تعالى ـــ يأتي بها في كتاب دون آخر قصدًا للاختصار وقدرة المطلع على استكمالها، فليست مما يؤخذ على شيخ العربية لأنه لم يثبتها في كتاب وينفها في آخر)

وقال الوردي ص ١٩٠ ، في حديثه عن أفعال المقاربة مخالفًا لابن مالك: (وكلام ابن مالك ـــ رحمه الله تعالى ــــ في الخلاصة يوهم أنّ عسى تختص بهذا الحكم دون أوشك واخلولق، وليس الأمر كذلك)

وفي ص ٢٠٢ في باب الفاعل ونائبه: (والعجب أن ابن مالك ـــ رحمه الله تعالى ــــ لم يقيد الفعل

بالتمام في العمدة وغيرها، ونبّه على هذا المعنى الصحيح الذي يعضده مثل قول سيبويه، وناقض ذلك في التسهيل فقيده بالتمام .)

وفي ص ٣١١ : (فاعلم أن هذا البيت وهو:

والمفردَ المنكورَ والمضافا
وشِبْهَه انصب عالمًا خلافا

من الخلاصة لابن مالك ـــ رحمه الله تعالى ـــ ولكنه قال: « عادما خلافا « بالدال فقطع بعدم الخلاف، وقلت أنا « عالما خلافا « باللام بدل الدال، منبها على أن المنادى المضاف وشِبْهِه الصالحين للألف واللام يجوز ضمهما عند ثعلب رحمه الله وقد ذكر ذلك في التسهيل، فأحببت التنبيه عليه ولغرابته ولمناقضة التسهيل للخلاصة)

ص٦٤ : (وقد أورد من الشعر أربعةً وتسعين ومائة بيت «١٩٤ « ... ولم يكن مهتما بتوثيق شواهده الشعرية بنسبتها إلى قائليها، فلم ينسب إلا اثني عشر شاهدا أحدها لرجل طائي لم يذكر اسمه) فلم يقل الوردي إن ابن مالك يعني نفسه حين نسب البيت إلى الطائي.

ص١٣، مقدمة محقِقَي شرح التسهيل/ الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون،

ومما جاء في هذه المقدمة ص ٢٠ : « ... وأما التمييز بعد أحد عشر وأخواته، وعشرين وأخواته، فتقدم الكلام عليه في باب العدد، ولابن مالك في هذا الباب من كتاب التسهيل والشرح الذي شرحه تخليط كثير «

ص٢١: « وأقول إنّ في كلام المصنف اضطربا في المتن والشرح «،

ومما جاء فيها ص ٥٠، ٥١ مشيرًا إلى توسع ابن مالك بالقياس: « ... وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل : عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا، قاصدا أنّ لكل منهم عشرين درهما، وهذا إن دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن وإن لم تستعمله العرب ... كما يقيس ابن مالك ما لم تمثل له العرب على ما قالوه، ويقيس أسلوبا تكلموا به على أسلوب آخر ليبين جواز صحته »

قالت الدكتورة سلوى محمد عمر عرب في بحثٍ لها بعنوان « المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك « منشور في مجلة العلوم العربية العدد السابع عشر شوال ١٤٣٩هـ : قالت في ملخص البحث(فإن هذا البحث يضع أيدينا على مآخذ الشاطبي على ابن مالك في الأصول النحوية، ومن ذلك :

١ ـــ التعويل على اللفظة الواحدة.
٢ ـــ ومخالفة الإجماع .
٣ ـــ والاستشهاد بأبيات غير مشهورة
٤ ـــ والقياس على المحتمل النادر.
٥ ـــ وتقديم الأصل على الفرع لغير موجب .
قلت : [صياغة هذا الضابط لها إيضاحٌ قادم]
٦ ـــ والقياس على ما ليس له نظير .
٧ ـــ وبناء الكلام على الشعر من غير نظر إلى مقاصد العرب .
٨ ـــ وعدم اعتبار الكثرة والقلة)

فهذه ثمانية نماذج رأت الباحثة أنّ الشاطبي اعترض بها على ابن مالك، وهي دالةٌ على عزيمة التقصي وعسر المحاسبة .

ومما يفيدنا أيضا مما نحن بصدده قول الشاطبي عن أبيات ابن مالك : « غير مشهورة « ولم يتطرق إلى الوضع أو الكذب أو التدليس مع أن مبنى كثيرٍ من كلامه اعتراضٌ على ابن مالك وردٌ لرأيه مع ما يظهر أحيانا من حدةٍ في اللفظ؛ ولو قال بالوضع أو الكذب أو التدليس لأعفاه من تبيان رأيه والإطالة بالمناقشة، فلو علم أن ابن مالك مدلس لكفاه الأخذ بقاعدةٍ هو من أهلها : « ما بني على باطل فباطل» ،.

وقول الباحثة: (وتقديم الأصل على الفرع لغير موجب) من سهو القلم إذ الصواب أن يكون الاعتراض على تقديم الفرع لا تقديم الأصل، كما هو عندها في ص ٣٧.

في ص ٢٥ نقلتْ اعتراض الشاطبي على ابن مالك في مسألة تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف، ومما قال الشاطبي بعد مناقشة ابن مالك : (ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة) قلت: فإذا نظرنا في كلام الشاطبي وجدنا أنه يرد بلفظٍ مفاده قصور النظر عند ابن مالك، ولم يقل عنه إنه اخترع قاعدة أو كذب، وبمثل هذا يكون رد أهل العلم.

ومما أخذه الشاطبي على ابن مالك ـــ رحمهما الله ـــ في المقاصد الشافية، ما ورد في ج١ ص١٧٩ تحقيق محمد السيد عثمان دار الكتب العلمية: (... فالإسناد في كلام الناظم هو الحقيقي بلابد لأنه جعله من خصائص الاسم فهو بذلك موافق للناس، ومخالفٌ لمذهبه في التسهيل وشرحه ... فصح أنّ مذهبه متناقضٌ في المسألة)

وفي بحثٍ بعنوان : [استدراكات المرادي على ابن مالك في شرحه للألفية توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي] إعداد ،د/عمر حسين حسن عبدالرحمن أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالشرقية١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ م. ذكر في الفصل الأول الاستدراكات النحوية (فقد اشتمل هذا الفصل على اثنتي عشرة مسألة، وأما الفصل الثاني الاستدراكات الصرفية فقد اشتمل على ثلاث مسائل .

قال الناظم :

وفِعْلُ أَمْر وَمُضِى بُنيَا وأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيا

قال المرادي بعد الشرح في تنبيهات له : والثالث : لم يتعرض في النظم لما يبني عليه الأمر والماضي ... وقد استدرك عليه أنه لم يتعرض علام يبني الأمر والماضي.

ومضى في بيان هذه الاستدراكات : فقال : المسألة الثانية في باب المجموع على حد المثنى حكم التسمية بالمثنى وجمع المذكر السالم، المسألة.

الثالثة في باب الموصول الحرفي .

المسألة الرابعة في باب الموصول حذف العائد المنصوب .

المسألة الخامسة في باب المشبهات بـــ « ليس « إعمال لا عمل ليس .

المسألة السادسة في باب إنّ وأخواتها تخفيف لكنّ .
المسألة السابعة في باب اشتغال العامل عن المعمول ما يترجح فيه النصب في الاشتغال.
المسألة الثامنة في باب الاستثناء ما تفترق به سوى عن غير.
المسألة التاسعة في باب الإضافة .
المسألة العاشرة في باب عطف البيان ما يتعين أن يكون عطف بيان .
المسألة الحادية عشرة في باب عطف النسق عطف الفعل على الفعل.
المسألة الثانية عشر في باب الإخبار بالذي والألف واللام شروط المخبر عنه.
الاستدراكات الصرفية :
المسألة الثالثة عشرة في باب أبنية المصادر مصدر فَعِل و فَعَل اللازمين .
المسألة الرابعة عشرة في باب جمع التكسير من أوزان جمع الكثرة فَعَلَة.
المسألة الخامسة عشرة من أوزان جمع الكثرة فِعَال .
وهذا بحثٌ بعنوان : [موقف ابن عقيل من ابن مالك في كتابه شرح التسهيل: « المساعد على تسهيل الفوائد » جمعا ودراسة، حولية كلية اللغة

العربية بإيتاي البارود (العدد التاسع والعشرون) إعداد الدكتورة / فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي، مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، قالت الباحثة : وأما الفصل الثالث فقد جاء في المسائل التي استدرك فيها ابن عقيل على ابن مالك في كتابه « المساعد على تسهيل الفوائد « وهي سبع مسائل:

١ ـــ من أنواع المعارف (العلم)

٢ ـــ المواضع التي يتعين فيها ضمير الفصل.

٣ ـــ جواز الرفع والنصب على السواء في المشغول عنه .

٤ ـــ من الأسماء الملازمة للإ ضافة معنى لا لفظًا (آل)

٥ ـــ إلحاق نوني التوكيد وجوبا .

٦ ـــ الجزم بـــ (إذا) الاستقبالية المتضمنة معنى الشرط .

٧ ـــ النسب إلى المركب غير المضاف .

وهذه المآخذ التي أُخذت على ابن مالك تدعو الباحثين لجمعها في كتاب واحد من جميع مظانها، ودراستها دراسة علمية تقوم على التحليل والترجيح والتضعيف، من غير اعتبار لتنقصها لا بن مالك، وإنما من باب أنها علمٌ يتوق إليه الراغبون ؛ ففيها مادة علمية نافعة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



خاتمة موجزة



في تزكية ابن مالك من خلال أقوال مخالفيه

وهذا الكلام تفصيله وتوثيقه مبثوثٌ داخل الكتاب وخاصةً الفصل الخامس، ولكني أحببت أن أجتزأَ منه لأضعه خاتمة البحث، ليكون دليلا على ما وصلت إليه ... ولا نرفع ابن مالك إلى العصمة ولا ندعي له الإحاطة ؛ فقد فاته من العلم كثير... وهؤلاء العلماء المستشهد بهم هم أقربُ إلى ابن مالك زمنًا وألصقُ به علمًا وأكثرُ إحاطةً من المنصور والبدري... و السكوت عن المثلب يؤخذا به دليلاً إذا وُجد من خصوم هم علماء في فنٍ واحد ... وأنهم تعرضوا لدقيقٍ حياته الخاصة ... وحين تقرأ كلام بعضهم ـــ على الجميع رحمة الله ـــ وانتقاصهم تقول: لو وجدوا ثغرةً إلى الطعن بما يورد من أبيات لأوسعوها... وعندما أقرأ لمن يشتد في المؤاخذة فإني آخذ به دليلاً بأنهم لم يذكروا شيئا يشكك بأبياته التي تفرد بها... ومن أمثلة نقده اللاذع ـــ يعني أبا حيان ـــ قوله في حق ابن مالك وهذا الرجل كثيرًا ما كان يقول الشيء ثم ينساه، وكذلك نسبه إلى الجهل والعجلة والتناقض والمكابرة والفساد والوهم في الرأي النحوي والتخليط والإغفال والخطأ وعدم السداد، والتقصير في نقل الأحكام والخلل والذهول وعدم الاطلاع على

كلام العرب، وأنّ كلامه مُثبّج ... وما هذه الأرجوزة إلا كنـُغْبةٍ من دأماء وتربةٍ في بهماء ... أسلوب أبي حيان في منهج السالك، وجدته في مناقشة ابن مالك، وتقصي هفوات أرجوزته، بأسلوبٍ لا يخلو من الفظاظة أحيانا... استدراكات المرادي النحوية اشتملت على اثنتي عشرة مسألة نحوية، والصرفية اشتملت على ثلاث مسائل . ... وناقض ذلك في التسهيل فقيّده بالتمام... وقد أورد من الشعر أربعةً وتسعين ومائة بيت «١٩٤» ... ولم يكن مهتما بتوثيق شواهده الشعرية بنسبتها إلى قائليها، فلم ينسب إلا اثني عشر شاهدا أحدها لرجل طائي لم يذكر اسمه ... ويقيس أسلوبا تكلموا به على أسلوب آخر ليبين جواز صحته، قلت فهلا قال عن هذه الأبيات إنه كذبها ؟ ... ذكرت الدكتورة سلوى محمد عمر عرب ثمانية مآخذ للشاطبي على ابن مالك لم يرد فيها التدليس . .. قال الشاطبي عن أبيات ابن مالك : « غير مشهورة » ولم يتطرق إلى الوضع أو الكذب أو التدليس ... وقال عنه : فصحّ أنّ مذهبه متناقضٌ في المسألة .. ابن عقيل استدرك سبع مسائل ليس من بينها تدليسٌ أو كذب. .. ثم ذكر ثلاثة وأربعين بين مفقودٍ ومخطوط، وهذا ردٌ على قول الدكتور البدري حيث قال: [إذ

لم يرد في أي مصدر قبله] ... (وفاق غيره حفظًا وإبداعًا أضعاف مضاعفة من ذلك العدد) فالمؤلف يرى أبيات ابن مالك في عداد الأبيات المجهولة القائل، ولم يقل بتدليسه أوكذبه أو وضْعِـه كما قال البدري والمنصور... فهو يعرفه عن قربٍ قريب وعاش مع علمه كثيرًا حيث شارك في تحقيق شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، وشارك في تحقيق المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، وتحقيق منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.

وأخيرًا قال المنصور في الخاتمة في الفقرة ٦: « أنّ هذه القضية لم تكشف إلا في هذا العصر، ولم يشر إليها أحدٌ قبل ذلك» وقال في ص ٢٣ عن هذه الشواهد : « ... وكيف ظلّت هذه الحِقبَ كلها سِرًا مكتّمًا ، ووديعةً محجبة، ثم لم تزل تدب إليه على حين غِرَة من الزمان وأهله، يورِّثُـها السابقُ اللاحقَ، ثم لا يفضّ ختمها، ولا يكشف عن سرها، حتى إذا ألقيت إلى ابن مالك وحده رُفعت عن من بعده، ورجعت إلى عالم الغيب، فلم يقف على خبرِها أحدٌ البتة ! »

قلت : ويحقُ لي أن أقول متسائلاً وبالأسلوب الخيالي نفسه: أهذه القضية بقيت تتخاطر في القرون

السالفة؟ و « ظلّت هذه الحِقبَ كلها سِرًا مكتّمًا » حتى إذا أطل هذا العصر، وكادت أن تقطـّعَ بها السبل، تلقفها المنصور فأسلمت قيادها له وأمكنته من نفسها ؟، وقالت:هيت لك! فحنا عليها مبتهجًا يردد:

جـــاءتْ تــَبَســّمُ في دَلٍ وفي تـــيهِ
كأنها الغصنُ إذ غنّت سواقيهِ

فيها الحياءُ وفيها الحسنُ مؤتلقٌ
لا عيبَ فيها سوى شعرٍ تدليهِ

فاهتبل هذه السانحة وأكرم لها الوِفادةَ والنـُزُلٍ وجرى منه ماجرى.

ختم الخاتمة



هذا ماجرى به قلم الفقير إلى ربه أبي سُهيل عمر بن عبد الله العُمري، المولود في الخامس عشر من شهر رمضان لعام ١٣٧٤هـ وهذا ما قام به وسعه والله أعلم وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ومما أحببت أن يكون في الختم أن أدعوَ لوالدي، فاللهم تغمدهما بواسع رحمتك وأسكنهما فسيح جنتك واجعل قبريهما رياضًا من رياض الجنة، واغفر لأهل ودهما، ولكل من له حقٌ عليهما.

وقع الختم لهذه الوساطة ضحى الأثنين ٢٦/ ربيع الآخر/ ١٤٤١هـ في بيتي بحي الأشرفية في مدينة عنيزة.




المصادر والمراجع



١ ـــ الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر.
٢ ـــ خزانة الأدب للبغدادي / تحقيق عبد السلام محمد هارون
٣ ـــ النحاة وصناعة الشاهد الشعري، للدكتور/ الياقوت محمد حسن قسم
٤ ـــ الإعجاز البلاغي محمد محمد أبو موسى
٥ ـــ الاستشهاد و الاحتجاج في اللغة محمد عيد
٦ ـــ الموسوعة العقدية إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف
٧ ـــ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي « تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
٨ ـــ الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى
٩ ـــ مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية المجلد ١٤ العدد٦ حزيران ٢٠٠٧م ص ١٢٧ ـــ ١٢٨، ١٣٢/ المدرس المساعد ـــ عبد الله خلف صالح، المدرس المساعد إبراهيم عطية صالح.
١٠ ـــ الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ط ٢. ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له علاء الدين عطية.

١١ ـــــ الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي.
١٢ ـــ الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي، تحقيق السيد أحمد صقر.
١٣مقاييس اللغة لا بن فارس، تحقيق أنس محمد الشامي.
١٤ ـــــ تدليس ابن مالك في الميزان، إبراهيم بن سالم بن محمد الجهني .
١٥ ـــــ المحكم و المحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي.
١٦ ـــــ النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، أشرف عليه وقدم له علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري
١٧ ـــــ ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنيروأساس البلاغة، للأستاذ/ الطاهر أحمد الزّاوي
١٨ ـــ المرسل الخفي وعلا قته بالتدليس دراسة نظرية تطبيقية على مرويات الحسن البصري، تأليف الشريف حاتم بن عارف العوني.
١٩ ـــ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق وتعليق د/ عاصم بن عبد الله القريوتي.
٢٠ ـــــ أمالي ابن الشجري/ تحقيق الدكتور محمود

محمد الطناحي رحمه الله .
٢١ ـــــ اعتراضات الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك في كتاب « النبيل إلى نحو التسهيل»لمحمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح .
٢٢ ــــــ نماذج من مآخذ أبي حيان الأندلسي على ابن مالك في كتاب التذييل والتكميل، نشره م/د علي عبد رومي النائلي، في لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية العدد السابع والعشرون سنة ٢٠١٧ .
٢٣ ـــ نفح الطيب،. تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقّري التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس.
٢٤ ـــ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.
٢٥ ــــ مجلة جامعة الكويت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٤ العدد ٦، حزيران ٢٠٠٧م ص ١٢٧، ١٢٨
٢٦ ــــ جريدة الجزيرة ١٦/صفر ١٤٣٧ هـ/ الدكتور/ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم .
٢٧ ــــ شرح التحفة الوردية «لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن عمر الوردي ٧٤٩هـ
دراسة و تحقيق الدكتور/ عبد الله علي الشلال.
٢٨ ـــ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق الدكتور طه محسن.

٢٩ ـــ معالم منهج أبي حيان الأندلسي في كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك منشور في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية السنة السادسة العدد ١٢/ ١٤٣٨هـ للباحث : يس محمد يس أبو الهيجاء.

٣٠ ـــ : « نماذج من مآخذ أبي حيان الأندلسي على ابن مالك في كتاب التذييل والتكميل، نشره م/د علي عبد رومي النائلي، في لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية العدد السابع والعشرين سنة ٢٠١٧ .

٣١ ـــ « المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك « منشور في مجلة العلوم العربية العدد السابع عشر شوال ١٤٣٩هـ، للدكتورة سلوى محمد عمر عرب.

٣٢ ـــ تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور.

٣٣ ـــ [الشاهد الشعري النحوي غير الملائم في كتاب الإنصاف، للدكتور طارق الزيادات . كتابه

٣٤ ـــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، بتحقيق / فؤاد علي منصور

٣٥ ـــ المغني في تصريف الأفعال . للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.

٣٦ ـــــ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون.
٣٧ ـــــ « المتبقي في كتاب سيبويه، دراسة في ضوء نظرية جان جاك لوسيركل و في كتابه عنف اللغة، تأليف الدكتور/ مجاهد عبد المنعم أحمد سامي الدبوني.
٣٨ ــــ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / تحقيق الدكتور حسن هنداوي.
٣٩ ــــ تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض
٤٠ ــــ مغني اللبيب لابن هشام/ دار الفكر بطبعته السادسة ١٩٨٥م، تحقيق الدكتور/مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني.
٤١ ــــ قواطع الأدلة في الأصول / للإمام أبي المظفر منصور السمعاني، تحقيق/ محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي.
٤٢ ـــــ [موقف ابن عقيل من ابن مالك في كتابه شرح التسهيل: « المساعد على تسهيل الفوائد» جمعا ودراسة، حولية كلية اللغة العربية بإيتاي البارود (العدد التاسع والعشرون) الدكتورة / فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي.

٤٣ ــــ تيسير مصطلح الحديث/ للدكتور محمود الطحان.
٤٤ ــــ استدراكات المرادي على ابن مالك في شرحه للألفية للمرادي] إعداد ،د/عمر حسين حسن عبد الرحمن .
٤٥ ــــ تغيير النحويين للشواهد/ للدكتور علي محمد فاخر.
٤٦ ــــ تفسير البحر المحيط. لأبي حيان.
٤٧ كتاب العين للخليل رحمه الله، بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي.
٤٨ ــــ المقاصد النحوية، لبدر الدين العيني، تحقيق/ الدكتور علي محمد فاخر و الدكتور أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور عبد العزيز محمد فاخر.
٤٩ ــــ أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ط ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م
٥٠ ــــ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك»
تحقيق الدكاترة : علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر.
٥١ ــــ منهاج البلغاء وسراج الأدباء صنعة أبي الحسن حازم القرطاجي ص ١٤٣، ١٤٤ تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة.

٥٢ ـــــ الاستشهاد و الاحتجاج في اللغة / محمد عيد.
٥٣ ـــــ الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس / لسميرة جدادين.
٥٤ ـــــ مجلة الدراسات اللغوية، الصادرة من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد الرابع عشر العدد الثاني / ربيع الآخر، جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ، مارس ـــــ مايو ٢٠١٢م.
٥٥ ـــــ مجلة المجمع العلمي العراقي العدد ١ في ١/ يناير/ ١٩٨٤م.

